جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:
كريمة غنيمي- فاطمه الزهراء زمره

يوم:0/09/2020

علم المعنى النحوي دراسة في الوظائف والخصائص

لجنة المناقشة:

سماح رواق	أ. مس. أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
عزيز كعواش	أ. مح. أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
زينب مزاري	أ. مس. أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2019 - 2020

وما هذه الأيام إلا صحائف يؤرخ فيها ثم يمحى ويمحق

ولم أر في دهري كدائرة المنى توسعها الآمال والعمر ضيق

معجم الأدباء ياقوت الحموي

مقدمة

أولى الدارسون في مختلف المجالات والاتجاهات عناية كبيرة بالنحو وبالدلالة ومباحثهما المتنوعة وقد حظيت الجملة باهتمام اللغويين العرب واللسانيين الغرب، إذ يتطلب استكناه معناها الوقوف على وظائف وخصائص مكوناتها، فالجمل قوام التواصل وبها يتم، وقد أدرك علماء العربية من نحاة وبلاغيين هذا الأمر، كما تناول اللسانيون الغرب تركيب الجملة ودلالتها بالعناية والبحث تحت ما يسمى "بعلم الدلالة التركيبية " أو علم دلالة الجملة" حتى أنه لا تكاد تخلو نظرية لسانية من رؤية معينة للجملة ودلالتها ضمن الإطار العام لها وهو اللغة حتى غدت الجملة منطلقا لكل بحث يضع نصب غايته وصف اللغة ويروم الكشف عن خباياها وأسرارها.

وحري بالبيان أنه قد وقر في نفوس الدارسين بتعدد مرجعياتهم الفكرية واختلاف عصورهم وزوايا النظر اقتران النحو بالدلالة، فلا جرم أن يندرج التركيب ضمن مباحث النحو والدلالة معا. وللتوغل أكثر في هذه القضية ومعلقاتها فكرا وممارسة جاء عنوان المذكرة موسوما: " **علم المعنى النحوي دراسة في الوظائف والخصائص**".

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال اعتنائها بمقومين شكلا جوهر اللغة ألا وهما النحو "التركيب" والمعنى، إذ يتفاعلان فيما بينهما ويتكاملان فالدلالة هي الجانب الذي يكفل الفهم وما التركيب إلا وسيلة لتمثل الدلالة تضبطه قواعد محكمة، وقد انطلقت هذه الدراسة من مقدمات تستجلي علاقة المعنى بالنحو في الجملة اللغوية ووظائفه وخصائصه سواء في النظريات اللسانية الغربية أم في الدراسات اللغوية العربية قديما وحديثا إذ تنصب كلها في بوتقة الوصف ، فالمعنى النحوي متعلق بالوظائف والأدوار التي تقوم بها الوحدات اللغوية داخل البنية اللغوية(الجملة– النص)، فهي الدلالة المستنبطة من النحو وتراكيبه، ناهيك عن أن المتكلم بحاجة ماسة إلى امتلاك ناصية اللغة وملكتها التي تجعل كلامه صحيحا معنى ومبنى وفق نحو لغته فبفضلها يمكنه التفريق بين الجمل الصحيحة والفاسدة. فأمام هذه المعطيات شكل المعنى النحوي بؤرة أو مركزا أساسا تلتقي فيها المباحث النحوية مع المباحث الدلالية.

ومحصل أشكال الدراسة مسوغ من النظر في مقولات علماء النحو والدلالة العرب والغرب على حد سواء وهو: **إلى أي مدى تبلور المعنى النحوي في النظريات اللسانية والدراسات اللغوية العربية.؟ وما الجهود العربية والغربية المبذولة في إكتناه المعنى النحوي والكشف عن قوانينه ووظائفه وخصائصه.؟**

ويتفرع عنه جملة تساؤلات منها:

-ماهية المعنى النحوي في الدرس اللغوي الحديث، وكيف نظر اللسانيون إلى المعنى النحوي.؟

-كيف كانت أنظار علماء اللغة القدامى والمحدثين للدلالة النحوية وتفسير الظواهر اللغوية(التراكيب) انطلاقا من المعنى النحوي.؟

-ما وظائف المعنى النحوي وخصائصه في الجملة اللغوية، وما علاقته بالنص.؟

ولا جرم أن الدراسة تسعى إلى عكس صورة واضحة عن جهود علمائنا العرب وعلماء اللسانيات الغرب إزاء قضية المعنى النحوي، وارتباط النحو بالدلالة فاعتمدنا في على المنهج الوصفي في جمع المادة العلمية.

وانطلاقا من إشكال هذا الموضوع سعينا بالبحث والتقصي في مختلف المصادر والمراجع للإجابة عنه وعن الأسئلة التي طرحها فقد اقتضى الأشكال أن تتضمن خطة البحث ثلاثة فصول تنضوي تحتها ستة مباحث نبينها كالآتي:

الفصل الأول معقود لبيان المعنى النحوي وعلاقة النحو بالدلالة في النظريات اللسانية ووسم بعنوان" **المعنى النحوي في الدرس اللغوي الحديث**" تضمن مبحثين، تناول الأول ماهية المعنى النحوي في الدرس اللغوي واشتمل على مفاهيم عديد من كمفهوم الدلالة والمعنى والنحو الى جانب ذلك العلاقة بين النحو والدلالة ومفهوم المعنى النحوي أما الثاني فتناول المعنى والنحو في النظريات اللسانية المعاصرة وخلص إلى أن المعنى النحوي محصلة دلالة الوظائف التي تؤديها الألفاظ في التركيب وإن اختلفت تسمياتها.

أما الفصل الثاني مخصص لإجلاء نظر علماء العربية القدماء والمحدثين في أمر النحو والدلالة فعنونا بذلك الفصل الثاني بـ: " **النحو والدلالة في الدراسات العربية**" وتضمن مبحثين بين الأول الدلالة النحوية في اللغويات العربية القديمة، والثاني وضحها في الكتابات العربية الحديثة.

وأفضى الفصل الثالث إلى صرف عنايتنا بوظائف المعنى النحوي وخصائصه في الجملة اللغوية وعلاقة المعنى النحوي بالنص في مبحثين وسم الأول بـ: "**وظائف المعنى النحوي وخصائصه في الجملة اللغوية** أما الثاني فوسم بـ " **المعنى النحوي والنص**"

وجدير بالذكر أن الدراسات في هذا الموضوع عديدة وكثيرة فلا ندع التفرد ولا ننكر جهود غيرنا بل نعترف لهم بفضل السبق، وهذا ما يؤكد على أهمية ما تعالجه هذه الدراسة فمن بين الدراسات السابقة نجد:منزلة المعنى في نظرية النحو العربي– والمعنى النحوي في مذاهب علماء العربية مقاربة لسانية حديثة وغيرها

إلا أننا حاولنا قدر الإمكان أن ننأى عن التكرار والتقليد قدر المستطاع لنضع هذا العمل في صورة واضحة حاملة بين طياتها بعض ما يضيف خدمة للبحث العلمي والدرس اللغوي.

وبطبيعة الحال لا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى أهم المصادر والمراجع التي كانت عمدة هذا البحث منها: الكتاب لسيبويه ودلائل الإعجاز للجرجاني.

أما المصادر الحديثة فمنها: البنى النحوية لتشومسكي ونظرية تشومسكي اللغوية لجون ليونز واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان وغيرها.

ولا يخلو أي عمل من الصعوبات، فقد واجهنا ما يواجه الكثير من طلبة العلم من صعوبات، كان أهمها سعة المكتبة النحوية والدلالية العربية والغربية التي وجب علينا الرجوع إلها، إضافة إلى تعدد الآراء وأوجه التفكير في هذا الموضوع.

ولا نحسبنا هنا أن نفوت دور الرجل الذي كان يقف وراء هذا العمل فالاعتراف بالفضل لأهله عنوان للوفاء والتقدير وإنه من الصعب بمكان بناء العقول وإنارتها فقد بنيت عقولنا وعقولا كثيرة وصقلت شخصيتنا بالعلم الصحيح ومنحتنا مفتاح الثقة منذ درجت خطواتنا الأولى الجامعة فأنت أهل للتقدير والثناء ومهما نقول فلا نوفيك كامل حقك لعظيم عطائك ورحابة صدرك وسعة صبرك فقد تعهدت هذا البحث بالقراءة والتصحيح والتنقيح تارة وتذليل الصعاب تارة أخرى فكل الشكر موصول لأستاذنا الدكتور: **عزيز كعواش** الذي شرف المذكرة بإشرافه عليها فزادها توجيها وعلما حتى استوت أمام ناظريه على ماهي عليه الآن ولا يمكننا الاعتراف بفضله بأجود مما يقول الإمام علي:

ما الفضل إلا لأهل العلــم إنـهم ..... على الـهدى لمن استــهدى أدلاء

وقيمة المرء ما قد كان يحسـنه ..... وللرجال على الأفعال أسمــاء

فجزاه الله عنا خير جزاء ونفع به ورفع قدره وأطال عمره وبارك في الدارين مسعاه.

الفصل الأول:

المعنى النحوي في الدرس اللغوي الحديث.

المبحث الأول: ماهية المعنى النحوي في الدرس اللغوي الحديث.

المبحث الثاني: المعنى والنحو في النظريات اللسانية المعاصرة

المبحث الأول: ماهية المعنى النحوي في الدرس اللغوي الحديث.

لعل قضية المعنى من أكثر القضايا اللغوية جدلا وتعقيدا، وأشدها تداخلا أو تماهيا مع مجالات لغوية وغير لغوية، ويعود ذلك إلى تشابك عدة عناصر في تكوينه تبدأ من اللغة ولا تقف عندها، والمعنى من النقاط الجوهرية والمهمة في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة فلطالما شكل قطب الرحى فيها فهو من الأهمية بمكان، لا يمكن لأي دارس للغة التغافل عنه.

ومن المتعارف عليه أو المسلم به أن المعنى لا ينحصر أو يقف عند الكلمات المفردة لأن هذه الأخيرة ماهي إلا وحدات يبني المتكلمون بها كلامهم – لغتهم –، وما اللغة سوى جملة من العلاقات بين الألفاظ ودلالتها تحيط بها قواعد محكمة، وهذا ما سنسعى إلى إبرازه من خلال بيان كيف تجمع الدراسات اللغوية دراسة البنية التركيبية مع الدلالة.

وقبل الولوج إلى أي جزء أو عنصر، يجب علينا الوقوف أمام عبارة المعنى النحوي، واستجلاء مفهومها وقبل ذلك استجلاء مفاهيم العناصر المتعلقة بها كونها مركبا وصفيا تتضمن نقاط لا يمكن تجاوزها هي:

أولا مفهوم الدلالة:

1- لغة:

أورد علماء اللغة في كتبهم –معاجمهم– تصاريف كثيرة واستعمالات متنوعة لمادة(د. ل. ل) – منها ما جاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت 538)قوله: «دلل: دله على الطريق، وهو دليل المفازة، وهم إدلاؤها، وأدللت الطريق: اهتديت إليه. »[1]

ويقول أيضا في شرح مادة دلل:«ومن المجاز: الدال على الخير كفاعله، ودله على الصراط المستقيم، ولي على هذا دلائل، وتناصرت أدلة العقل وأدلة السمع، واستدل به عليه.»[2]

كما نجد ابن منظور(ت711) في معجمه لسان العرب يحدها بقوله: دلل: أدل عليه وتدلل: انبسط ...والاسم الدلالة، وفي الحديث يمشي على الصراط مدِّلا أي منبسطًا لا خوف عليه ...والدّالة: ما تدل

---

[1] أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري، **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م، ج1، ص295، مادة (د.ل.ل).

[2] المرجع نفسه، ص295.

به على حميمك ... والدُّل قريب المعنى من الهدي ... والدليل ما يستدل به، والدليل: الدّال، ودليل بين الدلالة بالكسر لا غير.[1]

إن الناظر في معاجم اللغة يستوقف الأمر انتباهه إلى مجموع الدلالات التي تعبر عن مؤدى المادة اللغوية (د–ل–ل)، وان كانت في معناها العام عن الإبانة، فالدلالة بكسر الدال أو بفتحها مصدر دلَّ، فقد ذكر **ابن فارس** في مقاييس اللغة لمادة الدَّال واللّام أصلان: أحدهما «إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء، فالأول قولهم: دللت فلانا على الطريق، والدليل: الأمارة في الشيء، هو بين الدَّلالة والدِّلالة».[2]

ويرى صاحب **معجم لسان العرب** على أنها: «ما يستدل به، والدليل وقد دلَّهُ على الطريق يَدُلُّهُ دَلَالة ودِلَالَة والفتح أعلى».[3] كما يسوق أيضا **ابن منظور** قول **سيبويه** حول الدليلي أي العالم بالدلالة وهو المتمكّن منها وتَبَتَتْ عنده.[4] وعليه يمكن القول إن المعنى العام للدلالة هو الإبانة بأمارة إلى الشيء وكذا الإرشاد والوضوح هذا في معناها اللغوي.

نستشف من هذه التعريفات أن الجذر اللغوي (د. ل.ل)يحمل معنى:الهداية، والمفازة والانبساط، وبيان الشيء وإيضاحه، فالدلالة لفظا تعني الاهتداء إلى الطريق والإبانة عن شيء غامض.

2- اصطلاحا:

لقد شهد مصطلح الدلالة تعريفات اصطلاحية كثيرة سواء في الدراسات اللغوية القديمة أم الحديثة، ونحن هنا سنركز على ذكر بعض التعريفات في الدراسات الحديثة أما القديمة فسنتطرق لها في الفصل الثاني. وقد جاء في كتاب علم الدلالة: «يعرف علم الدلالة على أنه دراسة المعنى، وقد ظهر هذا

---

[1] ينظر، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، بلا، ط، بيروت: دار صادر، بلا، ت، م11، ص247، 249.

[2] أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(ت.395هـ) **مقاييس اللغة**، تح، عبد السلام هارون، بلا، ط، بيروت: دار الفكر، مادة (د. ل)، ج2 ، 1399 هـ، 1979م .، ص259، 260.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، ص248، 249.

[4] ينظر، **المرجع نفسه**، ص249.

المصطلح بهذا المفهوم في نهاية القرن التاسع عشر على يد الفرنسي (MichelBréal) وذلك في سنة 1883 قاصدا به علم المعنى. »[1]

ويعرفه جون لاينز بقوله: «فهو بالنسبة لي حسب تعريفه دراسة المعنى.»[2]

بالنظر إلى التعريفين السابقين فإن علم الدلالة أو الدلالة في الاصطلاح يقصد بها: علم/ دراسة المعنى.

أما بالنسبة لمصطلح الدلالة عند الغربيين فقد شهد استخدامين الأول:

Sémantique، استخدمه بريالBréal، والثاني :semantic استخدمه بلومفيلد Bloomfield وهو صيغة وصف، كما يندرج هذا العلم ضمن علم العلامات ويضم هذا الأخير علم التركيب syntax وعلم التخاطب pragmatics.[3]

بناء على التعريفين السابقين فإن مفهوم الدلالة الاصطلاحي لم يخرج عن كونه دراسة المعنى، حتى وإن اختلفت استعمالات هذا المصطلح في الثقافة الغربية.

ثانيا مفهوم المعنى:

1- لغة:

أورد ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة تعريفا للمعنى بقوله: «العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه، والثاني دال على خضوع وذل، والثالث ظهور شيء وبروزه.»[4]

ويذهب بن فارس إلى شرح الأصول الثلاثة للمعنى بقوله: فالأول منه عنيت بالأمر وبالحاجة ... ومن الباب: عنا في هذا الأمر يعنيني عناية، وأنا معني به واعتنيت به وبأمره. والأصل الثاني قوله: عنا يعنو: إذا خضع، والأسير عان ... والأصل الثالث: عُنْوَانُ الكتاب، وعنوانه وعنيانه، وتفسيره عندنا أنه

---

[1] كلود جرمان، ريمون لوبلون، **علم الدلالة**، تر: نور الهدى لوشن، بلا، ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص7.

[2] جون لاينز، **اللغة والمعنى والسياق**، تر: عباس صادق الوهاب، مر يونيل عزيز، ط1، العراق: دار الشؤون الثقافية، 1987م، ص8.

[3] ينظر، محمد محمد يونس علي، **المعنى وظلال المعنى**، أنظمة الدلالة في العربية، ط2، لا، ت، دار المدار الإسلامي، 2007م، ص89.

[4] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، بلا، ط، بلا، ب، دار الفكر، (د.ت)، م4 ص146، مادة (عنى).

البارز منه إذا ختم. ومن هذا المعنى معنى الشيء ... قال بن الأعرابي: يقال ما أعرف معناه ومَعْنَاتَهُ والذي يدل عليه قياس اللغة أن المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بُحث عنه، يقال: هذا معنى الكلام، ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ.[1]

وحاصل النظر في تعريف ابن فارس للجذر اللغوي (ع. ن. ا) أنه قد جمع للمعنى ثلاثة أمور أو معان مختلفة هي: 1الاهتمام أو العناية، 2الخضوع أو الذل، 3القصد أو بروز المكنون والظهور ومنه عنوان الكتاب.

2- اصطلاحا:

لعل المعنى من المفاهيم الواسعة وغير المحددة لدى علماء العربية في القديم لتعدد مشاربهم وآرائهم، فنجد على سبيل المثال لا الحصر الجاحظ يعرف المعنى بقوله: «المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة.»[2]

ويضيف الجاحظ في شرح التعريف السابق لاستجلاء المعاني بقوله: لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره ...وإنما يحي تلك المعاني ذكرهم لها وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها، وهذه الخصال هي التي تقربها من الفهم وتجليها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهرا، والغائب شاهدا، والبعيد قريبا، وهي التي تلخص الملتبس، وتحل المنعقد ... وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل، يكون إظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنو، كان أنفع وأنجع.[3]

أما الشريف الجرجاني فيعرف المعنى بقوله: «ما يقصد بشيء.»[4]

ثم يضيف في تعريف المعنى بصيغة الجمع (المعاني) بقوله المعاني هي: «الصور الذهنية من حيث إذا وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت معنى،

---

[1] ينظر، بن فارس، **مقاييس اللغة**، ص146، 149.

[2] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، تح: عبد السلام هارون، ط7، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998، ج1، ص75.

[3] ينظر، **المرجع نفسه**، ص75.

[4] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، **التعريفات**، تح: محمد صديق المنشاوي، بلا، ط، القاهرة: دار الفضيلة، (د.ت)، ص185.

ومن حيث إنها تحصل عن اللفظ في العقل سميت مفهوما، ومن حيث إنه مقول في جواب ما هو سميت ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سميت هوية.»[1]

من خلال التعريفين والشرح الذين قدماهما الجاحظ والشريف الجرجاني يمكننا القول أن:

الجاحظ في تعريفه للمعنى قد قدم وصفا دون تحديد.

وإن المعاني لا تكمن في الذهن فقط، فهي قائمة في الصدور، متخلجة في النفوس، متصلة بالخواطر، حادثة عن الفكر، وما يحييها أو يظهرها هو ذكر الناس لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها حتى تفهم. وكأنه بهذا التعريف يجمع بين مصدر المعاني وكيفية أو شروط وضوحها، كما أنه وضح صورة هذه المعاني بحسب وضعها وفق المخطط الآتي:

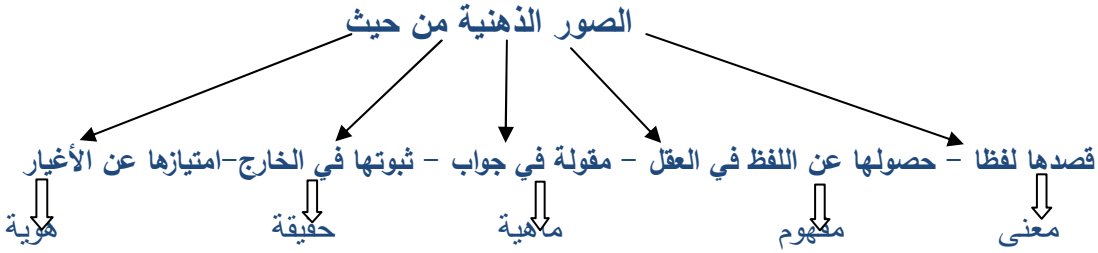

كما يتبين لنا من تعريف الجرجاني للمعنى:

ارتباط الألفاظ بالمعاني؛ أي أنه لا وجود للفظ دون معنى، ولا معنى دون لفظ، فإذا كانت المعاني هي الصور الذهنية فقد وضعت بإزائها الألفاظ، وهي القصد من تلك الصور.

ومن الغربيين نجد لاينز يشير إلى أن المعنى يشمل أمرين هما:[2]

1 القصد أو المقصود من الوحدة اللغوية، وهذا ما تتوقف معرفته على السياق اللغوي الذي يستعمل فيه.

2 ما يشير إليه اللفظ طبيعة أو عرفا.

لقد أشار لاينز إلى أن المعنى يتضمن أمرين هما القصد وما يشير إليه اللفظ طبيعة أو عرفا واشترط في القصد أو المقصود السياق اللغوي أي التركيب الذي يستعمل فيه لمعرفته فاللفظ خارج التركيب لا تتحدد دلالته.

---

[1] الشريف الجرجاني، **التعريفات**، ص184 ، 185.

[2] ينظر، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق**، بلا، ط، بلا، ب: دار الكتب ، 1991م، ص39.

ثالثا أنواع المعنى:

من الضروري الإشارة في هذا المقام أن معرفة أنواع المعنى يسهم في تحديد دلالة التركيب وقد حصرها أحمد مختار عمر في خمسة أنواع هي:[1]

1- **المعنى لأساسي أو الأولي أو المركزي** وهو: الممثل الحقيق للوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار، ويملك هذا النوع من المعنى تنظيما راقيا يمكن مقارنته بالتنظيمات المشابهة على المستويات الفنولوجية والنحوية. وقد عرف Nida هذا النوع بأنه المعنى المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقل سياق.

2- **المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي** وهو: المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري الخالص، فإذا كانت كلمة" امرأة" يتحدد معناها بثلاثة ملامح هي(+إنسان- ذكر+ بالغ) فهذه الملامح الثلاثة تقدم المعيار للاستعمال الصحيح للكلمة كما أن هناك معاني إضافية كثيرة وهي صفات غير معيارية متغيرة زمانيا ومكانيا ترتبط في أذهان الناس بالمرأة (كالثرثرة وإجادة الطبخ وغيرها)، كما أن المعنى الإضافي مفتوح بخلاف المعنى الأساسي فمن الممكن أن يتغير ويتعدل في مقابل ثبات المعنى الأساسي.

3- **المعنى الأسلوبي** وهو: ذلك النوع من المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، كما أنه يكشف عن التخصص ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع ورتبة اللغة المستخدمة ونوعها وواسطتها؛ فكلمتنا مثل: Fatherو daddyتتفقان في المعنى الأساسي ولكن الثانية يقتصر استعمالها على مستوى الشخص الحميم، ومثل هذا يمكن أن يقال عن الكلمات التي تطلق على الزوجة في العربية الحديثة (عقيلته، حرمه، زوجته، وغيرها.)

4- **المعنى النفسي** وهو: مايتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد فهو بذلك معنى فردي ذاتي مقيد

5- **المعنى الإيحائي** وهو: ذلك المعنى الذي يتعلق بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء نظر لشفافيته، وقد حصر أولمان تأثيرات هذا النوع من المعنى في ثلاثة هي:

أ. التأثير الصوتي وهو نوعان: مباشر ناتج عن الأصوات التي يحاكيها التركيب نحو: صليل السيوف، ومواء القطة، وخرير المياه وغيرها. وغير مباشر مثل القيمة الرمزية للكسرة التي ترتبط في أذهان الناس بالصغر.

---

[1] ينظر، أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ط5، القاهرة: عالم الكتب، 1981م، ص36، 40.

ب. التأثير الصرفي: يتعلق بالكلمات المركبة والكلمات المنحوتة ك صهصلق من صهل وصلق.

ج. التأثير الدلالي: ويتعلق بالكلمات المجازية أو المؤسسة على المجاز أو أي صورة معبرة.

رابعا مفهوم النحو:

1-لغة:

أوردت معاجم العربية مجموعة من التعريفات للمادة اللغوية (نحا) من بينها ما جاء في مقاييس اللغة (نحو): النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه، ولذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به، ويقال إنا بني نحو: قوم من العرب ... ومن الباب: انتحى فلان لفلان: قصده وعرض له.[1]

وفي لسان العرب: نحا: الأزهري: ثبت عن أهل يونان فيما يذكر المترجمون والعارفون بلسانهم ولغتهم، أنهم يسمون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحوا، ويقولون كان فلان من النحويين ... والنحو: إعراب الكلام العربي ... والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما ... والجمع أنحاء ونُحْوٌ ... ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه، ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب.[2]

الناظر إلى هذين التعرفين يرى أن النحو يتضمن المعاني الآتية: القصدو العرض والطريق والتحريف والإقبال، كما أن اليونانيين يسمون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحوا، كذلك النحو في العربية إعراب الكلام العربي.

2- اصطلاحا:

يذكر الجرجاني في معجمه التعريفات إن النحو هو: «علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده. »[3]

ويضع ابن جني تعريفا للنحو في باب القول على النحو بقوله: «هو انتحاء سمت كلام الكلام في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك،

---

[1] ينظر، ابن فارس، **مقاييس اللغة**، م5، ص403، مادة (نحو).

[2] ينظر، ابن منظور، **لسان العرب**، م15، ص309، 311، مادة (نحا).

[3] الجرجاني، **التعريفات**، ج2، ص202.

ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد بها إليها.»[1]

فقد أبرز لنا الظواهر والقوانين في اللغة العربية، حتى يشمل تعريفه الذائع من علوم اللغة العربية حتى يتمكن المستعرب أن يتعلم قواعد اللغة العربية ويصبح فصيحًا كأهلها، وهذه الأصول التي أوردها ها هنا شبيهة بالقواعد التي أوردها **تشومسكي** في نظريته وهي ما وضحها **نايف خرما** بقوله: «يعتبر النحو (Synlox)من اللغة هو بمثابة القلب من جسم الإنسان، أما كلمة القواعدgrammarفهي عنده تشمل النحو بالإضافة للصرف كما تشمل النظام الصوتي ونظام المعاني أيضا».[2] إذا فالنحو عند ابن جني هو محاكاة للعرب وفي طريقة كلامهم، إضافة لتمكين من ليس بأهلها باللحاق بهم.

بالنظر إلى التعريفين السابقين نجد الجرجاني قد خص النحو بأنه: علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية وبه يعرف صحتها من فسادها. أما ابن جني فقد قدم تعريفا أشمل هو: انتحاء أو إتباع سمت كلام العرب في تصرفه فمن ليس من أهل العربية يمكنه اللحاق بأهلها في الفصاحة وإن شذ عنها يرد به إليها، وكلاهما لا يخرجان عن أن النحو سبيل لصحة الكلام.

إلا أن لبعض المحدثين وجهة نظر أخرى تجاه النحو **فإبراهيم مصطفى** في تعريفه للنحو يعيب على النحاة القدامى تضييقهم لمفهوم النحو، فقد جعلوه حسبه مرادفا للإعراب أو حركات أواخر الكلمات، ومنه فقد قدم تعريفا له بقوله: «هو قانون تأليف الكلام، أو بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها.»[3]

لقد قدم إبراهيم مصطفى تعريفا مغايرا لما شهدته الدراسات القديمة، فهو لم يكتف بإعراب الكلمات وإنما ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل.

وأضاف عنصرا مهما إلى التعريف هو: المعنى، وعبر بذلك بقوله: قانون تأليف الكلام، حتى تتسق العبارات وتؤدي معناها ويضيف في شرح ذلك بقوله: «وذلك أن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاص تتكفل اللغة ببيانه، وللكلمات المركبة معنى، وهو صورة لما في أنفسنا، ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، بلا، ط، بلا، ب: المكتبة العلمية، بلا، ت، ج1، ص34.

[2] نايف حَرما، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، بلا، ط، بيروت: عالم المعرفة، 1978، ص243.

[3] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، بلا، ط، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص17.

إلى الناس، وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها ولا تكون العبارات مفهومة ولا محصورة لما يراد حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه.»[1]

وأضاف إن القوانين التي تمثل النظام تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام، فإذا كشفت ووضعت ودونت فهي علم النحو.[2]

حاول إبراهيم مصطفى أن يقدم تعريفا دقيقا للنحو وعدم تضييقه أو تقييده بخاصة من خواصه كما فعل القدماء، وأشار إلى اختلاف اللغات في تأليفها للكلام على نظام خاص بكل لغة،وجعل المعنى جزءا لا يتجزأ عن النحو في محاولة منه لإحياء النحو.

خامسا الفرق بين المعنى والدلالة:

تعد هذه المسألة – المعنى والدلالة– من المسائل الجدلية عسيرة التحديد لتداخل مباحثهما سواء في الدراسات اللغوية القديمة أم الحديثة، والتي تجعل جملة من الأسئلة تتبادر إلى أذهاننا هي: هل المعنى والدلالة مترادفان؟ أم مختلفان؟، وإذا كانا كذلك فما الفرق بينهما؟

بحثا عن إجابة للأسئلة السابقة تتبين لنا العديد من الآراء فنجد من يقول:

بترادف المصطلحين: وذلك للتداخل الكبير الحاصل بينهما كأنهما متساويين، بمعنى واحد لا نكاد نميز بينهما، ويؤكد هذا الرأي قول التهناوي في مقدمة كتابه: «علم الدلالة أو حقل المعنى من أدق العلوم في الدراسات اللغوية.»[3]

ويؤيد أحمد مختار الرأي القائل بالترادف إذ يستعمل كلا المصطلحين بمعنى واحد، ويقر على ذلك عرضه لأسماء علم الدلالة فـ: أما في اللغة العربية فبعضهم يسميه علم الدلالة ... وتضبط بفتح الدال وكسرها، وبعضهم يسميه علم المعنى.[4]

باختلاف المصطلحين:فنجد من يعارض الرأي الأول ويخالفه، ويلخص الدكتور هادي نهر الفرق بين المصطلحين بقوله إن: «المعنى أوسع من الدلالة لاقتصار الأخير على اللفظة المفردة، وعد آخرون

---

[1] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، ص17.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص17.

[3] محمد علي التهناوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تح: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية عبد الله الخالدي، تر: جورج زيناتي، ط1، بيروت لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1996، ج1، المقدمةXl.

[4] أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص11.

الأمر معكوسا، فالدلالة عندهم أوسع من المعنى،وعندهم أن كل دلالة تتضمن معنى، وليس كل معنى يتضمن دلالة، فبينهما عموم وخصوص.»[1]

كثيرا ما نعمد في حديثنا، إلى جعل المعنى والدلالة شيئا واحدا، بَيْدَ أن الدلالة تختلف عن المعنى فهي: «تنزع إلى دراسة الدلالات أو المدلولات انطلاقًا من الكلمات»[2] يعني دلالة الوحدة اللغوية ودراستها. أما المعنى: «فهو أشمل وأعم من مفهوم الدلالة، فهو القيمة الدقيقة التي يتخذها هذا المدلول المجرد في سياق أوحد».[3] وبهذا فقد يكون المدلول واحدا والسياق كذلك –الذي ورد فيه–إذ يمكن لشخص أن ينطق الجملة ذاتها دون أن يقول الشيء ذاته بالضرورة فيخضع السياق ذو المدلول الواحد لمقصدية المتكلم فيؤدي إلى اختلاف المعنى باختلاف القصد أو الغرض من متكلم لآخر.

أما إذا تطرقنا إلى مفهوم ووظيفة علم الدلالة، فهو ذلك العلم الذي يتخذ من المعنى موضوعًا أساسًا له،[4] وقد يكون النظر فيه على مستوى الألفاظ أو التراكيب. وبهذا يعتبر المعنى نقطة التقاء لكثير من العلوم وطرائق التفكير، فقد حظي باهتمام علماء الفلسفة والمنطق، حيث كانت بحوثهم شديدة الصلة بعلم الدلالة، من ذلك علاقة اللفظ بالمعنى وكذا علماء النفس والأنثروبولوجيا، حتى احتل بذلك –المعنى– مكانة مركزية في الدراسات اللغوية.[5]

ويذكر الأستاذ عبد الفتاح أن من الغربيين بالتحديد لاينز يحدد أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدلالة والمعنى في النقاط الآتية:[6]

1– الدلالة مرتبطة ذاتيا بالإشارة

2– إن المعنى يعتمد على العلاقات القائمة بين التعابير اللغوية أي بين كيانات تعود جميعها إلى لغة ما أما الدلالة فإنها تربط التعابير بصنوف من الكائنات في العالم الخارجي.

3– ينطبق كل من المعنى والدلالة بالتساوي على التعابير البسيطة والتعابير المركبة معجميا.

---

(1) هادي نهر، **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي**، تق: علي الحمد، ط1، الأردن: دار الأمل، 1427هـ، 2007م، ص28.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة مدخل الدراسة المعنى النحوي الدلالي**، بلا، ط، القاهرة: دار غريب، 2006م، ص50.

(3) **المرجع نفسه**، ص50.

(4) ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص05.

(5) ينظر، **المرجع نفسه** ص15، 16.

(6) ينظر، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص13.

ومجمل القول إن: المعنى موضوع البحث والدراسة في علم الدلالة إلا أننا نجد صعوبة واختلافا بين الدارسين في تحديدهما – المعنى والدلالة – تحديدا واحدا موحدا واضحا ودقيقا.

وبالرغم من الاختلاف القائم بينهما إلا أنهما يكملان بعضهما البعض ولا غنى للأول عن الثاني، فالدلالة تحتاج المعنى والمعنى يحتاج الدلالة.

وبعد النظر في الآراء السابقة فإننا نركن إلى ترادف مصطلحي الدلالة والمعنى،ونوظفهما على حد سواء دون تفريق بينهما.

سادسا الفرق بين المستوى النحوي والمستوى التركيبي:

تعد المستويات اللغوية على اختلافها واختلاف خصائصها موضوع البحث اللساني، فهي تتفاعل فيما بينها تفاعلا علائقيا بواسطة إجراءات وأدوات نحوية/لسانية في علائق منظمة ومنسقة تشكل لنا الدلالة. فالمستوى النحوي أو المستوى التركيبي يتداخلان تداخلا كبيرا حتى أنك لا تكاد تجد فرقا بينهما.

لكن «بعض اللسانيين المحدثين منهم موسى حامد في محاضرة له تحت عنوان الأسلوبية يعرف المستوى التركيبي والنحوي منفصلين عن بعضهما بعضا، من حيث رأي: أن المستوى التركيبي يقوم بوضع المفردات في أبسط صور للتضام لتحمل المعاني الكلية للفكرة المراد التعبير عنها. أما المستوى النحوي، فيدرك المتكلم ومنتج اللغة العلاقات التي تربط عناصر التركيب ببعضها بعضا من خلال سلسلة من العلاقات الوظيفية(النحوية) أي أن المستوى النحوي ما هو إلا جسر يسهل الوصول إلى معنى التركيب وهو جزء منه فقط، نجدهما لا ينفصلان عن بعضهما، لأنهما يقومان على المفردات والمعاني التي تؤديها، فغايتها واهتماماتها واحدة.»[1]

من الصعوبة بمكان التفريق بين المستوى النحوي والمستوى التركيبي لأنهما يتمتعان بنفس الوظيفة في ترتيب الوحدات اللغوية ضمن التركيب، وفي هذا البحث نفضل استخدام مصطلحي المستوى التركيبي/ النحوي على حد سواء.

سابعا العلاقة بين النحو والدلالة:

لقد تجاوزت سواء الدراسات اللغوية القديمة أم الدراسات اللسانية الحديثة العربية منها أو الغربية دراسة معاني المفردات كونها خارج سياقها اللغوي لا يتحدد معناها، واتجهت إلى دراستها ضمن التركيب،

---

[1] عبد القادر سلامي، **التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين**، مجلة آفاق علمية، الجزائر: المركز الجامعي لتامنغست، ع13، 2017م، ص 136، 137.

وتأثر بعضها ببعض، وإبراز المعاني أو المعنى الناتج من خلال التركيب إذ تتحدد قيمة أو معنى اللفظ في تضامه أو مجاورته لألفاظ أخرى في التركيب لتتشكل لنا في النهاية الدلالة التركيبية.

فالمعاني المترتبة عن الجمل أو التركيب أقرب وأبلغ إلى الفهم، فالجمل قوام وأساس التواصل اللغوي ومما يؤكد ارتباط النحو بالدلالة قول السكاكي: «اعلم أن علم النحو هم أن تنحو إلى معرفة التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبينة عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب.»[1]

في قول السكاكي دليل واضح على ارتباط النحو بأصالة المعنى، وإن النحو طريق إلى تأدية المعنى وفق قوانينه ليتجنب بها الخطأ في التركيب.

ومن المحدثين من يؤكد على الصلة الوثيقة بين النحو والمعنى بقوله: «يقودنا النقاش على الصعيد النظري الذي بدأناه في الفقرة السابقة إلى رؤية يكون فيها وجود النحو والدلالة قائما على التلازم ضرورة، ولقد يعني هذا أن أي مكون من هذين المكونين لن يكون مستقلا بنفسه داخل اللغة، كما يعني أنه لن يتم فيها وجودا إلا بوجود المكون الآخر.»[2]

فالنحو والمعنى متلازمان ضرورة، فوجود واحد منهما يتطلب ضرورة وجود الآخر.

كما نجد من علماء اللسانيات من يقر بالصلة أو العلاقة القائمة بين النحو والدلالة، فتشومسكي أحد أهم العلماء الذين لم يكتفوا بدراسة الشكل أو البنية اللغوية بل ربطها بالمعنى في دراسته فيقول: «ينبغي ألا يساء فهم الملاحظات التي أبديتها في الفصل الثامن عن إمكانية وجود اعتبارات دلالية للدراسة النحوية على أنها تشير إلى دعم فكرة أن نظام القواعد يؤسس على المعنى.»[3]

كل ما سبق يثبت الصلة الضرورية بين النحو والمعنى فهما وجهان لعملة واحدة هي اللغة فلا يمكن تصور وجود النحو في معزل عن الدلالة.

ثامنا مفهوم علم المعنى النحوي:

لقد نال المعنى النحوي حظا وافرا من الدراسات سواء عند العرب أم الغرب. القدماء منهم أم المحدثين،

---

[1] سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، **مفتاح العلوم**، ط2، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية ، 1987م، ص75.

[2] منذر عياشي، **اللسانيات والدلالة –الكلمة–**، ط1، حلب: مركز الإنماء الحضاري، 1996م، ص48.

[3] نوم جومسكي، **البنى النحوية**، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر: مجيد الماشطة، ط1، العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، 1987م، ص123.

وإن اختلفت المصطلحات وتعددت إلا أن هذا المجال يختص ببيان معنى التركيب –الجملة– أو البنية اللغوية ككل. فالمعنى أو الدلالة النحوية هي: «الدلالة التي تحصل من خلال العلائق النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعا معينا في الجملة حسب قوانين اللغة إذ أن كل كلمة في التركيب لا بد أن تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها.»[1]

بهذا يتضح المعنى أن الدلالة النحوية هي: الدلالة التي تنتج من خلال التفاعل بين الكلماتضمن علاقات نحوية محددة.

ويذكر الدكتور فهمي حجازي أن: «المعنى البنيوي (Grammatical Mening) هو الإكمال الطبيعي للمعنى المعجمي.

وقد أوضح اللغوي الأمريكي فريز Fries أن المعنى البنيوي يتناول ثلاثة أمور:

1– دلالة الأدوات: مثل حروف العطف وحروف الجر...إلخ

2– دلالة الوظائف النحوية: مثل الفاعلية والمفعولية.

3– دلالة نمط الجملة مثل: الدلالة في الجملة الشرطية. »[2]

كما يذهب أحمد عمر مختار في جانب الاهتمام بالمعنى النحوي الى أنه: «يجب مراعاة أو الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة، ولو لم يؤد تغير مكان الكلمات في الجملة. تغير الوظيفة النحوية إلى تغيير المعنى ما كان هناك فرق بين قولك: طارد الكلب القط، وطارد القط الكلب. كذلك قد تتفق كلمات الجمل المتشابهة ولكن يكون الاختلاف في توزيع المعلومات القديمة (الموضوع) والجديدة (المحمول) مثل:

- الثعلب السريع البني كاد يقتنص الأرنب.
- الثعلب البني الذي كاد يقتنص الأرنب كان سريعا.
- الثعلب السريع الذي كاد يقتنص الأرنب كان بنيا.»[3]

ومنه فإن ترتيب الكلمات ذات وظائف نحوية داخل التركيب يشكل لنا معنى محدد وتغيير الترتيب ينشأ عنه معنى جديد، لذلك يجب علينا أن نراعي الجانب النحوي فيما يسمى بالوظائف النحوية لأنه يسهم في تشكيل المعنى وتغييره، فمعنى التركيب مرتبط بوظيفة ومعاني أجزائه.

---

[1] عبد الكريم مجاهد، **الدلالة اللغوية عند العرب**، بلا، ط، عمان: دار الضياء، 1985م، ص13.

[2] محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، بلا، ط، القاهرة: دار قباء، بلا، ت، ص 155، 156.

[3] أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص13.

ويشير الدكتور أحمد مختار عمر إلى أنه من الممكن أن يوجد المعنى النحوي دون المعنى المعجمي (كما في الجمل التي تركب من كلمات عديمة المعنى مثل: القرعب شرب البنع، بل من الممكن ألا يوجد للجملة معنى مع كون مفرداتها ذوات معان؛ وذلك إذا كانت معاني الكلمات في الجملة غير مترابطة مثل:

الأفكار عديمة اللون تنام غاضبة.[1]

والمعنى النحوي حسب **سمير ستيتية**هو: «إحدى الوظائف المعنوية الدالة على دور الكلمة في التركيب، وذلك كأن نعرف أن كلمة " جديد " مثلا، في جملة " الكتاب الجديد " تؤدي وظيفة الإخبار عن مبتدأ بالأمر الذي نريد إخبار السامع أو القارئ به.»[2]

وهذا يعني أن المعنى النحوي مجاله الكلمة باعتبارها عنصر من عناصر التركيب, اذ يتبين مدلولها في إطار المعنى النحوي وذلك بارتباطها بغيرها من الكلمات حيث تجمعهم علاقة نحوية في التركيب وهذا الأخير باعتباره مركب من أجزاء, وان دل هذا فإنما يدل على أن الدلالة النحوية هي نتاج العلاقات التي تنتظم فيما بينها داخل التركيب, وما تدل عليه الكلمة من رموز وأحداث وغيرها ومثال ذلك :" الكرة الولد ركل ", هذه الجملة لها معنى معجمي صحيح, وهذا أعلى مستوى المعنى داخل المعجم, ولكن وهي مجتمعة بهذا الوصف لا تحمل معنى نحوي حتى توضع في تركيب يضمن العلاقات النحوية فيما بين الكلام, أي تأليفها وحسن صيغها لتصبح :" ركل الولد الكرة " أو " الكرة ركل الولد " فتصبح بذلك جملة نحوية واضحة المعالم تحوي علاقة نحوية إذ تفضي إلى معنى نحوي.

وقد تقطن إلى هذا أيضا الدارسون الغربيون المحدثون إلى ضرورة التركيب في اللغة وأهميته، وأشاروا إلى أن الدلالة النحوية أو التركيبية لا تأتي إلا من خلال العلاقات القائمة بين عناصرها ومن هؤلاء نجد " فندريس " حيث يرى ويقول: «فالكلمة لا توجد منعزلة في الذهن إطلاقا بل تكون جزءا من مجموعه ذات امتداد ما نستعير منها قيمتها»[3].

ومنه فالدلالة النحوية هي محصلة الوظائف التي تؤديها الكلمات في التركيب ضمن تفاعل نحوي دلالي.

---

[1] ينظر، أحمد مختار عمر، **علم الدلالة** ، ص14.

[2] سمير شريف ستيتية، منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، مجلة أدب المستنصرية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ع16، بلا، ت، ص242.

[3] جوزيف فندريس، **اللغة**، تع:عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، بلا، ط، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1950م، ص241.

المبحث الثاني: المعنى والنحو في النظريات اللسانية المعاصرة

أصبح المعنى والنحو مطلبين ضروريين في الدراسات اللسانية المعاصرة، فهما عنصران متلازمان في تحديد الدلالة، وعليه فإن المعنى النحوي يشكل عنصرا هاما في مجال الدراسة التركيبية والدراسة اللغوية ككل؛ لما له دور بالغ الأثر في تنظيم البنية اللغوية لتشكيل الدلالة التركيبية، وقد حظي مبحث المعنى التركيبي باهتمام علماء اللسانيات المعاصرة كل له جهد ووجهة نظر في ذلك، سنحاول ابرازها فيما يأتي.

أولا الدلالة والنحو في النظرية البنيوية:

بالعودة إلى البدايات الأولى لظهور اللسانيات والتغييرات التي أحدثها دي سوسير في الدراسة اللغوية فإن المعنى عموما بشكل بارز أخذ دور قطب الرحى في جل النظريات اللسانية.

فرائد اللسانيات فردنان دي سوسير Ferdinand de Saussure(ت1857-1913م) قد اتخذ منهجا جديدا اصطلح عليه "المنهج الوصفي" الذي يعنى بدراسة اللغة الآنية من أجل وصف مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والدلالية بطريقة علمية دقيقة خاضعة لمناهج البحث العلمي، وذلك للتمكن من تحقيق غاية أساسية هي الوقوف على كشف القوانين التي تخضع لها الظواهر اللغوية.[1]

لقد توصل دي سوسير من خلال نظريته إلى جملة من الأفكار أو ما يسمى بالثنائيات، يبرز المعنى عموما في حديثه عن الدال والمدلول، هذا فيما يتعلق بجانب الألفاظ. أما المعنى النحوي فلا نجد له حديثا واضحا، إنما تحدث عن التركيب فيما يسمى بالعلاقات التركيبية والترابطية.

«فاللغة تتابع من العلامات وكل علامة تضيف شيئا إلى المعنى الكلي وهذه العلامات ترتبط ببعضها بعض بعلاقات يحددها النظام اللغوي في كل لغة.»[2]

---

[1] ينظر، السعيد شنوفه، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ط1، القاهرة مصر: دار السلام الحديثة للطباعة، 2008م، ص23، 24.

[2] نعمان بوقرة، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة**، بلا، ط، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2006م، ص94.

ويمثل لذلك بلعبة الشطرنج في قوله: «أما اللغة فتشبه تماما لعبة الشطرنج، ففي لعبة الشطرنج تعتمد اللعبة كليا على الارتباط بين قطع الشطرنج المختلفة، وكذلك تتميز اللغة بأنها نظام يعتمد كليا على التقابل بين وحداته الملموسة، فنحن لا نستطيع الاستغناء عن الإلمام بهذه الوحدات ولا نستطيع أن نخطو خطوة واحدة من دون أن نعود إليها.»[1]

بالنظر إلى ما سبق فإن اللغة تعتمد على قيم وحداتها فكل وحدة في التركيب لها قيمة تميزها عن الوحدات المجاورة لها كما نلحظ في حديث سوسير تلميحا عن جزء من المعنى النحوي ألا وهو التركيب لكنه غير واضح أو مكتمل.

وقد ميز بين العلاقات التركيبية والترابطية، فالأولى تتمثل: «في العلاقات الأفقية بين الوحدات اللغوية ضمن السلسة الكلامية الواحدة، كالعلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة وكلمات الجملة الواحدة، وتضفي كل وحدة معنى إضافيا على الكل. وتكون في حالة تقابليه مع بقية الوحدات اللغوية الأخرى، ولا تكتسب قيمتها إلا بتقابلها مع الوحدات التي تسبقها أو تليها معهما جميعا.»[2]

أما عن العلاقات الترابطية: فتطلق على العلاقات الاستبدالية بين الوحدات اللغوية التي يمكن أن تحل محل بعضها بعض في سياق واحد، فهي تعكس علاقات موجودة بين علامة في جملة ما، وعلامة غير موجودة في الجملة أصلا بل موجودة في أذهاننا، وتتضح العلاقة الترابطية من خلال تعويض كلمة أصبح بصار، وكلمة مناخ بالأمن والبحر، وصحوا ب: رطبا ومنعدما...وهكذا دواليك: أصبح الجو صحوا، صار المناخ رطبا، كان الأمن منعدما.[3]

فالعلاقة التركيبية هي: علاقة أجزاء البينة اللغوية ببعضها كعلاقة أصواتها ببعض. أما العلاقة الترابطية في شكلها علاقة ذهنية تسمح لنا بانتقاء وتعويض كلمات التركيب بكلمات أخرى موجودة في أذهاننا، ومع كل استبدال نلاحظ تغيرا في المعنى الكلي للجملة كما في المثال السابق.

---

[1] فردنان دي سوسير، **علم اللغة العام**، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر مالك يوسف المطلبي، بلا، ط، بغداد: دار آفاق عربية، 1985م، ص126.

[2] أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م، ص130.

[3] ينظر، **المرجع نفسه**، ص131.

إن ما قدمه سوسير يعد نقلة نوعية في مجال الدراسات اللغوية، أحدث ثورة كبيرة ونحى بذلك منحى جديدا فتح به بابا نحو البحث وتقديم أفكار ونظريات أخرى، أما فيما يخص المعنى النحوي فلم يقدم شيئا واضحا إنما تحدث عن التركيب وعن المعنى في عمومه خاصة ما تعلق بالعلامة اللغوية (الدال والمدلول).

تتواصل الدراسات وتتوالى النظريات اللسانية وظهور مختلف المدارس،كل نظرية لها رأي ووجهة نظر نحو قضية المعنى النحوي، ولكل منها إسهامها في هذا الموضوع.

ثانيا الدلالة والنحو في النظرية الوظيفية/براغ:

لقد بدأ التأسيس الأولي لهذه المدرسة سنة 1920م وأخذت طابعها المميز بدءا من سنة1928م، تاريخ انعقاد المؤتمر الدولي الأول اللسانيات في "لاهاي"، والواقع أن لمؤلف دي سوسير "محاضرات في الألسنية العامة" أثرا بالغا في ظهور هذه المدرسة اللسانية التي انكب أعضاؤها على عقد ندوات متتالية توجوها ببحوث لسانية وظيفة تعد فرعا من فروع البنيوية، لكنها ترى أن البنية النحوية والدلالية والصوتيات الوظيفية لا تحدد إلا بالوظائف المختلفة التي تؤديها أو تقوم بها في إطار المجتمع.[1]

يتضح لنا أن الاتجاه الوظيفي ما هو إلا فرع من فروع البنيوية اتخذ منهجا وظيفيا لدراسة اللغة، يعتبر أن البنية النحوية والدلالية والصوتيات الوظيفية لا يمكن تحديدها إلا بالوظائف المختلفة التي تؤديها في المجتمع.

ويتميز هذا المنهج بدراسة نظام اللغة الكلي بمستوياته المختلفة النحوية والصرفية، والدلالية دراسة وظيفية محضة. وهذا ما جعله يختلف عن باقي المناهج اللسانية الأخرى؛ إذ ترى هذه المدرسة أن اللغة نظام من الوظائف، وكل وظيفة نظام من العلامات، وقد وضح سامبسون (Sampson)نظرة أصحاب هذه المدرسة إلى اللغة فهي: عبارة عن محرك، وعلى اللسانيين أن يدركوا ما هي الأعمال التي تقوم بها المكونات المختلفة للمحرك، وكيف أن طبيعة المكون الواحد تحدد طبيعة المكونات الأخرى، ولم يكتف أصحاب هذه النظرية بالوصف بل تعدوه إلى التفسير.[2]

---

[1] ينظر، السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية، ص**71، 60.

[2] ينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص 137، 136.

إن النظرية الوظيفية اهتمت باللغة من جانبها الوظيفي فقد شبهتها بالمحرك، ترتبط عناصرها في مختلف مستوياتها بعضها ببعض، وإن كل مكون يحدد طبيعة المكونات الأخرى كالمحرك تماما إذا اختل عنصر منه أثر في أداء باقي العناصر.

ومن الاهتمامات التي قدمتها هذه النظرية في جانب الدلالة والنحو ماقام به **فيلام مثيزيوس** (Vilem Mathesius) (1882-1945) في تمييزه بين مفهومي" الموضوع" و" الخبر" وتطويره لمنظور الجملة الوظيفي. إذ يرى أن الجملة تنقسم إلى قسمين" الموضوع" (thème) أو الاسم الذي تخبر عنه الجملة أو الكلمة التي هي محور الكلام، ويدل على شيء يعرفه السامع لأنه غالبا ما يذكر في الجمل السابقة، و" الخبر"(Rhème) ويدل على حقيقة جديدة تتعلق بالموضوع المذكور أو كل ما يقال عن موضوع الكلام.[1]

وعادة ما يسبق "الموضوع" "الخبر" إلا إذا كان الغرض التوكيد على بعض أجزاء الجملة، ويتطابق هذا التقسيم في كثير من الأحيان مع التقسيم النحوي إلى مبتدأ وخبر، وقد يقول قائل: «ضرب زيد عمرا» لأنه كان يتحدث عن زيد ويريد أن يخبرنا عما فعله بعد ذلك، لأن السامع يعرف أن زيدا قد ضرب شخصا ما، ويريد أن يخبره عما وقع عليه الفعل ... وفي اللغة الإنجليزية نقول مثلا جورج قتل جاك وجاك قتل جورج مستعملين أسلوبين مختلفين لتشخيص الفاعل والمفعول به حسب موقعهما قبل أو بعد الفاعل .أما في اللغات الإعرابية العربية فيمكن أن يكون الترتيب المفرداتي حرا ولكننا نستعمل حركا إعرابية للدلالة على الفاعل والمفعول.[2]

لقد قدم العالم ماثيزيوس تقسيما جديدا للجملة إلى موضوع وخبر يكون الموضوع الاسم المخبر عنه بواسطة الجملة ومحور الكلام أما الخبر فما يدل على حقيقة جديدة وهذا التقسيم يشبه الجملة الاسنادية في العربية (مبتدأ-خبر)

و«تكمن الفائدة من وراء هذا التحليل البراغماتي في تسهيل البنية العميقة للجملة وبلورة أبعادها الدلالية.»[3]

---

[1] ينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص139.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص139، 140.

[3] **المرجع نفسه**، ص140.

و «قد عرفبولينغر (Bollinger) منظور الجملة الوظيفي بقوله: إنه دراسة لكيفية تقديم المعلومات في الجملة ودراسة المحتوى الدلالي النسبي للموضوع والخبر وأقسامهما.»[1]

فيعنى المنظور الوظيفي للجملة بالعناصر اللغوية التي تتجاور لتؤدي وظائف نحوية تبعا لطبيعتها وتقسم إلى موضوع وخبر.

يكون الترتيب المفرداتي الذي يتطلبه المنظور الوظيفي للجملة باستعمال أساليب تعبيرية نحوية مختلفة كصيغة المعلوم وصيغة المجهول في الفرنسية والانجليزية وعليه فإن صيغة المعلوم في هذه الجملة التي ترجمناها وحافظنا على فيها على نمط التركيب الإنجليزي:

(الأستاذ مثيزيوس) كتب (هذا الكتاب حول منظور الجملة الوظيفي)، تختلف عن صيغة المجهول

⇩ ⇩ ⇩

موضوع **خبر**

نفسها: (هذا الكتاب حول منظور الجملة الوظيفي) كتب من قبل (الأستاذ مثيزيوس.)[2]

⇩

خبر موضوع

لقد شكلت النظرية الوظيفية رؤية جديدة في الدرس اللساني من خلال إدراج الوظيفة ضمن التحليل اللساني فقد توصلت إلى أن اللغة ليست بنية فقط إنما تؤدي وحداتها وظائفا وأدوارا مختلفة. فعملها كعمل المحرك كل جزء منها يكمل الأجزاء الأخرى ويؤثر في عملها ودلالتها، بالتالي فإن تفاعل الوحدات اللغوية ضمن مستوياتها اللغوية وترتيب معين يحدد الموضوع والخبر في الجملة ويشكل لنا الدلالة.

ثالثا الدلالة والنحو في النظرية السياقية:

لقد شكلت النظرية السياقية خطوة جديدة في الدراسات اللسانية فسعت إلى دراسة اللغة بربطها مع مختلف السياقات وعدم حصرها في بنية مغلقة، و« إنَّ أقل الناس معرفة بما تحقق في رحاب الدراسة الدلالية ليدرك أنَّ اعتماد السياق في استجلاء دلالة العناصر اللسانية، قد أولع اللسانيون به إيلاعا شديدًا، إذ أمسى الأساس المعول عليه لدى عصبة غير قليلة من الباحثين الدلالين، غير أنَّ الذي اهتم اهتمامًا كبيرا بالسياق في الثقافة اللسانية المعاصرة هو الباحث الإنجليزي فيرث (Firthت 1960م)الذي

---

[1] أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص140.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص141.

ارتبط اسمه بهذه النظرية، فهو يرى أنَّ الميزة الجوهرية التي تتميز بها اللغة الإنسانية هي وظيفتها الاجتماعية، وإنَّ إنتاج الملفوظات اللسانية يتم في إطار سياق الموقف الاجتماعي والثقفي، وبذلك يبرز المتكلم – المستمع للغته دوره وشخصيته في البيئة اللسانية المتجانسة.»[1]

ويعتبر فيرث مؤسس النظرية السياقية أن المعنى يخضع لمجموعة مركبة من العلاقات السياقية، وعلى الدراسة الفونولوجية والتركيبية والمعجمية والدلالية أنْ تعاجل مكونات هذه المجموعة في إطار سياقها، فالدراسة الدلالية حسب مفهومه ينبغي لها أنْ تربط الملفوظات اللسانية بسياقها الموقفي الذي تنتج فيه بالفعل، ولذلك فإنَّ عملية التحليل الدلالي تتم وفق سياقية منسقة من الأحداث، بتداخل سياقات مختلفة، تنتمي في مجموعها إلى سياق عام، ينعت بالسياق الثقافي، وهو الإطار العام الذي يحتوي المواقف اللسانية[2] .

إن ما يهمنا هو المعنى الخاضع للدراسة التركيبية لبيان كيف ترتبط الدلالة بالنحو في هذه النظرية هذا مايقصد به أو يعبر عنه **بالسياق اللغوي/النحوي**.

يصرح فيرث أن: المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية ويقول: أصحاب هذه النظرية في شرح وجهة نظرهم:معظم الوحدات الدلالية التي تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها.[3]

إذن فالسياق اللغوي هو كل ما يتعلق باللغة ويساعد على كشف وتحديد دلالة البنية اللغوية فالمعنى لا يتضح إلا بوقوع الوحدات اللغوية بمجاورة بعضها بعض ضمن التركيب.

وينقل الدارسون عن فيرث أنه: «ذهب إلى ضرورة مراعاة نوع آخر من السياق أطلق عليه "**السياق اللغوي**" **Linguistic context**"ويعني به مجموعة الوظائف المستفادة من عناصر أداء المقال التي تحوزها الوحدة اللغوية أي الجملة.»[4]

---

[1] أحمد حساني، مباحث **في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث دلالي، مبحث تركيبي)**، ط2، الإمارات العربية المتحدة: سلسلة الكتاب الجامعي منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، 2013م، ص284.

[2] ينظر، أحمد حساني، **مباحث في اللسانيات**، ص284.

[3] ينظر، أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص68، 69.

[4] عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص49.

ويضيف نقلا عن فيرث أن: «مفهوم الوظيفة functionهنا يكاد يتحد مع مفهوم المعنى ومن ثم يصبح السياق اللغوي بناء متكاملا من الوظائف التي تؤديها عناصر هذا السياق وقد انقسمت هذه الوظائف وفقا لمستويات اللغة المختلفة إلى الأقسام الآتية:

1- الوظيفة الصوتية
2- الوظيفة المعجمية
3- الوظيفة الصرفية
4- الوظيفة النحوية
5- الوظيفة الدلالية أي وظيفة المنطوق بأكمله في إطار الموقف الخارجي الذي سيق فيه.»[1]

ومنه فإن المعنى التركيبي متعلق بالوظائف التي تؤديها الوحدات اللغوية في تجاورها ضمن تفاعل علائقي بين مستويات اللغة المختلفة لتشكيل المعنى.

كما يشير الأستاذ عبد الفتاح إلى دور السياق في تحديد المعاني النحوية فهو يتجاوز الوحدات النحوية الإفرادية بشقيها، أي الوحدات ذات الدلالة النحوية والمعجمية مثل الوحدات الدالة على الفاعلية أو المفعولية، والوحدات النحوية فقط مثل دلالة أدوات المعاني إلى تحديد المعاني النحوية التركيبية المستفادة من الجمل مثل: الاستفهام والتقرير والأمر والنهي وغير ذلك مما أطلق عليه اللغويون العرب معاني الكلام.[2]

يؤدي السياق دورا مهما في تحديد المعاني النحوي التركيبية المستفادة من الجمل، فلا يقتصر على الوحدات ذات الدلالة النحوية إنما يتجاوزها إلى تحديد المعاني النحوية التركيبية المستفادة من الجمل.

فالمعنى النحوي على حد تعبير الأستاذ عبد الفتاح هو المعنى المستفاد من جملة التركيب ولا يختص بها جزء منه مثل معاني النفي والأمر والنهي [3]

---

[1] عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص50.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص275.

[3] ينظر، **المرجع نفسه**، ص289.

ويورد الدكتور أحمد عمر مختار مثالا لتوضيح السياق اللغوي بقوله: «كما يمكن التمثيل له بكلمة " يد" التي ترد في سياقات متنوعة منها:[1]

1- أعطيته مالا عن ظهر "يد" يعني: تفضلا ليس من بيع ولا فرض ولا مكافأة.

2- فلان طويل " اليد": إذا كان سمحا.

3- "يد" الرجل: جماعة قومه وأنصاره.

فالسياق اللغوي يشرف على تغيير الدلالة تبعا لتغيير يمس التركيب اللغوي، كالتقديم والتأخير في عناصر الجملة فقولنا: " زيد أتم قراءة الكتاب" تختلف دلالتها عن جملة:" قراءة الكتاب أتمها زيد"[2]

ومجمل القول إن النظرية السياقية قد ساهمت في تقديم نظرة مغايرة لتحليل اللغة من خلال فكرة تسييقها، كما إن السياق اللغوي يلعب دورا مهما في تحديد الدلالة النحوية المستقاة من الجمل من خلال تفاعل وظائف الوحدات اللغوية القائمة على فكرة التجاور فيما بينها ضمن مستويات اللغة المختلفة، فقد ربطت النظرية السياقية تحديد الدلالة النحوية بفكرة السياق.

رابعا النحو والدلالة في النظرية التوليدية التحويلية:

بعد الثورة التي أحدثتها اللسانيات البنيوية، نشطت الدراسات اللسانية في أوروبا وأمريكا، ففي سنة 1957بدأت ثورة جديدة في مجال الدرس اللغوي بصدور الكتاب الأول لتشومسكي (1928): البنى التركيبية /التراكيب النحوية (syntaxis structures).

إذ تكمن أهميته في كونه: الدستور الأول للنظرية التي جاء بها تشومسكي والتي أحدثت ثورة في الدراسة اللغوة في أمريكا، والتي طورها صاحبها في هذا الكتاب على نظريات لغوية طورت في العالم الغربي لاسيما في أمريكا أشهرها النظرية البنيوية، وهذا الكتاب هو أساس النظرية التوليدية التحويلية الواسعة الانتشار. التي لم تقتصر أهميتها على دراسة اللغة فحسب.[3]

---

[1] ينظر، أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص70.

[2] ينظر، منقور عبد الجليل، **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي**، بلا، ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001م، ص94.

[3] ينظر، نعمان بوقرة، **محاضرات في اللسانيات المعاصرة**، ص147.

وقد علق الدكتور مازن الوعر على المنهج الذي اتبعه تشومسكي في نظريته بقوله: «لم يشر تشومسكي في المنهج الذي وضعه عام 1957 إلى المستوى الدلالي. لقد صيغ هذا المنهج صياغة نحوية تركيبية محضة.»[1]

كما تحدث هذا الأخير أيضا عن هدف أصحاب هذه النظرية بقوله: «إنهم يبحثون عن نظام أكثر تجريدا في مبادئه التي بدورها ستحكم العملية النحوية والدلالية.»[2]

فجوهر نظرية القواعد التوليدية التحويلية التي فتحت عهدا جديدا في تاريخ الفكر اللغوي قائمة على جعل الدلالة جزءا لا يتجزأ عن النحو (القواعد النحوية) في مختلف أطوارها.

وتعد نظرية النحو التوليدي التحويلي نظرية نقدية لأنها قامت أو نادت إلى إصلاح المطبات والهفوات التي وقعت فيها مدرستا سوسير الوصفية ومدرسة بلومفيلد السلوكية، فلم تعتمد منهجا وصفيا استقرائيا كونه لا يحيط باللغة ولا يشرحها، ولم يتبنى فكرة السلوكيين في أن اللغة تخضع للسلوك الإنساني، إنما اعتمد منهجا استنباطيا علميا بحتا يسمح له بالإحاطة بجوانب الظاهرة اللغوية وتحليلها وتفسيرها لا وصفها فقط.

«إذ قاد تشومسكي ثورة علمية فعلية نجم عنها بروز أنموذج جديد new paradigm للتفكير في اللغة، أفرز مجموعة من الإشكالات يجب أن يعتني بها اللغوي، وضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي للمتكلمين عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي، ومع هذا الأنموذج بزغ زمن التركيب.»[3]

يعد تشومسكي من الأوائل الذين طرقوا باب المعنى النحوي في دراسته انطلاقا من ظهور أول كتاب له "البنى النحوية"، فقد تحدث عن ارتباط النحو بالدلالة وصعوبة هذا الارتباط، ويؤكد ذلك قوله: لقد دخلنا أرضا وعرة حين قلنا إن البنية النحوية يمكن أن تزودنا ببعض المعرفة عن مسائل المعنى والفهم ...فالمسألة التي شغلت اللغويين هي: هل أن المعرفة الدلالية ضرورية أم لا لاكتشاف نظام القواعد أو

---

[1] مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ط1، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987م، ص52.

[2] **المرجع نفسه**، ص51.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية**، ط3، المغرب: دار توبقال للنشر، 1993م، ص65.

اختياره؟...فينبغي ألا يساء فهم الملاحظات التي أبديتها في الفصل الثامن عن إمكانية وجود امتيازات دلالية للدارسة النحوية على أنها تشير إلى دعم فكرة أن نظام القواعد يؤسس على المعنى.[1]

فتشومسكي يدعم فكرة العلاقة الموجودة بين القواعد النحوية والدلالة، إذ يذكر بعض الأقوال الشائعة التي تردد لتأييد اعتماد نظام القواعد على المعنى هي:[2]

1- لا تتمايز قولتان فونيميا إلا إذا اختلفتا في المعنى

2- المورفيمات أصغر العناصر التي لها معنى

3- الجمل القواعد هي الجمل التي لها فحوى دلالي

4- إن العلاقة القواعدية -فاعل-فعل (أي عبارة اسمية -عبارة فعلية، في تحليل الجملة) تطابق " المعنى البنيوي" العام، العمل، الحدث.

5إن جملة المبني للمعلوم، وجملة المبني للمجهول التي تقابلها هما مترادفتان.

ثم يضيف: إن البحث في الوظيفة الدلالية لبنية المستوى قد يكون خطوة معقولة في اتجاه وضع نظرية للتلاقي بين النحو والدلالة.[3]

لم يقص تشومسكي المعنى مثل سابقيه، ولم يكتف بدراسة البنية اللغوية في حيز ضيق إنما فتح أفقا جديدا باعتماده على دراسة النحو والدلالة معا، وإن لم يكن ذلك واضحا في البداية إلا أنه أبان عنه فيما بعد في نظريته، فقد وضح الآراء التي تشيد باعتماد نظام القواعد على النحو.

لقد تناول تشومسكي قضية المعنى في نقاط عديدة من نظريته النحو التوليدي التحويلي فقد أشار الى ارتباط النحو بالدلالة كما قلنا سابقا في كتابه" البنى النحوية"، ثم أقحمه لاحقا في دراسته من خلال كتابه "aspects of the theory syntax" " ملامح النظرية التركيبية". وقد أوحى تشومسكي من خلال كتابه هذا إلى إعادة النظر في عدد من النظريات خاصة ما تعلق بالمزاج (الإدماج) في قواعد مستويات التأويل الدلالي... وبناء على ذلك تقتضي القواعد ثلاث مكونات هي:[4]

1-المكون التركيبي: وهو يشمل المكون القاعدي (قواعد إعادة كتابة قواعد تحت التصنيفية والقواعد المعجمية) التي تستدعي البنية العميقة هذا من جهة.

---

[1] ينظر، نعوم تشومسكي، **البنى النحوية**، ص123 ، 124.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص124.

[3] **المرجع نفسه** ، ص123، 124، ص132.

[4] ينظر، كلود جرمان، ريمون لوبلون، **علم الدلالة**، ص104

ومن جهة أخرى، المكون التحويلي وهو الذي يحول البنى العميقة إلى بنى سطحية أو ظاهرية.

2- المكون الدلالي: مؤلف من قواعد التمثيل الدلالي التي تطبق على البنى العميقة لتوضيح المعنى.

3-المكون الفونولوجي: الذي تطبق فيه قواعد التمثيل الفنولوجية على البنى السطحية لإعطاء التأويل الفونولوجي.

وتمثل المكونات السابقة في المخطط الآتي:

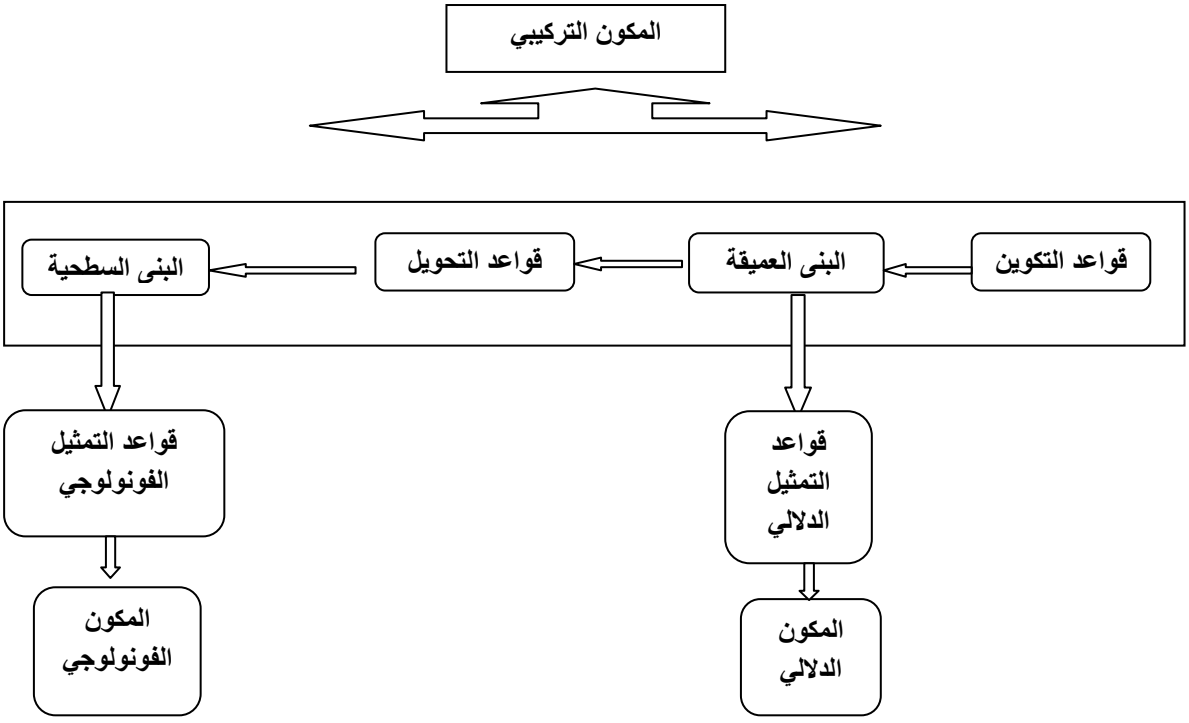

(1)

ومن هذا المنطلق يتبدى لنا أن وجود وتفاعل المكونات أو المستويات الثلاثة السابقة هو ما يحقق لنا الدلالة النحوية الصحيحة

ومن النقاط التي درس من خلالها تشومسكي المعنى النحوي نجد:

1- البنية السطحية والبنية العميقة:

لقد اعتمد تشومسكي في نظريته على مستويين وميز بينهما هما: «البنية السطحية أي البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها المتكلم وبين البنية العميقة أي القواعد التي أوجدت هذا التتابع أو البنى الأساسية التي يمكن تحويلها لتكون جمل اللغة.»[2]

---

[1] كلود جرمان، ريمون لوبلون، **علم الدلالة**، ص105.

[2] مشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**، ط2، لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986م، ص163.

ويذكر الدكتور مشال زكريا في التفريق بين البنيتين نقلا عن تشومسكي: «نميز بين بنية الجملة العميقة وبين بنية الجملة السطحية: الأولى هي البنية المجردة والضمنية والتي تعين التفسير الدلالي، والثانية هي ترتيب الوحدات السطحية الذي يحدد التفسير الفونيتيكي والذي يرد إلى شكل الكلام الفعلي الفيزيائي وإلى شكله المقصود والمدرك.»[1]

كما يذكر أيضا نقلا عن تشومسكي أن البنية السطحية والبنية العميقة مختلفتين إذ يقول: «نميز بين بنية الجملة السطحية أي ترتيب (الجملة) في فئات وفي أركان والذي يقترن مباشرة بالإشارة الفيزيائية وبين البنية العميقة الضمنية أي ترتيب (الجملة) في فئات وأركان إلا أن طابع البنية العميقة أكثر تجريدا.»[2]

إذا فالبنية السطحية تتمثل في الشكل الصوتي الظاهر (الجملة المنطوقة أم المكتوبة) الذي يعطي المعنى منها، أما البنية العميقة فتتمثل في مجموع القواعد والتحويلات التي تتم على مستوى الذهن والتي تحول الجملة أو الجمل من بنية عميقة إلى بنية سطحية ومثال ذلك:

- خلق الله غير المنظر العالم المنظور.

يشير تشومسكي إلى أن قواعد "بور رويال" تلفت انتباهنا إلى وجود ثلاث متبينات ضمن هذه الجملة هي:

أ. خلق الله العالم.

ب. الله غير منظور.

ج. العالم المنظور.

وتعتبر الجملة الأولى أنها تنتمي إلى البنية السطحية وتتكون من الجمل الثلاث (أ، ب، ج) التي ترتد إلى البنية العميقة. بمعنى آخر أن الجملة الأولى متحولة من الجمل (أ، ب، ج) بواسطة إجراء أكثر من تحويل. [3]

بالإضافة إلى إن التمييز بين البنيتين له أهمية قصوى في التحليل الألسني فالبنية العميقة تؤدي الأدوار الآتية:

أ. **تكون المدخلات بالنسبة للمكون الدلالي** ويتم التفسير الدلالي من خلالها.

---

[1] مشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**، ط2، ص163.

[2] **المرجع نفسه**، ص163.

[3] ينظر، **المرجع نفسه** ، ص163 ، 164.

ب. **تبرر اعتماد مفهوم التحويل**، وذلك لأن التحويل عملية ذهنية تقرن بين بنى الجمل العميقة وبين الجمل السطحية.

ج. **تعين الكليات اللغوية الصورية** كما أن الكليات اللغوية تنتمي بصفة أساسية إلى البنية العميقة.

د. **تحدد الوظائف النحوية وترتيب عناصر الجملة.**[1]

بالتالي فإن التمييز بين البنيتين العميقة والسطحية يقونا إلى فهم الآلية التي تقوم عليها النظرية التوليدية التحويلية وكيف يتم الانتقال من مستوى البنية العميقة ومجموع الإجراءات التي تتم ضمنها إلى مستوى البنية السطحية.

2- الجملة الأصولية والجملة غير الأصولية:

اعتبارا أن التواصل اللغوي يتم بواسطة الجمل لا الكلمات مفردة وهذه الجمل كي يتم التواصل بها لابد لها من قيود، فقد تناول تشومسكي الجملة بالدراسة والعناية وبين ماهية الجملة الأصولية والفرق بينها وبين الجملة غير الأصولية يقول الدكتور مشال زكريا نقلا عن تشومسكي: «نسمي الجملة الصحيحة بالجملة الأصولية (أي الجملة الموافقة قواعد اللغة) والجملة غير الصحيحة بالجملة غير الأصولية ونقول بأن قواعد اللغة تولد فقط الجمل الأصولية أو بكلام آخر تتيح إنتاج وتعداد كطل جمل اللغة الأصولية.»[2]

ثم يضيف في شرح كيف تكون الجملة أصولية بقوله: «إن الجملة أصولية في لغة معينة إذا كانت مركبة على نحو جيد، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدد الأصولية في هذه اللغة أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم والذي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعوري.»[3]

إذن فالجملة الأصولية هي الجملة التي تخضع لقواعد اللغة، أي تكون مركبة تركيبا صحيحا وفقها.

ثم يوضح كيفية اعتبار أصولية الجملة كالآتي: يجب ألا تنحرف بالنسبة لأية قاعدة من القواعد التي تعين توافق العناصر اللغوية وفق مستويات اللغة الثلاثة: المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي.[4]

---

[1] ينظر، مشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**، ص164.

[2] **المرجع نفسه**، ص108.

[3] **المرجع نفسه**، ص108.

[4] ينظر، **المرجع نفسه**، ص108.

بمعنى أنه لا يتم الحكم على أصولية الجملة انطلاقا من اعتبار القواعد النحوية أو التركيب فقط، إنما بالنظر إلى توافق العناصر اللغوية ضمن ثلاث مستويات متشابكة هي: المستوى الصوتي، والتركيبي، والدلالي. أي ما يقبله النظام اللغوي.

ويضيف إن: الحكم على أصولية الجمل لا يقتصر على قبول جملة معينة أو رفضها إنما ينص على وجود درجات من حيث الحكم على الجمل؛ وذلك لأن الجمل غير الأصولية تتباين نسبة لدرجة انحرافها عن قواعد اللغة، فدرجة غير أصولية الجملة ترتبط بالمستوى الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف عنها.[1]

ثم يضرب المثال الآتي عن ذلك: أبحر الإسكندرية من سعد اليوم إلى باريس.

فهذه الجملة لا يمكن اعتبارها مفيدة لمعنى معين ذلك أن كلمة" الاسكندرية" لا تقع فاعلا لفعل أبحر الذي يحتوي على سمة +حركة، كما أن كلمة سعد لا ترد بعد التعبير أبحر من فالجملة السابقة وإن تناسبت مع ترتيب العناصر اللغوية الأصولية في اللغة العربية: (فعل، اسم، حرف جر، اسم ظرف زمان، ظرف مكان)إلا أنها جملة غير أصولية ذلك أنها لا تخضع لقاعدة الملاءمة بين سمات الفاعل والفعل. ففعل أبحر يقتضي فاعلا يحتويعلى سمة + مترحك وهذه القاعدة موجودة في المستوى التركيبي. وتصحيح الجملة السابقة يقتضي ادخال كلمة سعد بعد أبحر في موقع كلمة الاسكندرية وكلمة الاسكندرية في موقع سعد، فنحصل على الجملة الأصولية التالية: أبحر سعد من الاسكندرية اليوم إلى باريس.[2]

فهذه الجملة لا يمكن اعتبارها مفيدة لمعنى معين ذلك أن كلمة" الاسكندرية" لا تقع فاعلا لفعل أبحر الذي يحتوي على سمة +حركة، كما أن كلمة سعد لا ترد بعد التعبير أبحر من فالجملة السابقة وإن تناسبت مع ترتيب العناصر اللغوية الأصولية في اللغة العربية: (فعل، اسم، حرف جر، اسم ظرف زمان، ظرف مكان) إلا أنها جملة غير أصولية ذلك أنها لا تخضع لقاعدة الملاءمة بين سمات الفاعل والفعل. ففعل أبحر يقتضي فاعلا يحتويعلى سمة + مترحك وهذه القاعدة موجودة في المستوى التركيبي. وتصحيح الجملة السابقة يقتضي ادخال كلمة سعد بعد أبحر في موقع كلمة الاسكندرية وكلمة الاسكندرية في موقع سعد، فنحصل على الجملة الأصولية التالية: أبحر سعد من الاسكندرية اليوم إلى باريس.[3]

---

[1] ينظر، مشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** ، ص108.

[2] ينظر، **المرجع نفسه** ، ص109

[3] ينظر، **المرجع نفسه**، ص109

فالجملة قد تكون صحيحة من ناحية الشكل إلا أنها لا تفيد معنى لانحرافها عن مستوى من المستويات السابقة، فلا تكون جملة أصولية كما في المثال. فالجملة قد تكون قواعدية ولا تشكل لنا معنى، ويوافق ذلك ما أسماه **سيبويه** باب الاستقامة من الكلام والإحالة.

كما تعتمد الدلالة النحوية على ما يسمى:

3 -الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي:

لقد رفض تشومسكي فكرة دي سوسير القائلة بأن اللغة كتلة من المادة أو قائمة من المفردات التي ينتقي منها الشخص الكلام، وذهب إلى التمييز بين **الكفاءة** التي تتمثل في المعرفة اللغوية الباطنية للفرد التي تعلمها، و**الأداء** وهو الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقة، فالكفاءة إذن نظام عقلي تحتي قابع خلف السلوك الفعلي، إذ يساعدنا على الحكم على كل الجمل من حيث صحتها النحوية(grammaticality) ومقبوليتها (acceptability).[1]

وحسب تشومسكي فإن اللساني وصاحب اللغة يتمتعان بمقدرة لغوية تتمثل في الحدس(intuition) تمكنهما من معرفة الجمل من حيث استحالتها واستقامتها ومن هنا ذهب في مؤلفه البنى النحوية إلى أن الجمل التي يولدها النحو لا بد أن تكون مقبولة من قبل صاحب اللغة.[2]

يمكن القول إن فكرة الكفاءة تساعد على تحديد الدلالة النحوية والحكم على الجمل من حيث صحتها فنلاحظ أن فاقد الكفاءة (المجنون) يؤدي جملا لكنها تفتقد إلى الكفاءة فهي مرجع لتحديد الصحة النحوية وتحديد الدلالة وفهمها.

وتعد القواعد في النحو التوليدي التحويلي ركيزة أساسية فهي من النقاط التي اهتمت بالدلالة الى جانب النحو وهي:

4 -القواعد التوليدية التحويلية:

أراد تشومسكي من خلال نظريته الوصول إلى قواعد كلية عامة تسمح بتنظيم تركيب الجمل، تخضع لها كل اللغات هي القواعد التوليدية والقواعد التحويلية.

أ- القواعد التوليدية:

متكلم و اللغة يولدون جملا ممكنة وفق قواعد ضمنية في ذهنهم دون شعور منهم،إذ يرى تشومسكي أن القواعد التوليدية في أبسط نماذجها هي: القواعد القادرة على توليد عدد غير محدود من

---

[1] ينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص 210.

[2] **المرجع نفسه**، ص 211.

الجمل بواسطة عدد محدود من القواعد التي تعمل من خلال عدد محدود من المفردات، ويسمى ب"نموذج **القواعد النحوية المحدودة finite state grammar**"، وهو يقوم على مبدأ أن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات series of choices تبدأ من اليسار إلى اليمين أي عند الانتهاء من العنصر الأول ،فإن كل اختيار يأتي عقب ذلك يرتبط بالعناصر التي سبق اختيارها مباشرة.[1]

فعلى سبيل المثال نجد أن جملة: .this man has brought some bread يتم توليدها على النحو الأتي:تم اختيار كلمة"This" من بين قائمة الكلمات في اللغة الإنجليزية لأنها تصلح للوقوع في صدر أي جملة، ثم تأتي بعد ذلك كلمة"man" وتم اختيارها على أساس أنها من الكلمات التي يجوز وقوعها بعد كلمة "This" وكذا كلمة "has».[2]

فالقواعد التوليدية على هذا الأساس عملية إبداعية تقوم على مبدأ الاختيار وفق القواعد النحوية.

إذا كانت الجملة في اللغة الإنجليزية تبدأ من اليسار إلى اليمين فإن الاختيار في العربية يبدأ من اليمين إلى اليسار، وهو ما يشبه إلى حد كبير تلك الجمل التي يتطلب تغييرها من المفرد إلى المثنى أو الجمع أو من المذكر إلى المؤنث، ومثال ذلك "هذا الرجل يكرم ضيفه" إذا أردنا أن نغير هذه الجملة من المفرد إلى الجمع وجب إجراء عدة تغييرات واختيارات إجبارية ، فإذا قلنا "هؤلاء " بدلا من هذان أو هاتان فسنجد أننا أمام عناصر إجبارية وعناصر اختيارية، "فهؤلاء" تصلح ان يأتي بعدها جمع مذكر أو جمع مؤنث، أما في حالة اختيار هذا أو هذان فلا يرد هذا الاحتمال ، واختيار "هؤلاء"تؤدي الى الاحتمالين السابقين فنقول في حالة التذكير "هؤلاء الرجال" فلابد أن نقول "يكرمون". أما بالنسبة للكلمة الرابعة "ضيف" فنحن أمام عدة اختيارات إما أن نقول هؤلاء الرجال يكرمون ضيفهم أو/ضيوفهم.[3]

إن هذا النموذج الأول يسمح بتوليد جمل محدودة وفق مبدأ أن الجمل تولد عن طرق سلسلة من الاختيارات.

أما نموذج **القواعد المركبة**"**phrase structure gammare**" فتستطيع توليد من الجمل ما لا تستطيع أن تولده القواعد النحوية المحدودة، وإن كانت هذه الطريقة تشبه إلى حد بعيد طريقة التحليل إلى

---

[1] ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص 80، 97.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص80.

[3] ينظر، **المرجع نفسه** ، ص81، الهامش.

المكونات المباشرة وطريقة الإعراب" parsing»،غير أن تشومسكي أضفى عليها طابعا علميا باستعمال قواعد توليدية مبنية على الرياضيات والمنطق الرمزي.[1]

فمستخدم اللغة يمكنه إنشاء جمل لم يسبق له أن سمعها انطلاقا من قواعد محدودة ومن المفردات الموجودة على مستوى معجمه الذهني وفق مبدأ الاختيار وفق قواعد نحوية ضمنية.

ب- القواعد التحويلية:

تبنى القواعد التحويلية على القواعد التوليدية المركبة مع إضافة سلسة من القواعد التحويلية تهدف إلى تحليل البنية العميقة، وكيف تتمخض عنها البنية السطحية.[2]

أو هي:«القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجملة إلى جملة أخرى تتشابه معها في المعنى، وذلك بملاحظة علاقات الجمل المتماثلة، والإجراءات التي تحدث لتجعل جملة على مستوى السطح تختلف عن الجمل الأخرى.»[3]

ولإجراء عمليات التحويل لابد من مراعاة ثلاثة قيود أساسية هي:[4]

1- **القيود الانتقائية:** إن انتقاء الوحدة المعجمية ليس انتقاء حرا بل هو يخضع لبعض الشروط التي بالإمكان أنها ميزة عائدة للبنية.

2- **الدلالة:** إن الدلالة التي تضفيها البنية على المفردات المعجمية التي تندرج في هذه البنية هي خاصة بالبنية، فعندما نلاحظ وجود تضفيان الدلالة ذاتها بالنسبة للمفردات المعجمية ذاتها، نخلص إلى الإقرار بوجود ترابط بين هاتين النيتين.

3- **القيود التي تحد من إجراء القاعدة:** من الواضح أنه يحق لنا في حال التزام بنيتين بالقيود نفسها أن نربط بينهما.

ومنه لكي يتسنى لنا القيام بمختلف عمليات التحويل علينا أن نضع بالحسبان انتقاء الوحدات المعجمية، ومراعاة جانب الدلالة التي تضفيها على التركيب ثم القاعدة التي تحد التركيب حتى يتحقق المعنى التركيبي لتفادي توليد جمل غير أصولية وإن تحديد التحويل يتم من خلال ملاحظة القضايا التالية:

---

[1] ينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص220.

[2] ينظر، **المرجع نفسه** ، ص223.

[3] محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ص 125.

[4] مشال زكريا، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية**، ص153 ، 154.

أ. المشير الركني الذي يشير إلى تتابع نهائي والذي يتم إجراء التحويل في إطاره أي مجال التحويل.

ب. مجموعة العمليات التي تقوم بها التحويلات فيما يتعلق بالتتابع الذي يخضع لإجرائها أي التغير البنياني.

ج. البنية المتحولة من جراء تطبيق تحويل؛ أي المشير الركني المشتق.[1]

ثم إن التحويلات تتنوع من حيث التغيرات التي تقوم بها على المشير الركني الذي يدخل مجال إجرائها، منها:[2]

1- الإبدال: يقوم التحويل بإبدال موقع ركن كلامي على النحو التالي: أ+ ب ⟵ ب + أ ومثال ذلك:

سافر يوسف إلى بيروت في السنة الماضية ⟵ في السنة الماضية سافر يوسف إلى بيروت.

فالجملة الأولى متحولة عن الجملة الثانية بواسطة إجراء تحويل نقل ركن التكملة (في السنة الماضية)؛ وهذا التحويل يتم بصورة اختيارية.

2- التوسيع: يقوم التحويل بتوسيع ركن من مؤلفات الجملة على النحو التالي: أ+ ب 1⟵أ+ ب2.

حيث ب 2هي توسيع ب 1 ومثال ذلك: علمت شيئا ⟵علمت أن زيدا مسافرا. ويتم التوسيع إلى حد كبير في الجمل المندرجة في جمل أخرى.

3- الحذف: يقوم التحويل بحذف عنصر من عناصر المشير الركني الذي يدخل ضمن مجال إجرائه على النحو الآتي: أ+ب ب (Ø أ) ومثال ذلك: قُتل الرجل جملة متحولة من بنية عميقة هي: قتل (Ø) الرجل.

انطلاقا من هذا يتبدى لنا أن معرفة البنى النحوية ومعناها طريق إلى معرفة الدلالة التي تفرزها على التركيب إجمالا، كما إن القواعد التوليدية التحويلية تسمح بتوليد وتحويل عدد كبير من الجمل وتفريعها انطلاقا من البنية العميقة إلى بنيات سطحية متشابهة في المعنى أحيانا، ومختلفة أحيانا أخر وفق خطوات لابد الانتباه فيها إلى اختيار الألفاظ معجميا لتتناسب دلالتها أو معناها الذي تضفيه عل التركيب وفق القاعدة النحوية التي تضبطه، وهذا ما يضفي على الجمل اتساعا لا محدود برغم محدودية القواعد والوحدات المعجمية.

---

[1] مشال زكريا، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية**، ص154.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص154.

وعمل القواعد التوليدية التحويلية يتم كالآتي: [1]

1-ينبغي أن يكون بمقدور هذه القواعد أن تولد جمل اللغة الأصولية وفقط.

2-ينبغي أن يكون باستطاعة هذه القواعد أن تحلل العلاقات القائمة بين عناصر الجملة، فمثلا يجب أن يكون باستطاعتها أن تنص على العلاقة بين " الرجل" وفعل "أكل" في الجملة الآتية: "أكل الرجل التفاحة". في حين تختلف عن العلاقة بين الرجل وفعل "قُتل" في الجملة التالية: " قتل الرجل".

كما ينبغي أن يكون باستطاعة القواعد هذه أن تشير إلى أن بعض العناصر التي تختلف في الظاهر من حيث تركيبها الصوتي وتعقيداتها، تتماثل من حيث أنها تُظهر نفس البنية في مستوى معين كما في الجمل الآتية:

أ-سافر الرجل، **ب**- سافر الولد الذي مات أبوه، **ج**- سافر الرجل الذي أسس الجريدة الأوسع انتشارا والأكثر مبيعا في العالم العربي. فالرجل في الجملة (أ) والولد في الجملة (ب) والرجل في الجملة (ج) تتماثل من حيث أنها تكون ركنا اسميا.

3-يجب أن تحدد القواعد مختلف الفئات النحوية التي تتشابك في العلاقات الركنية مثلا تميز بين الفعل والاسم استنادا إلى وظيفة أو توزيع كل من هاتين الفئتين.

كما يجب أن تحدد السمات الانتقائية التي يحوي عليها الاسم والفعل. فينبغي أن تميز بين السم الذي يحتوي سمة + متحرك (الرجل) والاسم الذي تنقصه سمة متحرك (الطاولة) وبين السم الذي يحتوي على سمة معدود(الطالب) والاسم الذي تنقصه سمة معدود (الماء).

4-ينبغي أن تصف القواعد شكل اللغة الصوتي أي الفو نامات كما ينبغي أن تصف دلالات الجمل.

5-ينبغي أن تشرح القواعد خصائص اللغة الإنسانية، ولاسيما ميزة الإبداعية في اللغة أي كيف يستطيع الإنسان من خلال استعمال تنظيم قواعد محدودة عناصره أن ينتج عددا لا متناهيا من الجمل.

6- ينبغي أن تفسر القواعد كيف أن الجملة الواحدة تحتمل أكثر من دلالة واحدة أي ينبغي أن تزيل اللبس الناجم عندما تعبر الجملة عن أكثر من معنى واحد في مثل: سمعت الحب يهمس بشفتي سلمى في آذان نفسي. فقد تعني أن الحب يهمس كلمة "سلمى"، كما قد تعني أن: الحب يهمس أن سلمى

---

[1] ينظر، مشال زكريا، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية**، ص102-103-104.

موجودة في آذان نفس الكاتب، كما قد تعني أن: الحب يهمس بواسطة شفتي سلمى في آذان نفس الكاتب.

7-كما يجب أن تفسر القواعد كيف أن بنيتين مختلفتين يتضمنان نفس الدلالة نحو: أكل الرجل التفاحة، والتفاحة أكلها الرجل.

8- يجب أن تفسر القواعد كيف أن البنية التركيبة نفسها يمكن أن تتخذ قراءة واحدة أو قراءتين أو لا تتخذ بتاتا أي قراءة نحو:

أ- سألت يوسف أن يذهب.

ب-سأل زيدٌ يوسف أن يذهب.

ت-قررت يوسف أن يذهب.

فالجملة (أ) تتخذ قراءة واحدة، بينما تتخذ الجملة **(ب)** قراءتين:

سأل زيد يوسف -أن يذهب زيد-

سأل زيد يوسف-أن يذهب يوسف-

في حين أن الجملة **(ج)** هي جملة غير أصولية ولا تحتمل أية قراءة.

إن عمل القواعد التوليدية التحويلية يقتضي تشابك عنصري النحو والدلالة ببعضهما وتفاعلهما مع مستويات اللغة

ويذهب الدكتور مازن الوعر إلى أن: «التعديلات التي طرأت على نظرية القواعد التوليدية التحويلية (1973-1977) تُظهر تكافؤ المكونات التركيبية مع المكونات الدلالية، ويمكن لهذا التكافؤ أن يظهر من الحقيقة القائلة بان المفاهيم النحوية التركيبية قد تغيرت لصالح الدلالية الجديدة.»[1]

ومجمل القول إن النظرية التوليدية التحويلية عملت على صياغة نظرية قواعدية شاملة يمكن أن تطبق على كل اللغات خصوصا وأن هناك عوامل عديدة مشتركة بين البشر، وهي أحد أهم النظريات التي سعت إلى ربط القواعد النحوية بالدلالة ووضع نموذج نحوي- دلالي لتحليل اللغة مما يمنحها مرونة في التطبيق وتقديم تفسيرات للظاهرة اللغوية ونتائج أكثر وأدق من سابقيها وفق منهجية علمية غلب عليها الطابع الرياضي.

[1] مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص65.

خامسا الدلالة النحوية الفرضيات المعاصرة المعدلة نحويا ودلاليا:

1- الفرضية الدلالية عند غروبر (Gruber):

يشير الدكتور مازن الوعر إلى أن المسوغ لوجود نظرية دلالية من وجهة نظر علم الدلالة الأمريكي غروبر (1965) الصعوبات الدلالية التي رافقت نظرية القواعد التوليدية التحويلية، ففي النظام الدلالي المقترح حاول غروبر أن يستقصي العلاقات النحوية والتركيبية والدلالية والصوتية في التركيب الأساسي، وأن يستقصي أيضا القواعد التي تنظم مثل هذه العلاقات النحوية والدلالية والصوتية.[1]

ويذهب أيضا في شرحه لهذه الفرضية إلى أن: قواعد الكلمات المفردة على سبيل المثال ستحدد الرتبة النحوية للتركيب اللغوي أما القواعد الدلالية والسياقية فستحدد قراءة التركيب اللغوي دلاليا، وبهذا المعنى فإن النظام الدلالي الاشتقاقي من وجهة نظر غروب سيكون إلى حد ما أعمق من البنية العميقة عند تشومسكي.[2]

يعني ذلك أن فرضية غروبر الدلالية العلاقات النحوية والدلالية والصوتية في التركيب اللغوي بشكل يكون أعمق من البنية العميقة عند تشومسكي.

أهم فكرة يقوم عليها نظام غروبر الدلالي هي فكرة الأدوار الدلالية المقترحة في التركيب الأساسي وهي كالآتي:[3]

أ- **الموضوع(Theme)**:ركن دلالي وجوبي يعبر عن حالة التركيب الدلالية كما في المثال:The **rock** rolled down the hill

ب-**المكان (Location)**: ركن دلالي جوازي يعبر عنه إما بمفهوم حسي أو مفهوم تجريديكما هو الحال في المثالين:

John stayed in the **room**.

John stayed **angry**.

ت-بداية الغاية (Sourse).

ث-نهاية الغاية (Goal).

---

[1] ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص67.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص67.

[3] ينظر، **المرجع نفسه**، ص68.

أما بداية الغاية ونهايتها فهما ركنان دلاليان جوازيان أيضا يعبر عنهما إما بشكل حسي أو بشكل تجريدي.

ج- **الفاعل (Agent:)**يتعلق بنوعين من الفواعل، يدعى الأول: الفاعل المسبب، كما هو الحال في المثال: **John** hit Bill

ويدعى الثاني الفعل المسبب كما في المثال:Let the **bird** escape .

يقول الدكتور مازن الوعر عن فرضية غروبر: «عن هذا النظام الدلالي بشكل عام أدق من البنية العميقة المقترحة في المنهج المعياري عند تشومسكي والواقع أن اسهام غروبر الفعلي يتمثل بوصفه وشرحه للأدوار الدلالية في التركيب اللغوي والتي استعملها لتعريف نظامه المعجمي الذي يشكل بالفعل بدايات المنهج الدلالي التصنيفي .»[1]

بالنظر إلى فرضية غروبر الدلالية نجد أنه وضع نظاما يفسر البنية اللغوية بشكل أكثر عمقا مما فعله تشومسكي في البنية العميقة إذ سعى إلى البحث واستقصاء العلاقات النحوية والدلالية والصوتية في التركيب اللغوي وفق فكرة الأدوار الدلالية وهذا ما يجمع النحو والدلالة في إطار واحد دون فصل بينهما.

2- الفرضية النحوية-الدلالية عند جاكندوف:

يذكر الدكتور مازن الوعر أن هذا النموذج يعتمد على المبادئ والعلاقات الدلالية التي وضعها غروبر ويتكون من أربعة تراكيب دلالية:[2]

أ. التركيب الوظيفي: الذي يمثل العلاقات الدلالية بين الأركان اللغوية في التركيب الأساسي كالعلاقات الدلالية بين الفعل وأدواره.

ب. التركيب السياقي الموضح: الذي يحدد السياقات الدلالية المختلفة مثل: التطابق، التبعية، الربط الإحالي، المجاز.

ج. التركيب التطابقي: الذي يبين ماذا إذا كان في التركيب ركنان لغويان اثنان يعودان على بعضهما بعضا من حيث الربط الإحالي كما في المثالين:

John hit himself = hit John him

[1] مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص69.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص80

د. تركيب العناية والاهتمام والتقديم: الذي يدل على المعلومات الجديدة والقديمة في التركيب الأساسي وهي مؤلفة من التوكيد والنبر والنغمة نحو: **John** saw Bill John saw **Bill**

إن الركن الأساسي الذي يحدد العلاقات الدلالية في نموذج جاكندوف الدلالي هو **الفعل**، فالدخول المعجمي للفعل في تركيب ما سيحدد العلاقات الدلالية والعلاقات التركيبية النحوية.[1]

باعتبار أن الفعل في نموذج جاكندوف هو الذي يحدد العلاقات الدلالية والعلاقات التركيبية النحوية في تركيب ما، يشبه إلى حد ما نظرية العامل في النحو العربي.

إن ما قدماه العالمان غروبر وجاكندوف من خلال نظريتيهما النحويتين الدلاليتين له أثر لا يخفى في الدرس اللساني المعاصر، خصوصا نظرية القواعد التوليدية التحويلية إذ سعيا إلى إيجاد قواعد أكثر مرونة وسلاسة لتنظيم العلاقات الصوتية والنحوية والدلالية وابتداع نموذج يحدد العلاقات الدلالية المختلفة وهذا ما يسهم بقدر في تحديد المعنى النحوي.

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل أن نقدم مفهوما للمعنى النحوي في الدرس اللغوي الحديث ونظرة الدراسات اللسانية المعاصرة، حيث مهدنا لأهمية المعنى في الدرس اللغوي الحديث ثم تطرقنا إلى مفاهيم العناصر التي تنضوي تحت علم المعنى النحوي باعتباره مركبا وصفيا. فعرفنا الدلالة وخلصنا إلى أنها دراسة المعنى، وعرفنا المعنى باعتباره القصد، وانتقلنا إلى تعريف النحو بأنه جملة القواعد والقوانين التي تسمح بتأليف الكلام وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل لتتسق وتنسجم البنية اللغوية وتتحقق الدلالة، ثم اتجهنا إلى تحديد الفرق بين الدلالة والمعنى وأوردنا الآراء المختلفة فيها بين قائل بالترادف وقائل بالاختلاف وقد تبنينا الرأي القائل بالترادف. بعد ذلك بينا العلاقة أو الصلة الموجودة بين الدلالة والنحو وهي علاقة ضرورية، فلا غنى لواحد منهما عن الآخر كما تحدثنا عن الفرق بين المستوى النحوي والمستوى التركيبي، وفي الأخير تطرقنا إلى مفهوم المعنى النحوي الذي هو المعنى المستفاد من الوظائف النحوية التي تؤديها الكلمات في التركيب، وكان كل ذلك ضمن المبحث الأول.

كما تعرضنا في الجزء الثاني من البحث إلى المعنى النحوي في الدراسات اللسانية وعرضنا فيه أهم النظريات اللسانية التي اهتمت بدراسة المعنى والنحو دون فصل بينهما، وكانت النظرية الوصفية الانطلاقة الأولى لما أثمرته من نتائج أحدثت ثورة كبيرة في مجال الدرس اللساني، فنجد أن هذه النظرية تتحدث على العلاقات التركيبية والترابطية ضمن السلسة الكلامية، وكيف يضفي كل عنصر معنى

---

[1] مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص83.

إضافيا على الكل. إلا أن هذه النظرية خصت الحديث عن المعنى عموما خاصة ما تعلق بالعلامة اللغوية.

ثم عرضنا الاتجاه الوظيفي ونظرته للجملة فقد توصل إلى أن اللغة ليست بنية فقط؛ إنما تؤدي وحداتها وظائفا وأدوارا مختلفة تساهم في تحديد دلالة البنية اللغوية. كما أوردنا ما تعلق بالمعنى النحوي وهو السياق اللغوي بمختلف مستوياته ودوره في تحديد المعنى التركيبي.

وانتقلنا إلى المعنى والنحو في نظرية النحو التوليدي التحويلي،والتي عدت فعلا النظرية الأكثر اهتماما وبحثا ودراسة للنحو والمعنى مترابطين دون إغفال واحد منهما وان لم يكن ذلك واضحا منذ الانطلاقة الأولى لها، وعرضنا فيها أهم النقاط التي رأينا أنها تمثل المعنى النحوي كالبنية العميقة والبنية السطحية والقواعد التوليدية والتحويلية وإسهامها في توضيح الدلالة.

وفي الأخير عرضنا للفرضيات المعاصرة المعدلة نحويا –دلاليا والتي سعت إلى وضع نموذج نحوي– دلالي يسهم في تحديد المعنى.

الفصل الثاني:

النحو والدلالة في الدراسات العربية

المبحث الأول: الدلالة النحوية في اللغويات العربية القديمة

المبحث الثاني: الدلالة النحوية في الكتابات العربية الحديثة

المبحث الأول: الدلالة النحوية في اللغويات العربية القديمة

يعد المعنى من أهم الأسس التي استند إليها النحاة في وضعهم وتفسيرهم للظواهر اللغوية، إذ يعد ركنا رئيسا وضابطًا معينا في توجيه النظر النحوي القديم منذ بدايات البحث اللغوي. إذ ترتبط اللغة ارتباطًا وثيقًا بالدّلالة، إن لم نقل إنها تَشْغُل حيزًا رَحْبا من احيازها، ومحورًا مهمًا من محاورها، فالمعنى واللغة وجهان لعملة واحدة، وذلك ما أورده أحمد **مختار عمر** إذ قال «لا أحد ينكر قيمة المعنى بالنسبة للغة كما عرّف بعضهم اللغة بأنها معنى موضوع في صوت ».[1] أو كما أدرج **ابن جني** في كتابه الخصائص حدّها إذ قال «حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.» [2]

ويتبين من خلال التعريفين السابقين أن المقصود من الأصوات هي صور اللغة التي ترد إمّا مكتوبة أو منطوقة، والأغراض هي جملة المعاني أو الدلالات التي ينقلها المخاطب من أجل تحقيق الفهم والإفهام لدى المتلقي. وهذا دليل قاطع يبين لنا بوضوح أن العرب القدماء، اهتموا بالدلالة منذ الأزل فمنذ بواكير النحو العربي، كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن **سيبويه** «إنه عمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ»[3] أي أنه اهتم بالدلالة أو الجانب الحسي وأهمل الدال.

إن تجليات علم الدلالة ونشوء هذا الدرس عند العرب قديم قدم دراستهم اللغوية، كما أن المعنى هو الآخر كان غاية الدراسة لديهم، ومحصلة كل تحصيل خطابي، سعى إليه الناطق والمتلقي على حد سواء لفهمه، إلا أننا لا نجد أي ذكر أو مفهوم لمصطلح علم الدلالة بمفهومه الحديث في الكتب العربية رغم وجود الكثير من النصوص التي تحيلنا إلى ذلك وتدل على كامل وعيهم بهذا العلم وإدراكهم إياه، وإن كانت الدراسة الدلالية عند العرب قد ظهرت وبدأت مبكرا، والتي نشأت في رحاب الدرس الفقهي، حيث امتدت ردحًا من الزمن.

فقد تميزت الدراسات الدلالية عند العرب بتشعبها وغنى بحوثها ونظرياتها، وأن وضع أي مفهوم للعلم الذي يدرس المعنى ليس بالأمر الهيّن، وإنما لامسوا هذا العلم بشكل علمي تطبيقي إذ كان أهم

---

(1) أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ط6، القاهرة: عالم الكتب، 1427 هـ 2006 م، ص05.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، بلا، ط، دار الكتب المصرية، 1371 هـ، 1952 م، ج1، ص33.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة مدخل الدراسة المعنى النحوي الدلالي**، بلا، ط، القاهرة: دار غريب، 2006م، ص48.

جانب عرض له علماء العربية في دراستهم للمعنى، وإن المراد بالمعنى عندهم هو الشيء الذي يفيده لفظه، باعتبار دوره في متون الكتب العربية وبخاصة كتاب الله العزيز.[1]

أمّا دراسة المعنى فتجلت في مجموع العلاقات الموجودة في سياق معين يتمخض عنه المعنى.

وقد زخرت معاجم اللغة العربية بدلالة اللفظ، والتي لا تخرج على ما جاء في القرآن الكريم، باعتباره النص المعجز لما يحتويه من فصاحة وبلاغة في التعبير، وسنورد مفهوم الدلالة كما وردت في المعاجم العربية.

أولا مفهوم الدلالة:

1 -الدلالة لغة:

لقد سبق ذكر تعريف الدلالة لغة في الفصل الأول، وسنركز على ذكر تعريفها اصطلاحا عند علماء العربية.

2- اصطلاحا:

عند انطلاقنا من التراث العربي في تحديد مفهوم هذا المصطلح - أي الدّلالة - نجد تراثنا غنيا بالمسائل الدلالية وإن كانت غير محددة المجال كما ذكرنا آنفا، وأنها وجدت في رحاب الدرس الفلسفي والفقهي وكذا اللغوي، تحيلنا إلى أنَّ ما ذكر في الاصطلاح القديم لمفهوم الدلالة وتعريفها في كتاب التعريفات للجرجاني. حيث نجد تعريفًا جامعًا يسوقه لنا **الشريف الجرجاني (ت816 هـ)**، إذ يعرف الدلالة من منطلق الثقافة الأصولية على أن: «الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول».[2] ويفهم من هذا التعريف أنه إذا تحقق العلم بالدال ترتب عليه العلم بالمدلول ولا يمكن تصور دال دون مدلول، إذ تعتبر العلاقة بينهما كعلاقة الجسد بالروح.

---

[1] ينظر، منقور عبد الجليل، **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي**، بلا، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 م، ص26، 27.

[2] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816 هـ)، **معجم التعريفات**، تح: محمد صديق المنشاوي، بلا، ط، القاهرة: دار الفضيلة، 2004م، ص91.

إذ يوحي لنا **الجرجاني** من خلال هذا التعريف الذي يتجاوز تعريف المحدثين للدلالة، فهو بالإضافة إلى تحديد ركني الفعل الدليل، يشير أيضا إلى علم آخر أشمل يتجاوز الدلالة Sémantiqueهو علم السيمياءsémiologie الذي يُعرف بعلم الرموز، فتعبير الجرجاني عن الدال والمدلول بلفظ الشيء دون اللفظ هذا ما جعل تعريفه جامعًا للعلامات اللغوية وغير اللغوية، وكذا أصناف الدلالة.[1]

لقد أسلفنا الذكر بأن الدرس الدلالي في التراث العربي ارتبط بالدراسات القرآنية، فكانت المساهمة السبَّاقة لعلماء الأصول والفقه والتفسير، قد زادت هذا العلم بعمقها وسعتها اثراء كبيرًا، حيث تستند أصول هذا العلم إلى البحث الأصولي والفقهي إذ كانت محاولة جادة منهم لدراسة واستنباط الأحكام التي يقوم عليها التشريع، وفهم المقصود منها، رغبة تقتضي منهم معرفة دلالة الألفاظ العربية ومعانيها، فأدركوا بذلك حقيقة العلاقة بين الدال والمدلول.

ثانيا أنواع الدلالة عند القدماء

اختلف تصنيف أنواع الدلالات بين القديم والحديث، فالقدامى صنفوها بالنظر إلى اختلاف أنواع العلامة (لغوية وغير لغوية)، فكانت الدلالة اللفظية وغير اللفظية، وبالنسبة للدلالة اللغوية والتي تندرج تحت ظل الدلالة اللفظية صنفوا الدلالة الوضعية [2] وذلك بحسب نسبة العلاقة بين الدال والمدلول، حيث قسموا دلالة الألفاظ إلى أربع مستويات هي: دلالة المطابقة، دلالة التضمين، دلالة الالتزام، الدلالة الوضعية، وهي حسب المخطط التالي: [3]

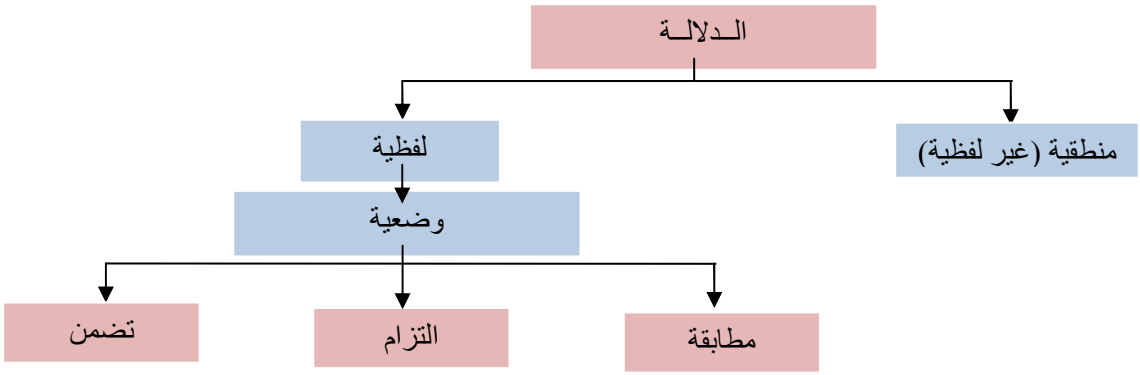

[1] ينظر، منقور عبد الجليل، **علم الدلالة**، ص45.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص223.

[3] **المرجع نفسه**، ص 78.

لقد تجلت البحوث في بدايتها عند علماء الفقه –الأصول–وكانت غايتهم المعنى من أجل الوصول إلى أدق الأحكام، ثم أخذت حيزًا واسعًا في الدراسات اللغوية. وإنّ ما توصلوا اليه من دراسات في مجال علم الدلالة يومئ بمستواهم الرفيع، ومكانتهم الجليلة التي وصلوا اليها وتدل على مدى ادراكهم لمرتكزات هذا العلم.

إن البحث في دلالات الكلمات من أهم ما لفت اللغويين العرب وأثار اهتمامهم، إذ تعد الجهود اللغوية المبكرة عند العرب من مباحث علم الدلالة بدأت بالبحث عن تفسير لغريب القرآن للحفاظ على اللغة التي نزل بها القرآن، ثم المعاجم بنوعيها " معاجم المعاني والموضوعات" وحتى ضبط المصحف، حيث يعد عملا دلاليا، لأن تغيير الضبط يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة، بالتالي يؤول إلى تغيير المعنى[1]

وفي هذا المقام يبرز لنا أثر العلاقة التي تجمع النحو بالدلالة منذ قرون خلت.

ثالثا علاقة النحو بالدلالة:

صار البحث اللغوي مهتما بالعلاقات بين النحو والدلالة ولمحاولة الحصول على درجة ما من الاندماج بين هذين المجالين من مجالات الوصف اللغوي.[2]

وحاصل النظر فيما مضى أن النحو العربي منذ نشأته الأولى كان مهتما بالمعنى ويعتد به، وبدوره في التقعيد، وأن هناك تفاعلا قائما ومستمرا بين الوظيفة والدلالة المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة، ويشكل هذا التفاعل بينهما المعنى الدلالي والمعنى النحوي.[3] إذا فالمعنى يعد «أساسا في الدرس النحوي ومحوره لذلك فإنه هدف النحاة السامي الذين يريدون معرفته وكشفه وتوضيحه وتقويته».[4]

---

[1] ينظر، أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص20.

[2] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، بلا، ط، القاهرة: دار غريب، 2006م، ص40.

[3] ينظر، **المرجع نفسه**، ص22.

[4] عبد الله أحمد جاد الكريم، **المعنى والنحو**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 1423هـ، 2006م، ص 15.

إن النحو من اللغة كالقلب النابض، «فتعانق النحو والدلالة تعانقًا حميمًا يجعل الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالي، بحيث يكون النحو ركيزة يرتكز عليها المعنى».[1] فالنحو هو قلب اللغة النابض والذي يُحْيِي جسدها هو "اللفظ" والذي يحيي روحها هو "المعنى"، وهو يفسر ترابط الدوال اللغوية في الجمل ويكفل الرابط بينهما بواسطة العلاقات على مستوى اللفظ، كما تترابط المدلولات المعجمية والصرفية والتركيبية على مستوى المعنى، فالنحو هو الذي يربط هذه الدوال فيما بينها وبين مدلولاتها.[2]

إن النّحويين العرب قد عوّلوا على المعنى معولا كبيرا، كما أن المعروف في أصولهم أن كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى، ولعلَّ ما قيل في ذلك ما رُوِيَ عن **ابن الأنباري** أنه قال: «ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوًا!، فقال له أبو العباس، في أي وضع وجدت ذلك؟ فقال أجد العرب يقولون: **(عبد الله قائم)** ثمّ يقولون: **(إنّ عبد الله قائم)**، ثم يقولون: **(إنّ عبد الله لقائم)**، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: (عبد الله قائم)، إخبار عن قيامه، وقولهم: (إن عبد الله قائم)، جواب عن سؤال سائل، وقولهم: (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني».[3]

من هذا يتضح أن فاعلية التركيب تكمن في التعبير عن المعنى، وبهذا يكون بلا منازع كل زيادة في المبنى تؤدي لا محالة إلى زيادة في المعنى، إذ تتجلى العلاقة الوطيدة بين علم النحو والمعنى «عندما يتحد النحو مع المعاني يشكلان علمًا متكاملًا سماه العلماء بعلم التركيب، حسب تصنيف العلوم حديثًا ويسميه البعض بعلم النحو العالي، حيث يدرس المعنى بمنظور نحوي»[4]،إذا فالمعنى يعتبر أساسًا ومكملًا للنحو العربي ،فيرتبط النحو –بوصفه العلم الذي يدرس المستوى التركيبي للغة– « ارتباطًا جوهريًا

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص8.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص9، 10.

[3] عبد القادر الجرجاني (ت 421هـ)، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود محمد شاكر، بلا، ط، مكتبة الخانجي، بلا، ت، ص315.

[4] عبد الله أحمد جاد الكريم، **المعنى والنحو**، ص24.

بالدلالة، ليس فقط لأن قواعده هي أداة التوصيل إلى الدلالة، وإنما لأن عنصر الدلالة مكوّن من مكونات القاعدة نفسها من ناحية ، كما أنه من ناحية ثانية وسيلة لدراسة هذه القواعد وتفسيرها وتعليلها».[1]

لاسيما أن النحو العربي الذي بدوره «لم يقتصر في أهدافه على الوصول إلى القواعد وإنما تعدى ذلك إلى تفسيرها وتعليلها، وقد كان المكوّن الدلالي عنصرًا أساسيًا في هذه المراحل كلها».[2] والمكانة التي يحتلها المعنى عند دارسي اللغة كانت مدعاة لاهتمامهم به وجعله كوسيلة وأساس إن لم نقل كقاعدة لتحليل التراكيب اللغوية.[3] معتمدين في ذلك على أن كل سامع من أبناء اللغة يمكنه أن يميز بين المعاني التي يتضمنها تركيب من آخر، لذا فإن النحو يخضع أو يقوم على وصف سليقة أو (compétence)*المتكلم اللغوية، وتلمس المقاييس العقلية التي تجعله قادرًا على استخدام لغته، من خلال وصف الأمثلة التي ينتجها المتكلم، وتكون بذلك خاضعة للنظام اللغوي الذي ينحو بها نحو الصواب، وينأى بها عن الخطأ، وهذا هو هدف الوصف اللغوي* الذي يعمل على تحديد القواعد التي تربط ما بين الأصوات الكلامية. باعتبار أن مهمة النحو هي الربط بين عالمي الأفكار والأصوات أو الأداء الكلامي أو performanceومعانيها الدلالية، وهذا ما قال به رائد المدرسة التوليدية **نوام تشومسكي.**[4]

إلا أن هذه العلاقة عرفت منذ بواكير الدرس النحوي عند العرب وبخاصة منذ سيبويه اذ استخدم المعنى في التحليل النحوي. وإذا كانت غاية «التحليل النحوي أو الإعراب بالمعنى الاصطلاحي عندهم إنما هي بيان لوظائف تتصل بالمعنى».[5] وفي ذلك علق محمد حماسة، تعليقا دلاليا على قول سيبويه

---

[1] محمد قاسم محمد حسين، **الأثر الدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع**، ع8، مصر، دار الكتب المصرية، جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية، 1435هـ، 2014م، ص11.

[2] **المرجع نفسه**، ص11.

[3] ينظر، عبد الرحمن أيوب، **التحليل الدلالي للجملة العربية**، ع10، جامعة الكويت: المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 1983م، ص108.

* – **السليقة أو (compétence)**، هو مصطلح يعود لتشومسكي ويعني به معرفة المتكلم –المستمع بلغته، ينظر: حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 38، 39.

* – **الوصف اللغوي**: هو مصطلح أطلقه تشومسكي أراد به دراسة اللغة دراسة وصفية، حيث يهدف إلى تفسير العلاقات اللغوية بين الصوت المنتج والمعنى المراد، ينظر: حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 39، 41.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص40.

[5] محمد قاسم محمد حسين، **الأثر الدلالي في التوجيه النحوي**، ص11.

من خلال باب نحوي وسمه ب: «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»[1] فقال: «في هذا النص القصير تكمن بذور نظرية نحوية، حيث تندمج في تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة أو بعبارة أخرى قوانين المعنى النحوي الأولى، وتمثله الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالات المفردات الأولية وتمثلها الدلالة المعجمية للكلمة، وتمتزج فيما يمكن أن نسميه المعنى النحوي الدلالي».[2]

ولقد درس العلماء القدماء «جوانب مختلفة من جانب الدلالة التي تتعلق بالصيغة النحوية المجردة، فدرسوا في إشارات ترتبط غالبا بنص من النصوص الفرق بين صيغة الجملة الإسمية وصيغة الجملة الفعلية، وهذه الإشارات متفرقة وموزعة».[3] ولعلّ أصدق دليل على أن النحاة الأوائل اعتمدوا على الجانب الدلالي في التقعيد النحوي، أنهم يحكمون المعنى في التحليل النحوي.[4]

فالعلاقة بين النحو والدلالة قوية ومعقدة في الآن ذاته، لأن خصائص الجملة التي قد تكون معقدة تؤدي دورا في القاعدة كذلك، ولكن مع تحديد العناصر النحوية وكذا تحديد العلاقة بينهما يؤدي ذلك إلى الكشف عن المعنى الدلالي في جانب من الجوانب.[5] وبطبيعة الحال لا يمكننا وضع حدود فاصلة بين النحو والدلالة، إذ الحدود التي ينتهي عندها النحو يبدأ المعنى، فكلاهما يتداخلان ويؤثر كل واحد منهما في تكوين جانب من بنية الآخر.

لقد أدرك الباحثون أنّ في التراث العربي الإسلامي مساقط النور التي نتبصر بها، ما بلغته الدراسات الحديثة...ولمعرفة موقع التراث من الحضارة الإنسانية يتم ذلك بمعرفة الخصائص المعرفية في تراثنا ومزاياه التي تفرد بها...بيد أن علماء الغرب بحاجة إلى أن يبدؤوا من حيث انتهى علماء النحو العربي... لأن **دو سوسير** نفسه المتوفى عام 1912 يقول: «مازالت المسائل الجوهرية لعلم اللغة العام

---

(1) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180 هـ)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الجبل، ج1، بلا، ت، ص25.26.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص81.

(3) **المرجع نفسه**، ص66، 65.

(4) ينظر، عبد الرحمن محمد أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ط1، جامعة الكويت، مؤسسة الصباح للنشر، بلا، ت، ص9.

(5) ينظر، حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 61، 62، 63.

تنتظر حلًّا»، وقد تنبه إلى هذه الحقيقة المستشرق الفرنسي «**جيرار تريو**» الذي يرى أن النظام العربي النحوي يحتل محلا بارزًا بين النظم النحوية الكبرى في العالم».[1]

وبهذا فإنه من الضروري لمن يريد رصد نظرية المعنى أن «نلفت الأنظار إلى نظرية النحو العربي، فتشرئب الأعناق إلى القرن الثاني الهجري، لنقرأ كتاب **سيبويه(ت180هـ)** أقدم وثائق ذلك العصر التي وصلت إلينا، وهو يمثل خلاصة الفكر النحوي للرعيل الأول من النحاة العرب».[2] حتى بلغ من إعجاب القدماء به أن سموه بقرآن النحو، وأصبح علما يحتذى به، ولا يستغنى عنه في شتى أنواع العلوم والدراسات، إذ يعتبره النحاة كتابًا في علم العربية.

رابعا النحو والدلالة في الدراسات العربية:

1- سيبويه والنظرية النحوية الدلالية:

اتسم منهج سيبويه بالدقة والتنظيم، حيث تناول أنواع المعاني كافة، وفسرها، وكأنه يتحرى المعاني المعجمية الدلالية، فاتسمت طريقته في البحث بالتحليل والتركيب معا، لأنه استطاع أن يكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الأساسية؛ أي أنواع الكلم والمعاني النحوية، كما استطاع أن يكشف عن النظام النحوي للغة ولا يتم ذلك إلا بطريقة البحث التي تتسم بالتحليل والتركيب معًا.[3]

فمن خلال نص موجز دال، وضع بين أيدي الدارسين الجادين للغة بذور نظرية لغوية دلالية، اندمجت فيها وتلاحمت قوانين النحو مع قوانين الدلالة، أو بعبارة أخرى أدق، قوانين المعنى النحوي الأولى التي ترفع راية الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأولية، التي تمثلها الدلالة المعجمية للكلمة، ليثمر هذا الامتزاج بما سمي بالمعنى النحوي الدلالي.[4]

تكمن هذه الإشارة فيما يقوله«هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا،

---

(1) محمد كاظم البكّاء، **نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه واسهامها في علم اللغة العام**، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، بلا، ت، ص118، 119، 120.

(2) **المرجع نفسه**، ص120.121.

(3) ينظر، **المرجع نفسه**، ص122.

(4) ينظر، حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 81.

أمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس».[1]

إن المعايير التي أقرّها سيبويه من خلال صور الكلام الخمس في النص السابق، تشترك فيها قوانين الصحة النحوية مع الصحة الدلالية، فتتناول بالتقصي ضروب التركيب، فارتأى التوافق الدلالي شرطًا بين الوظيفة واللفظ فجعل للكلام خمسة معايير اعتبرها أقسامًا له.

المعيار الأول: الذي عبّر عنه سيبويه بأنه "**مستقيم حسن**" وهو الذي تتوافق صحته من الناحية النحوية مع صحة معنى التركيب –سآتيك غدًا[2]– هذا هو المعيار الذي يعتبره سيبويه أساسًا من حيث الصحة النحوية والصحة الدلالية معًا، إذ نفهم من هذا المعيار أن المتكلم عارف بقوانين النحو وأصناف الألفاظ التي تتواءم والمعاني الموضوعة لها[3]،وقد مثل لمختلف التراكيب بأمثلة تخالف قوانين الدلالة فيما يأتي.

المعيار الثاني: الذي سماه سيبويه "**بالمحال أو التركيب المحال**"، فهو الذي تضمن تناقضًا في المعنى القائم فيها، حيث جاء من عدم مراعاة دلالة المفردة مع توزيع الوظائف النحوية، فنتجت عنه دلالة متناقضة، وهذا التناقض كامن في ورود الفعل الماضي مع ظرف الزمان للمستقبل، وفعل مضارع مفيد للمستقبل بواسطة حرف التنفيس (السين) مع ظرف الزمان للماضي، فأدى التركيبين تناقض من جهة المعنى إلى منع ظهور هذه الصورة من الناحية النحوية –أتيتك غدًا وسآتيك أمس–[4]، وأن قائل هذا المثال ليس له أدنى صلة بالواقع اللغوي.[5] و على أثر المعنى وأهميته النحوية لدى النحاة، إذن فالتركيب المحال هو دلالة متناقضة على مستوى الحقيقة والمجاز.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص25–26.

(2) ينظر، حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 83–84.

(3) ينظر، دليلة مازوز، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه**، ع7، قسم الآداب العربي جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان2010، ص11.

(4) ينظر، حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 102.

(5) ينظر، دليلة مازوز، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه**، ص11.

أما المعيار الثالث:الذي أطلق عليه سيبويه "**بالمستقيم الكذب**"، فهو الذي تكون فيه المفردات نتيجة لمعانيها المعجمية غير ملائمة لوظائفها النحوية، فصورة التركيب تقتضي تتابعًا للفعل والفاعل والمفعول به، إلّا أن هذا غير كافٍ للقول إن التركيب حسن لأنه من جهة المعنى غير ممكن الوقوع في أن الجبل لا يمكن أن يحمل وكذا ماء البحر لا يمكن أن يشرب –حملت الجبل وشربت ماء البحر–[1] لأننا بطبيعة الحال لا نلمس علاقات دلالية من جهة المعنى بين حمل الجبل وشرب البحر «فالمستقيم الكذب هو دلالة مرفوضة على مستوى الحقيقة دون المجاز، لأن معناه لا يتطابق والحقيقة، فالمعيار الحاكم هو معيار الصدق والكذب».[2] ونلحظ من خلال المعيارين الثاني والثالث، أن سيبويه ينطلق في تقويمه للمعنى التركيبي من المعنى الحقيقي لا المجازي، إذ من الممكن أن يكون التركيب مستقيما حسنًا إذا أريد بالجبل والبحر معانٍ مجازية.[3]

المعيار الرابع: الذي عرضه سيبويه، والذي قال فيه أنه "**مستقيم قبيح**"، فالمستقيم هو الذي تتلاءم فيه المعاني المعجمية والوظائف النحوية لمفردات التركيب، والقبيح آت من الإخلال بنظام الرتبة في اللغة العربية ذلك إن (قد وكي) من الحروف المختصة بالأفعال إذ لا يسمح نظام الرتبة الفصل بينهما، ولكنه مع كونه مستقيما من حيث الاستقامة الدلالية، لم يؤد إلى خلل معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة، لذلك وصف بالقبح.[4] نحو **قد زيدا رأيت، كي زيدًا يأتيك،** لأنه حدث سوء في ترتيب عناصره وبالتالي يظهر معيار المستقيم القبيح معيار يبين قانون الرتب والمواقع فقد قام سيبويه «بتعريف المستقيم القبيح على أنه وَضع اللفظ في غير موضعه فكان في هذا الموضع إشارة منه إلى أن الخلل فيه أو القبح خلل لفظي وليس خلل معنوي، فبقى الكلام على وصفه بأنه كلام مستقيم وإن كان قبيحا»[5] فإن الدلالة فيه محفوظة إذا استقام التركيب بإسقاط الأداة (قد) ويثبت المعنى.[6]

المعيار الخامس: وهو الذي أقره سيبويه على أنه "**المحال الكذب**"، وهو ضرب ثان من الكلام المحال فقد تضمن إحالة ونقضا على مستوى بناء الجملة لا بنيتها. والتناقض ظاهر من توارد الفعل

---

(1) ينظر، حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 87، 99.

(2) دليلة مازوز، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه**، ص12.

(3) ينظر، **حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة**، ص 101.

(4) ينظر، **المرجع نفسه**، ص85 ، 86.

(5) **المرجع نفسه**، ص 86.

(6) ينظر، دليلة مازوز، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه**، ص12.

المضارع الدال على المستقبل "أشرب" مع ظرف الزمان الذي هو للماضي "أمس"، (سوف أشرب ماء البحر أمس) وهو بهذا يلتقي مع المعيار الثاني، إذ المنع من الناحية النحوية هو نتيجة التناقض في المعنى وقد زاد على المعيار الثاني، أن ضم المعيار الثالث من الصور الخمس وهو الذي تضمن استحالة في الوقوع[1] لأن فيه تناقضا في الأزمنة، فالحدث المرغوب تحقيقه وقع في زمن مضى وسيقع في المستقبل، وهذا ما لا تقبله اللغة ولا الواقع، فانشطر المعنى.[2]

يتضح من كل ذلك أن دلالة التركيب لا تستغني عن معطيات النحو والمعجم معًا، ولا أهمية للصحة النحوية إن لم ترافقها الصحة الدلالية أو الصحة في المعنى، وينبغي من كل هذا أن نتوجه بالعناية والاهتمام إلى ماله معنى في الكلام، حتى لا يتفكك التركيب.

ومهما يكن من أمثلة أشير إليها فإن سيبويه بهذه اللمحة الدالة يؤكد ما أكده التوليديون التحويليون فيما بعد من أن: «الهدف الأساسي في التحليل اللغوي يكمن في عزل التتابعات النحوية التي تكوّن جملًا للغة من التتابعات غير النحوية التي لا تكون جملًا للغة، وفي دراسة بناء أو تركيب التتابعات النحوية ونحو اللغة –مع هذا– سيكون هو الوسيلة التي تنتج كل التتابعات النحوية للغة ويبين عدم نحوية ما ليس نحويًا منها».[3]

ونريد الإشارة أيضًا إلى أن **سيبويه** التقى مع **دو سوسير**، في بيانه إنه ثمة فرق بين اللغة على أنها مجموعة من الأصوات، وكذا الصورة الكتابية للغة، وذلك في اعتماده على اسلوبين لدراسة أساليب اللغة وهما: الأسلوب الصوابي (خطأ أو صواب) وهو يمثل بذلك المستوى الفني الذي يعبر عن صحة الأسلوب واستقامته، وينأى بذلك عن الخطأ في ضوء قواعد اللغة، إضافة إلى المستوى البلاغي (حسن أو قبيح) وهو المستوى الذي يعبر عن تفاعل الأساليب التي استقامت صحيحة متوخيا بها بلاغة التعبير الأدبي.[4]

وبالتالي هو يؤكد ما ذهب إليه **دو سوسير** فيبدو لنا أن«التحليل اللغوي لمستويات اللغة يقع في نوعين هما: المستوى المستقر الثابت الذي يحفظ للغة رسمها وقواعدها وتمثله الصورة الكتابية يعني

---

[1] ينظر، حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 103 ، 104 ، 105 ، 106.

[2] دليلة مازوز، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه**، ص11.

[3] حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 107 نقلا عن Chomsky. Syntactic structures p 13

[4] ينظر، كاظم البكّاء، **نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه** ، ص123، 124.

الصورة الأدبية التي كتبت بها المعاجم وكتب النحو، والآخر هو المستوى المتطور للغة الذي تمثله اللغة الصوت».[1] ومنه يظهر أن سيبويه «اعتمد في دراسته للغة منهجًا دقيقًا، و دراسة الغربيين خاصة أنصار (المدرسة الوصفية الشكلية)تظهر أنهم يبدؤون تحليلهم من الصوت مرورًا بالنظام الصرفي فالنحوي وصولًا إلى المعاني، وهو تحليل شكلي يستبعد المعاني من التحليل اللغوي، ثم يوجه (تشومسكي) الأنظار إلى دراسة المعنى.»[2]

«فقولك: (الأولاد يلعبون الكرة)، تحلل إلى: اسم مذكر جمع، وفعل مضارع لجمع الغائب، واسم مفرد، وأخيرا يكتشف(فلسور) أن العلاقات التي ينبغي أن تعتمد في التحليل اللغوي هي علاقات معنوية لا نحوية، فإن كان ذلك ما توصلوا إليه، ووقفوا عنده، فهم لايزالون على الخطأ في منهجهم، فليست العلاقات المعنوية بمستقلة عن العلاقات النحوية، فهي معان تمثل قصد المتكلم، ويعبِّر عنها بالعلاقات النحوية، فهي معاني الكلام نفسها، فالحال النحوي يعبر عن جواب قولك: كيف فعلته؟ وإنما النصب فيه، لأنه وقع فيه الأمر»[3] يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب، لأنه موضوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرا»[4]، وهكذا يساوي المعنى النحوي معاني الكلام[5].

إنّ نص سيبويه رغم أنه موجز إلا أنه دال، مثل بذلك نظرية نحوية عربية تعتبر هي الأولى في الدرس اللغوي العربي، حيث فتحت لنا آفاق التعرف على القوانين المكوّنة للمعنى النحوي الدلالي في تواؤم مع دلالة الكلمة معجميا ووظيفتها النحوية والتي تظهر جليا من خلال تقسيم سيبويه للأبواب النحوية في الكتاب.

---

(1) كاظم البكّاء، **نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه** ، ص124.

(2) **المرجع نفسه**، ص126.

(3) **المرجع نفسه** ، ص127.

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص370.

(5) ينظر، كاظم البكّاء، **نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه**، ص126، 127.

ويمكن أن نعبر عن نص سيبويه السابق الذكر بالرسم التخطيطي التالي:[1]

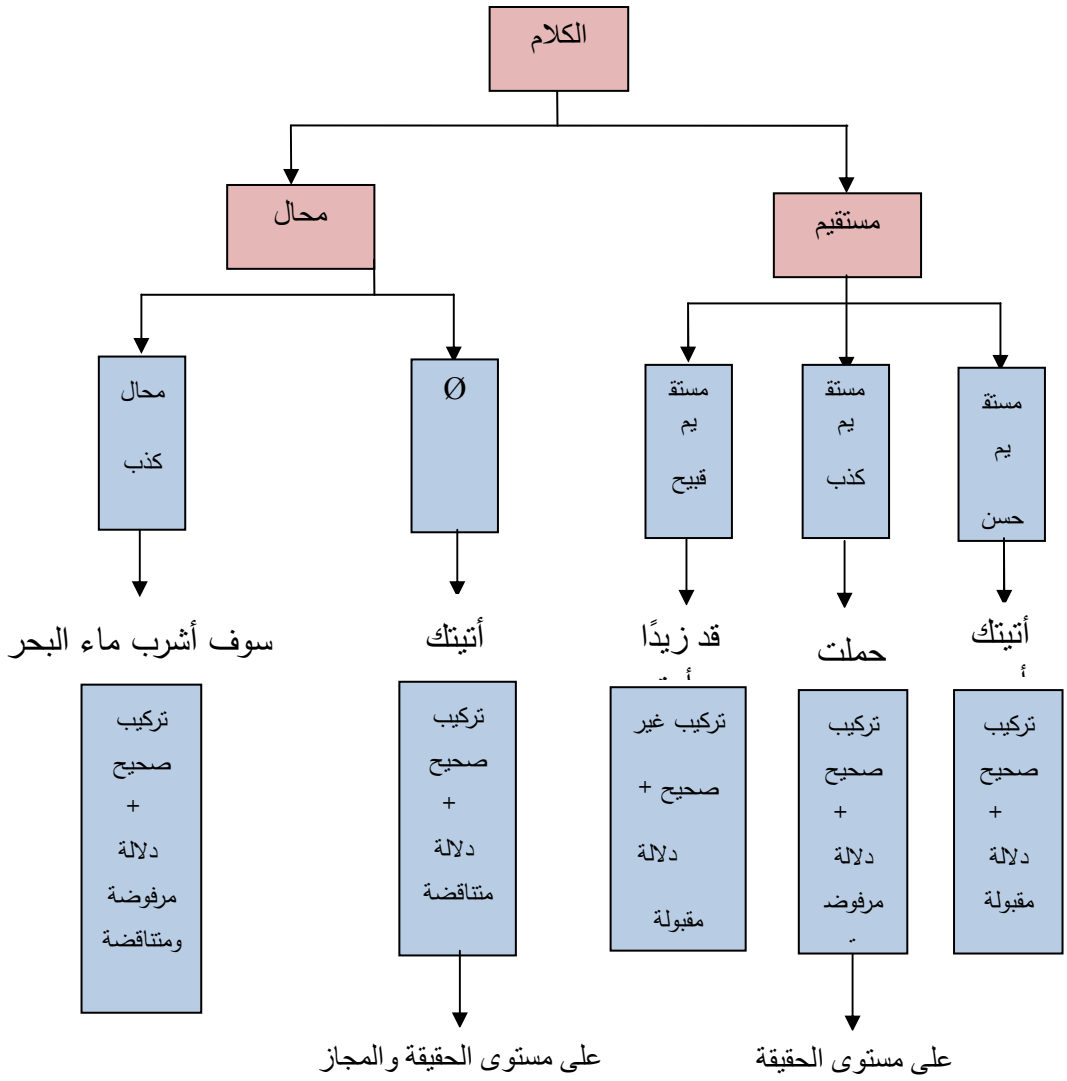

إن انحصار قواعد النحو في صور مخصوصة، أهمها قاعدة حفظ الرتب والمواقع، لأن المعنى النحوي متصل بالموضع، والمحل وحركة العوامل، وانعكاساتها على المحلات وما يشغلها من مركبات نحوية، فقوانين الدلالة صورها تتعدد لتشمل بذلك العلاقة بين المعنى المعجمي للفظ وكذا الملحظ الدلالي للوظيفة النحوية.[2] وبالتالي فسيبويه قد اعتمد الملحظ الدلالي للوظيفة النحوية أثناء إسناده للصور الخمسة للكلام، وذلك بناء على التوافق بين النحو والدلالة معًا.

---

[1] لطيفة إبراهيم محمد النجار، **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، إش: نهاد الموسى، رسالة دكتوراه في اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون الأول، 1995 م، ص82.

[2] ينظر، لطيفة إبراهيم محمد النجار، **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، ص83 ، 84.

إن الأمثلة التي طرحها سيبويه باعتماده التحليل، واضح في ثناياها ثنائية الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، كمبدأ واضح في تفسير سيبويه. [1] وهو هنا يلتقي مع **تشومسكي** الذي بدوره التقى هو الآخر مع الوظيفيين في الربط بين التركيب والدلالة، إذ يقوم على طرفين هما الربط بين أركان التركيب وتحديد سياقاته، باعتبارهم أن الروابط البنيوية، ترتبط ارتباطًا وثيقا بالتحديدات السياقية التي تنتج التركيب الأساسي المقبول نحويا ودلاليا.[2]

حيث ذهب في ذلك تشومسكي إلى فكرة مقبولية الجملة في مقابل الجمل الأصولية والجمل اللاأصولية، فهما متوازيان لا متساويان، فيقول: « لا يجب أن نخلط بين مفهوم قبول الجملة وبين مفهوم أصولية الجملة، فمفهوم قبول الجملة عائد إلى مجال دراسة الأداء الكلامي في حين أن مفهوم أصولية الجملة يرتد إلى مجال الكفاية اللغوية، فالأصولية هي عامل من بين عوامل متعددة تترابط لتحديد قبول الجملة».[3] وحسب التدرج في المقبولية سنعمد لثلاث معايير لتصنيف الأمثلة السالفة الذكر والتي أقرها سيبويه في باب الاستقامة والإحالة، فتكون بذلك هذه المعايير كالتالي: معيار الصدق والكذب ومعيار الضبط النحوي، وكذا معيار الضبط الدلالي؛ إذ ترجع هذه المعايير في مجملها إلى معيار واحد ووحيد وهو المتكلم وتتدخل فيما يسمى بالكفاية اللغوية والأداء الكلامي.[4]

ولتصنيف الأمثلة السابقة يكون ما يلي: «المثال الثالث والخامس **(المستقيم الكذب. المحال الكذب)** يتقاطعان في أنهما يحملان خبرا كاذبا مخالفا للواقع، مع الاختلاف في تحقق الضابط النحوي في المثال الثالث وانعدامه في الخامس. المثالان الأول والرابع يتقاطعان في ورود عنصر الزمن الذي ورد في المثال الأول وظيفيا خلاف الرابع. أمَّا المثال الخامس فإن التركيب لم يتحقق فيه أي ضابط من الضوابط السابقة من صدق وكذب النحو والدلالة بسبب ورود عنصرين متنافرين هما: سوف/أمس، فهما يحيلان على زمنين متناقضين، زمن لم يتحقق يعني في المستقبل، وزمن وقع يعني في الماضي.»[5] فالتركيب اللغوي يتقبل زمنًا واحدًا، لأنها تتسم بالخطية والجهة، باعتبار أن الأحداث متتابعة وتسير في زمن واحد وليست

---

[1] ينظر، دليلة مازوز، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه**، ص12.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص12.

[3] **المرجع نفسه**، ص12.

[4] ينظر، **المرجع نفسه**، ص13.

[5] **المرجع نفسه** ، ص13.

تقع في زمنين متضاربين، وباعتبار الأحداث التي يمر بها المتكلم، لابد عليه أن يختار أحد العناصر الدالة على ذلك الزمن والحدث الذي وقع فيه ثم يقوم بالوصف.[1]

فحسب معطيات الجملة سيكون الفعل (أشرب) مناسبًا مع العنصر الاختياري (سوف) وينأى عن عنصر (أمس) في التركيب، فتتكون بذلك جملة أصولية، وإذا أردنا تكوين جملة مقبولية نبعد العنصر (البحر) وذلك إذا ابتغينا من ورائها البعد الاجتماعي وتكون الجملة كالتالي: سوف أشرب ماء.[2] ومنه يكون تمييزنا لجمل سيبويه السابقة بين الجمل المقبولة والجمل الأصولية بما يلي:[3]

أ. **الجمل المقبولة والأصولية نحو**: أتيتك أمس.

ب. **الجمل المقبولة وغير أصولية نحو**: قد زيدًا رأيت.

ج. **الجمل غير المقبولة ولكنها أصولية نحو**: حملت الجبل وشربنا ماء البحر.

د. **الجمل غير المقبولة واللا أصولية نحو**: 1-أتيتك غدًا 2-سوف أشرب ماء البحر أمس.

ومنه تكون الجمل غير المقبولة واللا أصولية لاحتوائها العناصر الزمنية: (أتيتك-سوف -أمس). فترتبط الجمل الأصولية عند **تشومسكي** ارتباطًا وثيقًا بالكفاية اللغوية، وقدرة المتكلم لمعرفة قوانين لغته، أما الجمل المقبولة عنده فترتبط بمعرفتنا للعالم المحيط لنا إضافة إلى جملة الخبرات الاجتماعية.

أما **سيبويه** وهو من أئمة العرب في علم النحو الذي عرف أصوله وخباياه وأضحى إمام مدرسة كبيرة في هذا، جعل من النحو أداة فعالة إجرائية في ضبط صحة الجملة أو فسادها وهذا ما أكد عليه **(ريوي Ruwe)**[4].

ولما نتدبر قراءة كتاب **سيبويه**، وهو يدرس نظرية النحو العربي نجد أنه يعنى كثيرًا «بالحقائق الموضوعية والقوانين العامة التي تمثل قدرا مشتركا بين اللغات فهو يبحث مثلا عن العلاقة بين صحة التركيب اللغوي ومسألة الصدق والكذب والاستقامة والإحالة فهو يقول: «وأما المحال فأن تنقض أول

---

(1) ينظر، دليلة مازوز، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه**، ص13-14.

(2) ينظر، **المرجع نفسه** ، ص14.

(3) المرجع **نفسه** ، ص 14 و15.

(4) ينظر **المرجع نفسه** ، ص16.

كلامك بآخره فتقول: اتيتك غدا وسآتيك أمس»[1] ومن الطريف أن بحث (بيرلنج) عن العلاقة بين النحو والمعنى، ووقف عند التركيب نفسه في اللغة الإنجليزية «ذهب غدًا»،.«He went tomorrow .[2]

ولعل من بين المسائل التي طرق **سيبويه** بابها وولجها ببراعة هو استنباطه لقانون (التناسب العكسي) بين طاقة التصريح في الكلام، وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية ونجدها في باب الاشتغال في الكتاب نحو قوله تعالى:

﴿**وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا** ٣٥﴾[3]

فقد ترك ما عمل فيه الأول استغناء عنه لعلم المتلقي بمضمونه وهذا كله تنبه إليه عبد السلام المسدي من خلال كتابه التفكير اللساني في الحضارة العربية.[4]

حري بالبيان أننا أمام نظرية جديرة بالاحترام، باعتبارها نظرية نحوية متكاملة مكوناتها، العلاقات النحوية والمعنوية والصوتية والصرفية، جسدها لنا تفكير سيبويه الممثل للنظرية النحوية الأولى في علم العربية، وهي نظرية تعكس عبقرية ونجاعة صاحبها الذي اتخذ فيها منهجًا منظمًا معتمدًا في ذلك التحليل والتركيب معًا.

ولهذا يتضح أن نظرية سيبويه عن المعنى النحوي الدلالي «تكتمل جوانبها إذا ضممنا لها نصوصا أخرى، وهذا ما يندرج فيما وصف به الشاطبي كتاب سيبويه، بأنه تناول مقاصد العرب ونبه عليها، وأن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد امتد كلامه إلى أنحاء تصرف العرب في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، ونحو ذلك، بل إنه كان يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني».[5]

وإن المتأمل في وضع الأبواب النحوية التي ارتآها **سيبويه**، يدرك ما مدى خصائص المنهج الوظيفي بالانتقال من الجزء إلى الكل، مع مراعاة مبدأ التكامل بينهما، وأن هذه النظرية الماثلة في هذه الأبواب قائمة على ثلاث عناصر أو مرتكزات هي: المكوّن المعجمي – القاعدي – المكوّن العاملي

---

(1) كاظم البكّاء، **نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه**، ص127.

(2) المرجع السابق، ص127 نقلا عن57-56 Burling Man's Many voices p.

(3) **سورة الأحزاب الآية 35.**

(4) ينظر، **كاظم البكّاء، نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه**، ص128.

(5) محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص 108.

المكوّن الدلالي.[1] فقد عوّل سيبويه على المعنى المعجمي والدلالي معولًا كبيرًا، وذلك بتناوله لكافة المعاني، من خلال تناوله الأفعال والأسماء، على اعتبارها مكونات معجمية أساسية في إنشاء التركيب، إذ ساهم في توسيعه وإثراءه، ثم يأتي المكون العاملي، ليقوم بدور الربط بينه وبين ذلك التركيب الذي يعمل على إنتاج الدلالة باعتبار مقاصد المتكلم، تتراوح بين أقسام الكلم من اسم وفعل وحرف إذ تجمع معاني الكلام، فكانت هذه العملية التي قام بها سيبويه في غاية التجريد والشكلنة، فهو بهذا يتتبع كل كلمة من جهة شكلها ومعناها في الكلام.[2]

بالتالي فإن اعتماد سيبويه على المعنى المعجمي للكلمة والدلالي ضابطًا أساسًا وأصلًا عامًا، ينطلق منه في وصف التراكيب وتحليلها فقد ذكر المبرد أن: «كل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فهو مردود».[3]

وباعتبار أن المنهج الذي اعتمده سيبويه في دراسة اللغة كما ذكرنا سالفًا هو منهج التحليل والتركيب معًا «حيث استطاع أن يكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الأساسية أي أنواع الكلم والمعاني النحوية»[4]، وهو يعني بذلك أقسام الكلم من اسم وفعل وحرف إضافة إلى نظرية العامل والاعراب أو المكون العاملي.

مما لا نقاش فيه أن اللغة العربية لغة إعرابية، إذ يجد دارس لبنية العربية أنها تحوي على خصائص فمن مظاهرها وجود ظاهرة الإعراب وهو اختلاف أواخر الكلم، إذ لا نجد ولا نحويا رد الإعراب إلا قطرب بن المستنير(ت206هـ) فمن رده رد الظاهرة لأن حركة الإعراب لها دلالتها «لتكون بذلك الحركات دالة على المعاني»[5] والشيء الذي استقر عليه النحاة أن العلامة الإعرابية لما تتغير أحيانا أن

---

(1) ينظر، دليلة مازوز، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه**، ص2.

(2) ينظر، **المرجع نفسه**، ص3.

(3) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، تح، محمد عبد الخالق عقيمة، ط2، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج4، 1399، 1979م، ص311.

(4) كاظم البكّاء، **نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه**، ص122.

(5) أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، ط3، بيروت: دار نفائس، 1399هـ-1979م، ص70.

هناك مسببا لهذه التغيرات ونظرا للأهمية البالغة التي تحتكرها العلامة الإعرابية أن توصلوا إلى إيجاد نظرية العامل فقد قيل في تعريف الإعراب:« اختلاف أواخر الكلم على حد اختلاف العامل»[1]

يعني أن الحرف الخير من الكلمة الذي يقع فيه الإعراب يعرف بالمعمول واللفظ الذي يوجب الإعراب هو العامل، فالعلاقة بين العامل والمعمول هو الأثر الإعرابي ويعرف بالعلامة الإعرابية.

فالنحاة الأوائل بنوا تصوراتهم في دراسة الظواهر اللغوية على فكرة العامل النحوي، ولا شيء أسال الحبر إبداعا ونقدا مثل نظرية العامل.

ثانيا: الدلالة النحوية عند ابن جني (320هـ-392هـ):

كان للقرن الرابع للهجرة أثر كبير في مسار الدرس اللغوي العربي، لاحتضانه فترة نهض فيها العالم اللغوي الفذ **ابن جني** الذي قدّم دراسات ذات أهمية بالغة في الدرس النحوي العربي، وذلك بتقديمه نموذجًا مشرفًا لتراثنا العريق، حيث تحدث عن أنواع الدلالة في أبواب شتى من بينها النظرية التي أودعها في كتابه ألا وهي العلاقة بين اللفظ والمعنى والتي احتضنت أبوابا ما كان للناس عهد بها من قبل.

وقد تطرق في خِضِمِّ ذلك إلى الدلالة النحوية وهو الشق الذي يعنينا في هذا البحث، وهي ما يعنى بالتركيب، وقد جسدها أثناء ايراده للدلالة المعنوية وتتمحور أقسام الدلالة عنده على ثلاث اقسام وهي (اللفظية والصناعية والمعنوية) وهي في القوة على هذا الترتيب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها الدلالة المعنوية... فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاث، ألا ترى الى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه»[2].

ويمكننا توضيحه في الشكل التالي:[3]

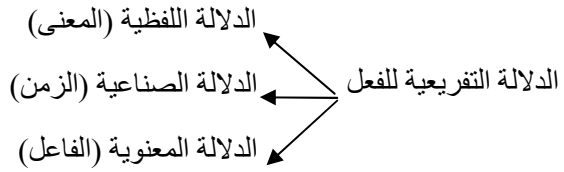

[1] علي سليمان الحيدرة اليمني، **كشف المشكل في النحو**، تح: عطية مطر، ط1، بغداد: مطبعة الإرشاد ، 1404هـ-1984، ص34.

[2] ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص98.

[3] منقور عبد الجليل، **علم الدلالة**، ص158.

هنا قد عقد ابن جني تفريعا دلاليا للفعل يضبط سماته الذاتية والانتقالية فأبرز معايير تنتظم وفقها العلامة اللسانية الدالة، وقد خص بذلك ابن جني الفعل وكان يسميه اللفظ[1]بهذا التوزيع لكونه: «يعد القطب الرئيسي في العملية الابلاغية إذ انه النواة الدافعة للحركة المتجددة المتوخاة من الأحداث المحققة في الواقع اللغوي، ولذلك فان الأفعال كما قال **آدم سميث (A Smith)**نطفة اللغات».[2] فعند إيراد أنواع الدلالات الثلاث **لابن جني**، فقد أضاف في ذلك **السيوطي** في **اقتراحه** «أن الأولان: مسموعان والثالث إنما يدرك بالنظر من جهة أن كل فعل لابد له من فاعل، لأن وجود فعل من غير فاعل محال»[3] .

أي أن الدلالة اللفظية والصناعية تخص الكلمة المفردة حدثًا وزمانًا وصوتا والثالث يخص التراكيب وهو الفعل الذي لابد له من فاعل وقد أضاف في ذات السياق **الخضراوي في الإفصاح** إلى أن: «دلالة الصيغة هي المسماة دلالة التضمن، والدلالة المعنوية هي المسماة دلالة اللزوم».[4] ومعنى ذلك أن دلالة التضمين هي أن نشرب لفظا معنى لفظ آخر ودلالة اللزوم هي أن الفعل لابد له من فاعل كدلالة السقف عن الحائط. وبما أن الدلالتان الأولى والثانية تدلان على الكلمة المفردة من حيث الحدث والزمن فإن الدلالة المعنوية بصفتها الدلالة الثالثة.

والدلالة المعنوية: إن الفعل يحدد سمات فاعله الذاتية والانتقائية الأساسية والعرضية، من جهة دلالته وعن طريق الاستدلال، فيتحدد جنس الفاعل وعدده وحاله، وهذا ليس على المستوى الفونولوجي للفعل بل من مؤشرات خارجة عن الفعل مثال ذلك: الفعل (قعد) يدل على حدث مقترن بزمن ماضٍ، وقد يتعرض مجاله الزمني إلى الاتساع ليشمل زمن الحاضر والمضارع والمستقبل من خلال السياق اللغوي، الذي يحمل خصائص تركيبية ومقامية ودلالية معينة، أما دلالته على فاعله فهي دلالة إلزام[5]، ويقول **ابن جني** في ذلك: «وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات»[6]

---

(1) منقور عبد الجليل، **علم الدلالة** ، ص157.

(2) أحمد حساني، **المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي**، بلا، ط، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة وهران، 1993، ص33.

(3) جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، تع: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، 1427، 2006، ص، 29

(4) **المرجع نفسه**، ص29.

(5) ينظر، **منقور عبد الجليل**، علم الدلالة، ص159.

(6) ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص98.

ويبرز أهمية الدلالة المعنوية في الدلالة على التركيب بقوله:ألا تراك حين تسمع ضرب، قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول هذا فعل ولابد له من فاعل... فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله؟ ... فتجده في موضع آخر من مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل، ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من (لفظ) ضرب، لا معناه للزمك إذا قلت: قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك بل دلالة (ضرب) على الفاعل كدلالة قام وقعد وأكل وشرب وانطلق واستخرج عليه، لا فرق بين جميع ذلك.[1] يعني هذا أن دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام وقعد، وأن دلالة الفعل على فاعله من حيث معناه أي معناه النحوي.

ويضيف ابن جني شارحًا في ذات السياق لما مضى مثالًا يبين ذلك قائلًا: «وكان أبو علي يقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم: إني لأمرُّ بالرَّجل مثلك: إن اللام زائدة حتى كأنه قال: إني لأمر برجل مثلك، لما لم يكن الرجل هنا مقصودا معيَّنًا، على قول الخليل: إنه تزاد اللام في المِثل، حتى كأنه قال: إني لأمر بالرجل المثلِ لك، أو نحو ذلك، قال: لأن الدلالة اللفظية أقوى من المعنوية، أي أن اللام (في قول أبي الحسن) ملفوظ بها، وهي في قول الخليل مرادة مقدّرة، ويضيف معارضًا: واعلم أن هذا القول من أبي علي غير مرضي عندي، إنما أذكره لك، وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها، لا على سلبها، وإنما الذي يدل على زيادة اللام هو كونه مبهمًا لا مخصوصا ألا ترى أنك لا تفصل بين معنيي قولك: إني لأمر برجل مثلك، وإني لأمر بالرجل مثلك، في كون كل واحد منهما منقورا غير معروف، ولا موماً به إلى شيء بعينه، فالدلالة أيضا من هذا الوجه (كما ترى) معنوية، كما أن إرادة الخليل اللام في مثلك إنما دعا إليها جَرْيه صفة على شيء هو في اللفظ معرفة، فالدلالتان إذا كلتاهما معنويتان»[2] .

ويعتبر **عبده الراجحي** هذا النص في تحديد ما يقصد بالمعاني النحوية، «ذلك أن الكلمة تكتسب معناها النحوي من التركيب، وهذا المعنى ليس معجميا، وهذا المنهج هو الذي سار عليه نحاة العرب القدماء منذ سيبويه.»[3]ومن هذا قد سمى **ابن جني** الدلالة المنتجة للتراكيب «بالدلالة المعنوية»- والتي تطرقنا إليها آنفا – والتي مفادها مراعاة القوانين النحوية وهي ما يوازيها عند المحدثين (بالمعنى النحوي)

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص99.

[2] **المرجع نفسه**، ج3، ص100، 99.

[3] عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، بلا، ط، بيروت: دار النهضة العربية، بلا، ت، ص161.

حيث أضاف عبده الراجحي عن المعاني النحوية قائلاً: «ومن الحقائق المقررة في الدرس الحديث أن النحو– بما هو درس للتركيب أو الجملة– إنما يدرس (المعاني النحوية) وليس (المعاني المعجمية)، أي أنه يدرس معاني الأشكال ذاتها، أو المعاني التي تؤدي إليها (البنية اللغوية)، والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معًا في كلام»[1] ولهذا يكون النظام اللغوي هو أساس الوصف النحوي وقد أشار ابن جني إلى ذلك تمام الإشارة بقوله: «مضامة اللفظ للفظ أو بإشمال المعنى على اللفظ».[2]

وقد أوردنا فيما سبق أن النحو والغاية منه ليست معرفة الخطأ والصواب أثناء ضبط أواخر الكلم، وبذلك قد عبّر ابن جني عن الدلالة المعنوية من خلال الإعراب.

ثالثا الدلالة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني من خلال نظرية النظم:

يرد في معجم التعريفات **للشريف الجرجاني** ما يأتي: أن النظم: «في اللغة هو جمع اللؤلؤ في السلك، وفي الاصطلاح: تأليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل».[3] وحتى تكون المعاني مستوفية للأغراض المقصودة، لابد أن يكون هناك علاقة بين اللفظ والمعنى، وهذا ما أضافه **قدامة بن جعفر** كمفهوم آخر للنظم فهو من أنواع ائتلاف اللفظ مع المعنى المساواة، وهو أن يكون اللفظ مساويا للمعنى، حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه...فقال كانت ألفاظه قوالب لمعانيه أي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر.[4]

إن ما يمثل النظم هاهنا من خلال تعريف قدامة بن جعفر أنه لا مفاضلة بين اللفظ والمعنى إذ تربط بينها علاقة ائتلاف والموجدة بدورها للمعاني والمحققة للأغراضوالمفاهيم المقصودة. ويقول الدكتور **صالح بلعيد:** «وهو تأليف وضم مجموعة من العناصر المتحدة في العملية اللغوية ليكون الكلام حسنا حسب خصائص معينة هي:

1. حسن الاختيار لأصوات الكلمة.
2. تعليق الكلمة في ذاتها.
3. تعليقها لما يجاورها وليس بضم الكلمات كيف ما جاءت.

---

[1] عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية** ، ص159.

[2] ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص110.

[3] الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص 203.

[4] ينظر، أبي فرج قدامة بن جعفر، **نقد الشعر**، ط1، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، 1302، ص 55.

4. مراعاة الموقع النحوي الأصيل حسب ما تقتضيه بيئة العربي.

5. مراعاة المعنى المباشر (السطحي) غير المنزاح، والمعنى غير المباشر (المنزاح)»[1]

والملاحظ مما سبق وجود علاقة وطيدة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للنظم، كون فكرة النظم تدور حول التأليف ورص الكلمات بعضهما ببعض بما يجعل بينها في علاقة نحوية وليكون الكلام حسنا غير مردود بما يقتضيه المستعمل والمعهود عند العرب إذ يرومه العقل والمنطق وهذا ما يذهب إليه عبد القاهر الجرجاني فيما سيأتي.

1- إرهاصات النظم ودلالته عند الجرجاني:

بلغ اهتمام علمائنا الأوائل من بلاغيين و لغويين و نحاة بقضية النظم، و ذلك منذ بدايات البحث اللغوي، و لكن كان بحثهم في ذلك غير معمق الدراسة، فلم يرسوا قواعده و أسسه، إلا بمجيء **الإمام عبد القاهر الجرجاني**، و ذلك خلال القرن الخامس للهجرة إذ يعود له فضل السبق في بيان أهمية النظم بالنسبة للدرس اللغوي، حيث أعطى الجرجاني لقضية النظم أهمية قصوى، لأن لها علاقة بالإعجاز القرآني على مستوى اللغة العربية، و الحقيقة أن منبع هذه الفكرة قادمة من فكر المعتزلة، و أول من تحدث عنها من البلاغيين هو **الجاحظ** و من النحاة هو **سيبويه**، و لكن لم تصل الدراسات الدلالية في الدرس اللغوي مقاما مهما إلا مع الجرجاني، حيث تجاوز بدراسته المعمقة للنظم فكر الذين قبله، حيث كان منطقه هو البحث في الإعجاز القرآني ليكون بذلك نظرية قائمة بذاتها ذات مباحث دلالية واضحة أساسها النظم، «حيث تجاوز الجرجاني كلا من مرحلة الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة، ومرحلة الدراسة النحوية المتخصصة».[2]

لنأخذ مثلا **سيبويه(ت180هـ)**، حيث تجلت بذور نظرية النظم عنده، جاعلا بذلك مدار الكلام على تأليف وضم الكلمات والألفاظ بعضها ببعض، وكان ذلك برهانا منه على حسن اتساق الكلام، وإن حدث العكس فهو تأكيد لفساده ليبين بذلك عن المعاني البلاغية والدلالية الحاصلة بين المتكلم والسامع وما يسعى المتكلم لإبلاغه، وأورد ذلك في باب وسمه بـ "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"[3]، والذي خاض فيه البحث فيما سبق. بيد أنه لم يطلق عليه مصطلح النظم، وإنما كانت تلميحات وإشارات

---

[1] عبد القادر بقادر، **مصطلح النظم في النقد العربي القديم**، مجلة مقاليد، جمعة ورقلة الجزائر، عدد2، 2011، ص 17.

[2] شتوح خضرة، **البنية والنظم عند الجرجاني**، تأصيل جذور الدرس اللساني العربي، حوليات الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، عدد 9، م01، 2017، ص159.

[3] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص25.

وتعبيرات عليه بمصطلح الاستقامة، وكانت في مجملها قواعد يسير وفقها وعلى نهجها العرب في كلامهم، وما نطقوه سليقة وعلى فطرة منهم.

وأشار العلماء إلى أن سيبويه هو مؤسس علم النحو، و كثير من الدارسين يضيفون خطوة أخرى للنحو العربي، التي هي خطوة الجرجاني فأضاف بذلك المعاني للنحو، ووصف بأنه نحو ثان، وكأن سيبويه مؤسس للنحو، وسار النحو لمدة أربعة قرون،ثم أصيب بجفاف وركود وأصيب بنكسة وأعاد عبد القاهر الجرجاني إحياءه من جديد وفي ذلك أضاف الأستاذ عمار ربيح قائلا: إذا أعتبر أن النحو العربي يدين بالفضل ورفع القبعة كإجلال واحترام لعظيم شأن الخليل وسيبويه باعتبار أن لهما الفضل في البدء والتقعيد للغة العربية،وبالموازاة مع ذلك فهو مدين لرجل مثل عبد القاهر الجرجاني في ميلاده الثاني، و حلته الجديدة، و ذلك عائد لذوقه العربي السليم و فكره الثاقب، أن يبث الروح فيه، بإزالته لمضان الفلسفة والمنطق، و يعود به إلى حياض البلاغة العربية الخالصة خاصة و هو يناقش مسألة الإعجاز في القرآن الكريم[1].

وحين نغير المسار متوجهين ناح البلاغيين نجد **الجاحظ،** قد جعل محور ومركز النظم هو الإعجاز القرآني، بحيث تطلع إلى البون العظيم بين نظم القرآن*، ونظم الشائع والذائع من الكلام، حيث يقول في ذلك: "وفي كتابنا المنزل الذي يدلنا على أنه صدق، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد»[2]. إذ يعد الجاحظ من أبرز من تدارس قضية النظم، إلا أنه كسابقيه لم يصرح بمصطلح النظم وإنما كانت له إشارات على مدلوله فقال في هذا الشأن: «أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا واحدا وسبكسبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[3].

---

[1] ينظر، عمار ربيح، **نظرية النحو الثاني في مفهوم عبد القاهر الجرجاني**، الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة، الجزائر، وجامعة محمد خيضر بسكرة، عد: 4، 2005، ص384.

*قد ألق الجاحظ كتاب وسمه بـ« نظم القرآن » بيد أنه تاه من يد الزمن، و قد ألغه برغبة من قاضي القضاة أبي الوليد محمد بن أحمد أبي داوود، ينظر، عبود خليفة، علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، إش:محمد عباس، رسالة ماجستير، تح، البلاغة و النقد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1430، 2009، ص136.

[2] أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (150، 255ه)، **الحيوان**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج4، 1385، 1966م، ص، 90.

[3] أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (150، 255ه)، **البيان والتبيين**، ج1، ص67.

فيرى بذلك الجاحظ أن الشعر تكمن صياغته في: التلاحم والإفراغ وحسن السبك كمصطلحات دالة على النظم[1]، وكأنها مادة يشكلها الناظم كيفما شاء كما تحدث أيضا على المعاني وأدرج ذلك في كتابه الحيوان في جزئه الثالث معبرا على استحسانه للمعاني قائلا: «المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج وجنس من التصوير»[2]. ولعل في هذا النص الذي بين أيدينا يتبين لنا، أن الجاحظ ليس منكر اللمعاني ومتحيزا للفظ فقط كما يقول محمد عباس في كتابه الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، بل هو في مقام تعداد مجموعة من الأقسام الفنية التي تتطلبها صناعة الشعر، والماثلة في إقامة الوزن وتخير اللفظ والسهولة في المخرج، وكذا في حسن السبك وصحة الطبع[3].

إذن فالمعاني عند الجاحظ مشتركة وعامة بين الناس،أما المفاضلة فهي على مستوى اللفظ باعتباره ليس مجرد كلمات تعبر عن الغرض المقصود، بل هو الصياغة وبتعبير أوسع التعبير الفني أو الصورة الشعرية، إذ تبلغ عنده بلاغة الكلام في المزاوجة بين اللفظ والمعنى والملائمة بينهما.[4] وعلى هذا الأساس يكون النظم عند الجاحظ يدور على التأليف وحسن السبك وجودة التصوير والصياغة، وقد تبعه في ذلك الكثير من العلماء ولعل أبرزهم أبي هلال العسكري من خلال كتابه الصناعتين.

وتحدث أيضا عن البيان الذي بدوره كان قاعدة لتشكيل فكرة النظم.فقال في البيان: «والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عزوجل يمدحه ويدعو إليه و يحث عليه، وبذلك نطق القرآن وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم."[5]، وقد سار على نهجه الكثير من العلماء.

ومن الدارسين من يرجع أن نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، اكتست خطوطها العريضة و استمدتها من خلال نظرية الجاحظ "المعاني المطروحة" و قد أسعفت عبد القاهر الجرجاني في تفاوت

---

(1) ينظر، عبد القادر بقادر، **مصطلح النظم في النقد القديم**، ص19.

(2) أبي عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ(150هـ، 255هـ)، **الحيوان** تح: عبد السلام هارون، ط2، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج3، 1358هـ، 1965م، ص131، 132.

(3) ينظر، عبود خليفة، **علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني**، إش: محمد عباس، رسالة ماجستير في البلاغة والنقد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1430، 2009م، ص، 114.

(4) ينظر، **المرجع نفسه**، ص114، 115.

(5) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص75.

الدلالات عن طريق الصياغة.[1]وهذا يدل على أن نظرية النظم ودعائمها لم تبن من فراغ، وبالتالي ما من علم إلا وله إرهاصات مهدت له بالظهور، حتى هذه النظرية التي لاحت في الأفق كانت لها إرهاصات والنص السابق والآتي لخير دليل على ذلك فقد أضاف وليد محمد مراد ما يبين ذلك: «ومن المؤكد إن ما كتبه نحاة العرب منذ سيبويه شيء يفوق الحصر، وان عبد القاهر أفاد مما كتبوه فائدة كبرى، في دراسته التي انتهت به إلى وضع نظريته في المعاني الإضافية وصور الآراء النحوية للكلام، أو بعبارة أخرى في النظم والخواص التركيبية للعبارة».[2]

والجدير بالذكر إن مباحث الدلالة، بقيت على ما هي عليه ردحا من الزمن، إلى أن بلغت أشدها على يد عبد القاهر الجرجاني، الذي يعد أول من أصّل لنظرية النظم وأسس قواعدها، وحدد منهجها حتى نضجت واستوت، وصارت بذلك نظرية علمية شاملة، فأردف هادي نهر قائلا: "فصارت بذلك نظرية متكاملة قائمة على توحيد النظم بالدلالة في ربط جدلي بين الوصف النحوي والدلالة"[3]، فكانت بذلك نظرية متكاملة ذات بعد دلالي أساسه النظم.

قد تمكن الجرجاني من وضع صلة وطيدة ووثيقة بالنحو والبلاغة، فكان بذلك الجرجاني مهتما بالقوانين النحوية باعتبارها أصولا واستغلها في خدمة البلاغة، وقد اعتمد عليها في كتابه دلائل الإعجاز، فقد جعله خالصا لنظرية النظم التي تعالج قضية الإعجاز القرآني: "وفكرة النظم هي خلاصة أراء عبد القاهر الجرجاني اللغوية والبلاغية، فاللغة عنده مجموعة من العلاقات المتفاعلة والفاعلة والتي تحمل نسيجا متشعبا من المشاعر والأحاسيس، ويظهر ذلك ويوضحه النظم الذي هو صياغة الجمل ودلالتها على الصورة، وهذه الصورة هي محور الفضيلة والمزية في الكلام"[4].

فعمل جاهدا على أن يجعل من القواعد النحوية الجامدة حلة جديدة ذات فن جمالي وذلك بان يخرج البنية التي هي قواعد استنبطها واستخرجها النحاة، وجعلها ثرية من ناحية الاستعمال الواقعي للغة

---

[1] ينظر، إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن من هجري، ط4، بيروت، لبنان: دار الثقافة، 1404، 1983، ص، 428.

[2] وليد محمد مراد، **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند القاهر الجرجاني**، ط1، سورية، دمشق: دار الفكر، 1403هـ، 1983م، ص63.

[3] هادي نهر، **علم الدلالة التطبيقي**، ص131.

[4] عبود خليفة، **علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني**، ص144.

أو المنجز اللغوي وذلك على مستوى التعبير والاستعمال، لتكون بذلك الرسالة بين المتكلم أو المبدع أو المتلقي ذات خلفية معرفية، ويصبح النص بذلك شفرة بين المبدع والمتلقي، حيث يصبح النحو في ذلك ناقلا للمعنى بين المتكلم والمتلقي، ويتضح القول من خلال المخطط التالي:

الإبداع= اللفظة + النحو+ التركيب← النظم(المعنى).

التلقي= النظم(المعنى)← التركيب+ النحو+ اللفظة فالحركة الإبداعية[1].

فعندما تتعلق هذه العناصر فيما بينها ينتج العمل الإبداعي، ليكون بذلك عبد القاهر الجرجاني قد أسهم بفكره المتجدد و المبتكر، في إرساء قاعدة متطورة لنظرية نحوية دلالية يشهد لها تاريخ البحث اللغوي العربي، بلمسة متفردة لم يسبقه إليها احد و ذلك بدمجه لقواعد النحو العربي في حقل الدراسات البلاغية و الدلالية فقال في ذلك إبراهيم مصطفى من خلال كتابه إحياء النحو: "إن عبد القاهر الجرجاني قد رسم طريقا جديدا في النحو تتجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبين إن للكلام نظما و إن رعاية هذا النظم و اتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة و الإفهام،ثم قال: و قد إن لمذهب الجرجاني إن يحيا و إن يكون سبيل البحث النحوي"[2].

2. أسس نظرية النظم عند الجرجاني:

أ. العنصر الأول:

يكمن هذا العنصر في اعتماد **أن البلاغة ماثلة في نظم المعاني**، فقد بنى الجرجاني على أساسها نظريته الدلالية التي تتمحور حول فكرة محتواها إن: «أحسن البيان أو بلاغة النصوص أو مزية الكلام أو فصاحته التي يشكل القرآن أفقها الأرقى، لكونه نصا إعجازيا، لا يكمن اكتناهها في ألفاظ الكلمة بل في معانيها، وهذه المعاني ليست إلا الدلالات المتولدة من اتساق الكلام وانتظامه أو من سلك نظمه وتأليفه، لتؤدي الغرض المقصود»[3].أي أن الألفاظ المجردة لا تتفاضل فيما بينها على مستوى الجانب المعجمي، فلا بد أن تتآلف الكلمات فيما بينها، حتى يوصف اللفظ بالفصاحة وتمام الدلالة وحتى يؤدي المعنى

---

[1] ينظر، ماجد بن محمد الماجد، **المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني**، جامعة الملك سعود، بلا، ت، ص107.

[2] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، بلا. ط القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012، ص25.

[3] **المرجع نفسه**، ص46.

المقصود منه؛ فالنظم عند الجرجاني قائم على المعنى حيث يقول في ذلك: «إن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[1].

إذن فالجرجاني يرجع تمام المعاني والدلالات إلى النظم، وموقفه من النظم كائن في معنى لامحالة لإنشاء علاقات نحوية داخل التركيب؛ ويستند عبد القاهر الجرجاني في ذلك إلى مسألتين متداخلتين يستحيل الفصل بينهما إذ تقوم الأولى على اعتبار أن البلاغة كامنة في المعاني دون الألفاظ، والثانية أن المعاني المقصودة لا تمثل في الألفاظ المجردة من السياق والمفردة في جانبها المعجمي بل هي تلك المعاني الموجودة في التركيب ونظم الكلم بعضها ببعض حتى تشكل بذلك نسق كلامي مرتب، وقد شدّد الجرجاني على هاتين الخصيصتين لأنهما مكمن ومدار النظم القائم في الإعجاز القرآني، وهو شرط لاكتناه الكلام عامة .[2]

ب. العنصر الثاني:

وهو ***قضية المعنى ومعنى المعنى أوالتراكيب النحوية.***[3] وهو ما يعرف حسب سامي السويدان بمزية نظم على آخر بدلالة معنى فيه على آخر، وهو مايقصد به المقياس الدلالي للشعرية عند الجرجاني.[4] ، أو ما يطلق عليها بالمعنى ومعنى المعنى، فهذه القضية هي من القضايا التي أشار إليها الجرجاني أثناء خوضه في نظرية النظم، حيث جعل مدار الكلام على ضربين مبرزا في ذلك المفارقة بين المعنى الظاهر والباطن إذ يقول في ذلك: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده. ولكن يدلك على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، مدار هذا على الكناية والتمثيل والاستعارة.[5].فهوهنا يمثل معنيين اثنين بحيث يكون المعنى الأول نتوصل إليه من معنى اللفظ الظاهر، والمعنى الثاني نتوصل إليه عن طريق إدراكنا له بالعقل حيث تشحذ فيه الهمم وتوكل به النفوس.

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل القرآن**، ص 54.

(2) ينظر، سامي السويدان، **في دلالية القصص وشعرية السرد**، ص48.

(3) أسامة الزبير عبد الهادي احمد، **النحو عند عبد القاهر الجرجاني، دراسة نحوية صرفية تطبيقية**، إ ش: ممد خالد عبد الرحمان احمد وحسونة حسب الرسول المقبول البشير، رسالة ماجستير، تح: نحو وصرف، جامعة الجزيرة، رفاعة، 2013م، ص77.

(4) ينظر، سامي السويدان، **في دلالية القصص وشعرية السرد**، ص55.

(5) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص262.

وقد أضاف في ذلك سامي السويدان مفصلا ما ذهب إليه الجرجاني في أنه ميز بين نوعين من الكلام فالأول يؤدي الغرض مباشرة ليكون معناه في الوهلة الأولى هو المقصود على وجه الحقيقة، والثاني كلام لا يؤدي الغرض المقصود مباشرة، فيكون بذلك معناه متخفيا ويكون دالا على معنى آخر، ويكون بذلك هو المعنى المقصود، ... وبالتالي يكون الأول كلام بسيط ودلالته أيضا والثاني تكون دلالته باطنية عميقة، ومن هنا تتحقق الصيغة والمزية في الكلام عن آخر بلاغيا وشعريا.[1] وبالتالي يكون المعنى الثاني هو قطب الرحى في إيراد المعنى.

ومن هذا تكون الدلالة عند الجرجاني هي عبارة عن انطلاق من المعنى المباشر السطحي الظاهر والذي يعرف بالمعنى الأولي، وصولا إلى المعاني الثواني وهو المعنى المضمر والباطني والعميق،وكأنهما تربطهما علاقة اسنادية، إضافة إلى أن المتلقي إذا أراد أن يدرك المعنى الثاني العميق مقيد بملكة الاستدلال والتقصي التي يشترك فيها المبدع والمتلقي على حد سواء.

وبهذا يكون الجرجاني قد تخطى بفكرته الدارسين العرب من لغويين وبلاغيين ونقاد، بيد ان الدارسين الغرب تناولوها بالبحث والدرس من خلال كتاب قيم عنون بمعنى **المعنى**" أو **The meaning of meaning**لصاحبيه"**أوجدنوريتشاردز" سنة 1923**[2]. وبالتالي فإن عبد القاهر الجرجاني قد تحدث عن المعنى الأول والثاني ولعل ابلغ ما وضع لإيضاح البون بينهما هو مصطلح المعنى ومعنى المعنى إذ يقول في بيانه لذلك:«فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: (المعنى)، (معنى المعنى)، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل اليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى، أن تعقل من اللفظ معنى ثم يقضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[3].

ج. العنصر الثالث:

مفاده إن **النظم هو توخي معاني النحو وأحكامه** إذ يعد النحو هو القاعدة المتينة ويشكل قانون ونظام اللغة،ولعل المقصود من توخي معاني النحو هو الرغبة في تلك المعاني التي لا تضاد بينها وبين المنطق سواء اللغوي أم المدرك، فالنظم يكتسب قيمته واستقامته من خلال معاني النحو فهو يقوم على

---

[1] ينظر، سامي السويدان، **في دلالية القصص وشعرية السرد**، ص58.

[2] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص51.

[3] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص263.

أساسها«فالمعنى النحوي يبرز في معاني البنية الشكلية، فتكون للكلمات التي تألف التركيب دلالية وظيفية نحوية لا مجرد معاني قاموسيه».[1]

إن الغرض من النحو عند الجرجاني لا يتمحور على الشكل، أو الإعراب، إذ لا يرى قيمة للحركات التي تطرأ على أواخر الكلمات، لأن العلم يناسب الوظائف من حركات علم مشترك بين جميع العارفين باللغة[2]، وفي ذلك يقول الجرجاني: «ولا يجوز إذا عدت الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب، وذلك أن علم الإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو ما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية»[3]. ويرد الجرجاني المزية في ذلك إلى السياق الذي يكمن فيه الاختيار المناسب للمفردات والمكونة بدورها لدلالات الكلمات التي تؤدي علاقات نحوية بينها لإبراز المعنى المقصود وذلك عن طريق النظم. ومن خلال ما سبق يتبين أن للنظم علاقة وطيدة بالنحو وفي ذلك يقول الجرجاني مبرزا عملية النظم «وقد علمنا أن النظم ليس سوى حكم من النحو نمضي في توخيه»[4]

فمدار النظم عند عبد القاهر الجرجاني قائم على توخي معاني النحو، وبذلك عد عبد القاهر الجرجاني أول من عني بالقرائن المجتمعة كالصيغة والأداة والتضام والرتبة والمطابقة وهي أنواع من قرائن التعليق[5]، وعلى هذا البند أقام نظريته الماثلة في النظم، حيث يقول: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك ألا تعلم بشيء يبتغيه الناظم بنظمه غير إن ينظر في وجوه كل باب وفروقه»[6].

ولعل أهم ميزة تميز مفهوم الجرجاني للنظم أنه ربطه بالنحو وجعلهما متلازمين[7]،

---

(1) شتوح خضرة، **البنية والنظم عند الجرجاني**، ص163.

(2) ينظر، عبود خليفة، **علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني**، ص 148.

(3) **المرجع نفسه**، ص 148.

(4) شتوح خضرة، **البنية والنظم عند الجرجاني**، ص161.

(5) ينظر، زينب مديح جبارة النعيمي، **الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين**، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط كلية التربية الأساسية، عد12، بلا، ت، ص17.

(6) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص81.

(7) ينظر، شتوح خضرة، **البنية والنظم**، ص160.

لقد تمكن عبد القاهر الجرجاني بفكره المتجدد أن يربط بين النحو والبلاغة، حتى عدت عنده البلاغة هي النحو في أعمق معانيه، فالنحو عنده لا يدل على الإعراب فقط، بل هو المعنى الجالب للإعراب والباعث له، وتتجلى تلك المعاني بحسب التقديم والتأخير والحذف والذكر والحصر والقصر والوصل والفصل، ومن هنا فقد استطاع الجرجاني أن يستغل هاته الأبواب البلاغية ويزاوجها بالقواعد النحوية ضمن أغراض بلاغية وهو ما يعرف بالنحو البلاغي.[1] وهذه الأبواب التي عرض لها عبد القاهر الجرجاني تعد أركانا لنظريته في النظم، وذلك حتى تساعد أو تعين المبدع أو المتكلم على مستوى التعبير أو الاستعمال الواقعي للغة وفق ما تستعمله الجماعة اللغوية.

3. أركان نظرية النظم:

عرض عبد القاهر الجرجاني لقضية **التقديم و التأخير** حيث يقول فيه من خلال كتابه دلائل الإعجاز ما يلي: «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، و يفضي بك إلى لطيفه.»[2]فيعد موضوع التقديم والتأخير من أهم المواضيع في النحو البلاغة، لأنه يعنى بالمتكلم والمتلقي وكذا المقام، لأنه يساهم في نقل المعنى خاليا من التعقيد بأغراض مختلفة لا تكل منها ولا تمل، بطريقة راقية وذلك لتحويلك للفظ من مكان لآخر ومن أغراضه التي وكل بها هو الاهتمام والعناية بأمر المقدم لأن أمره يهم، وخصه بالذكر وهو على وجهين:

أ.تقديم على نية التأخير: كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ أو المفعول إذا قدمته على الفاعل ومثال ذلك: "منطلق زيد"،"ضرب عمرا زيد"".[3] وهذا الغرض لا يتغير حكمه الإعرابي بل يبقى كما هو.

ب.تقديم لا على نية التأخير: ويقول فيه الجرجاني: «وذلك أن تجيء الى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، مثل قولنا "ضربت زيدا"و"زيدا ضربته"»[4] وهذا الغرض حكمه الإعرابي يتغير ليصبح حكما إعرابيا آخر، ففي مثال:"ضربت زيدا"، هذه جملة: فعل+فاعل(ضمير)+ مفعول به، أما الجملة /زيد ضربته، في هذه الجملة أصبح "زيد" مبتدأ بعد ماكان "مفعولا به" في الجملة الأولى، وضربته صارت جملة فعلية في محل رفع خبر للمبتدأ "زيد".

---

[1] ينظر، أسامة الزبير عبد الهادي احمد، **النحو عند عبد القاهر الجرجاني**، ص88.

[2] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص106.

[3] المرجع **نفسه**، ص106.

[4] **المرجع نفسه**، 106، 107.

كما عرض عبد القاهر الجرجاني لقضية"الحذف" إذ يقول فيه: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن»[1]. فالحذف يختص بالكلمة حيث تكون فيها البنية في وضع معدل حتى تكون بذلك أبلغ وأسهل، والحذف موجود في كل اللغات، حيث يحذف عنصر من عناصر الجملة التي يعتريها التكرار، وللحذف أدلة كثيرة وعديدة.

وهنا يلتقي **الجرجاني** مع أحدث مدرسة هي **المدرسة التوليدية التحويلية** والتي يتزعمها **تشومسكي** وذلك من خلال قواعد التحويل عنده.

وصفوة القول إن الجرجاني في مفهومه لنظريته النظم يتقاطع مع نظريات لغوية لسانية حديثة، والجدير بالذكر أن نظريته قائمة في أساسها على نظرية العامل النحوي حيث جعلها مفتاحا وركنامتينا وضابطا معينا لقضية النظم حيث يقول الدكتور عبد القادر حسين: «واللفظة عند عبد القاهر لا أهمية لها في ذاتها، بل أهميتها في موقعها من الجملة».[2]

وأضاف الجرجاني قوله الذي يلتقي فيه مع رائد المدرسة التوليدية التحويلية تشومسكي حيث يقول: «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس».[3] وغرضه من المعاني الموجودة في النفس بالبنية العميقة، والكلام بالبنية السطحية فالجرجاني قد سبق أحدث المدارس اللسانية وتفطن لما ذهب إليه تشومسكي منذ قرون.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** ، ص146.

[2] أسامة الزبير عبد الهادي أحمد، **النحو عند عبد القاهر الجرجاني**، ص65.

[3] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص49.

المبحث الثاني:الدلالة النحوية في الكتابات العربية الحديثة

من عباب الدراسات اللسانية والمجهودات الكبيرة لجملة من الدراسين الألسنيين، يرجع علماء الدالة المحدثون أن اللساني ميشال بريال **(M. Bréal)** له الفضل في تأسيس علم الدلالة المعروف في الساحة اللسانية بالأمس وحتى اليوم، حيث كان اهتمامه من منصبا على أهمية البحث في دلالة الألفاظ بذاتها، وذلك من خلال وضعه لمقال في الدلالة بعنوان **Essai de sémantique**وذلك في سنة 1897م، وقد وضع ضمنه مصطلح **Sémantique**، إذ تعتبر أول محاولة في هذا المجال،إذ عد من البحوث الرائدة والسائدة في دراسة علم الدلالة [1].

وقد ثمنت هذه الدراسة بمحاولة أخرى للغويين:

أوجدن(**C. Ogden**) وريتشاردز(**I.A. Richards**) اللذان استطاعا تغيير وجهة أو مسار الدراسات الدلالية، لما قاما بعمل ذائع السيط وذلك من خلال دراسة جادة منهما في كتابيهما الموسوم بـ " معنى المعنى " the Meaning of Meaning" الظاهر سنة 1923م،وكان سعيهما البحث والتساؤل عن ماهية المعنى[2].

حيث تكمن أهمية الدراسة التي جاء بها " ميشال بريال ", كونها ترجمت لعدة لغات وذلك في غضون عامي (1898م- 1900م) وأصبح بذلك فرعا من فروع علم اللغة العامة، ومع مر العصور وتطور الدراسات اللسانية أصبح علما قائم الذات، وبات المقصود بعلم الدلالة أو علم المعنى هو العلم الذي يعني " بدراسة المعنى ".

للدارسين العرب المحدثين حظ ونصيب من هذه الدراسات، فقد نهلوا من علم الدلالة بعدما شق وتخلل طريقه في الثقافة العربية، متأثرين بالدرس اللغوي الحديث في محاولة جادة منهم للربط بينما جاء من علوم العربية وما برز عند الأوروبيين المحدثين متقيدين في ذلك بمناهجهم وموضوعاتهم، ولا يتم هذا إلا باستقراء التراث وتتبع مساره العلمي والمعرفي حتى يتمكنوا من الربط بين الفكر العربي والغربي وقبل أن نخوض ونتطرق لدراستهم وكتاباتهم في هذا المجال لا بأس أن نعرج لنظرتهم في المقصود لعلم الدلالة ومفهومه عندهم.

---

[1] ينظر، حسام البهنساوي، **علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة**، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2009، ص25.

[2] ينظر، **المرجع نفسه** ، ص27.

أولا مفهوم علم الدلالة عند العرب المحدثين:

وقع تباين تام بين العلماء المحدثين في وضع مصطلح عربي يقابل المصطلح الغربي (السيمانتيك) الذي أطلقه اللغوي مشال بريال[1] ونحن نعلم جليا أن اللسانيات في البلاد العربية من المشاكل التي تواجهها هي أزمة المصطلح فذهبت ثلة من العلماء لمقابلة مصطلح سيمانتيك بعلم المعنى وثلة أخرى بدلالة الألفاظ[2] وفئة أخرى بعلم الدلالة[3].

إلا أن مصطلح علم الدلالة كان هو الشائع ولكل له حجته في اختيار مصطلح من آخر.

ومن العرب المحدثين من استعمل مصطلح "المعنى"نجد **الدكتور تمام حسان** إذ يقول في مجال اختلاف الدلالات«إلى أي حد كان علم المعاني موفقا في محاولة الخوض في هذه الأمشاج من الدلالات الطبيعية والحالية والنفسية والمزج بينها وبين الدلالات الوظيفية (الصرفية والنحوية الاجتماعية المتصلة والمقام والقرائن الحالية.)»[4].

فبات المستقر لديهم والمقابل لمصطلح "**سيمانتيك**" **بعد** تمخض جملة من الأقوال لمصطلح "الدلالة " فقط وضح ذلك فايز الداية إذ يقول:«إن مصطلح الدلالة يعين على اشتقاقات فرعية نجدها في مادة الدلالة: دل،الدال، المدلول، المدلولات، الدلالات والدلالي.»[5].

فكان عزوفهم عن مصطلح المعنى بعد أن استقر لديهم مصطلح الدلالة؛ وذلك منعا للبس واختلاط الدلالات مع علم المعاني باعتباره فرعا من فروع علم البلاغة العربية،فصار الدارسون العرب المحدثين يفضلون مصطلح(الدلالة) مقابلا للمصطلح الأجنبي (السيمانتيك) لما له ارتباط وثيق بالبلاغة ذات الفن الجمالي، وفي ذلك يقول "تمام **حسان**": «إن علم المعاني وهو فرع من فروع البلاغة يعد من النحو.»[6]

---

[1] ينظر، منقور عبد الجليل، **علم الدلالة**، ص26.

[2] ينظر، إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**، بلا، ط، مكتبة الانجلو المصرية، 1958، ص7.

[3] ينظر، منقور عبد الجليل، **علم الدلالة**، ص27.

[4] تمام حسان الأصول، **دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو**، فقه اللغة، البلاغة، بلا، ط، القاهرة: أميرة للطباعة، 1420هـ، 2000م، ص321.

[5] فايز الداية، **علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق** دراسة تاريخية، تأصيلية نقدية، ط2، دمشق: دار الفكر، 1996م، ص9.

[6] ينظر، تمام حسان الأصول، **دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو**، ص 283.

ويقصد بذلك نحو النص المتصل وليس نحو الجملة المفردة[1]وهنا يلتقي مع الجرجاني قبل أن تكون البلاغة صناعة.

وقد أُعتمد في هذا التصنيف العلاقة بين الأسلوب والمعنى؛ حيث إذا كان موضوع البلاغة بفروعها هو: تحقيق وتجسيد هذه العلاقة فيبقى بذلك المعنى هو الأساس في تفريع لفروع البلاغة مع مراعاته الأساليب اللغوية التي يوصل إليها كل تفريع[2]. فتمام حسان هنا جعل للبلاغة وفروعها علاقة بالمعنى حتى يكون بذلك المعنى ماده طيعة في يد الدارس العربي.

ويؤكد محمود السعران «أن علم الدلالة أو دراسة المعنى فرع من فروع علم اللغة وهو غاية الدراسات الصوتية الفونولوجية والنحوية والقاموسية، إنه قمة هذه الدراسات»[3].

وعلى اعتبار أن الدراسة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والسياقية على حسب قول محمود السعران تعتبر وسيله لتحقيق غاية المعنى، فإذا أردنا تحقيق المعنى لابد أن نمر من أصغر وحده صوتية مرورا بالبنى الصرفية والبنى النحوية التركيبية فالسياق؛ وذلك بضم بعضها لبعض على حسب قول عبده القاهر الجرجاني (ت471 هـ، 1078 م) «إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرده وإن الفضلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى الذي تليها»[4].

---

[1] ينظر، تمام حسان الأصول، **دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو** ، ص284.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص285.

[3] محمود السعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، بلا، ط، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بلا، ت، ص113.

[4] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص46.

وصفوة القول إن أي عنصر من عناصر بنية اللغة يشكل جزءا لا غنى عنه في بناء دلالتها وهذا ما يبينه المخطط التالي [1]:

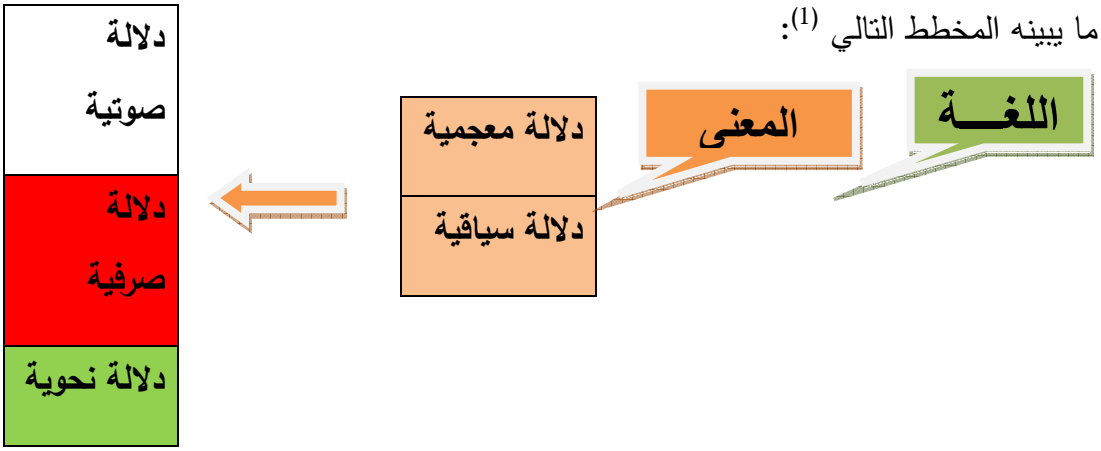

إذا باعتبار أن علم الدلالة الحديث علم قائم بذاته، فهو يستدعي وجود دراسة صوتية وصرفية ونحوية وتركيبية، إضافة إلى المعجم والدلالة السياقية؛ حيث يقول في ذلك عبد السلام المسدي: «إن اللغة في طبيعتها تستند إلى مستويات أربعة تترابط في تكامل بحيث تشكل بنية وهي البنية الصوتية وكذلك الألفاظ إذ تولد البنية المعجمية والجمل إذ تفضي إلى البنية التركيبية ومن كل ذلك تتبع البنية الدلالية»[2].

إذ تتضافر هذه المستويات جاعلة بذلك علم الدلالة يلتقي والعلوم اللغوية.

وبالتالي فإن المحدثين حددوا أنواعا للدلالة وهي:الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية والدلالة النحوية[3] والدلالة المعجمية[4] والدلالة السياقية[5].

ولعل ما يهمنا في هذا المقام هي "الدلالة النحوية " حيث سنتعرض إليه بشيء من التفصيل وذلك حسب متطلبات البحث.

---

[1] المخطط من الباحثين معتمدا على ما ورد في: كتاب عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، بلا، ط، تونس: دار النهضة للنشر والتوزيع، 1986م، ص33.

[2] عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص33.

[3] ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص13, 14.

[4] ينظر، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص48.

[5] ينظر، تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، بلا، ط، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1994م، ص372.

ثانيا مفهوم الدلالة النحوية: أو علم الدلالة التركيبي[1]

(Gramatical Meaning or combinatorial semantics)

تناول العلماء قديما الدلالة النحوية معتمدين على النحو في تحليلهم وتفسيرهم لدلالات النصوص وكذا الكشف عن الخصائص التي تتسم بها التراكيب، وقد تقدم ذكر ثلة من هؤلاء العلماء وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل.

وكذلك بالنسبة للعرب المحدثين فقد تطرقوا لمفهوم الدلالة النحوية، إذ نجد منهم من يطلق عليها تسميه الوظائف النحوية أو المعاني النحوية[2] وآخرون يطلقون عليها اسم الدلالة التركيبية[3] ومجمل القول إنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام [4]:

أ- **الدلالة النحوية العامة:** والتي نتخذها من الجمل والأساليب[5].

ب- **الدلالة النحوية الخاصة:** وهي التي تعرف بالأبواب النحوية كباب الفاعل وباب المفعول والحال والتمييز [6].

ج- **مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة:**لضمان صحتها عند تركيبها لبيان المراد منها،كعلاقة الإسناد والتخصيص و(تحتها فروع) والنسبة فروع والتبعية و(تحتها فروع) وهذه العلاقات تعتبر قرائن معنوية على معاني الأبواب النحوية كالفاعلية والمفعولية[7].

وقد زادها فايز الداية إيضاحا حيث يقول: «إن الكلمة تكتسب تحديدا، وتبرز جزءا من الحياة الاجتماعية والفكرية عند ما تحل في موضوع نحوي معين في التركيب الاسنادي وعلاقاته الوظيفية: كالفاعلية والمفعولية والحالية والنفسية والإضافة والتمييز،الظرفية»[8].

---

[1] ينظر، أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط1 بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، 1413هـ, 1993م، ص33.

[2] ينظر، حلمي خليل، **الكلمة دراسة لغوية معجمية**، بلا، ط، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011م، ص62.

[3] ينظر، أحمد نعيم الكراعين، **علم الدلالة بين النظر والتطبيق**، ص99.

[4] تمام حسان، اللغة العربية **معناها ومبناها**، ص178.

[5] **المرجع نفسه**، ص178.

[6] ينظر، **المرجع نفسه**، ص178.

[7] تمام حسان، اللغة العربية **معناها ومبناها** ، ص178.

[8] فايز الداية، **علم الدلالة العربي**، ص21.

وهذا ما ذهب إليه تشومسكي من خلال إبراز العلاقات في البنية السطحية والبنية العميقة على إن الصوت والدلالة ضروريان حتى نحلل الجملة تحليلا دلاليا صحيحا، ويتم فهم الجملة من جملة العلاقات التي تربطها.

وقد أطلق أحمد نعيم الكراعين على الدلالة النحوية اسم"**الدلالة التركيبية**" ويعرفها بقوله: «الدلالة النحوية هي: النسب والعلاقات القائمة بين مواقع الكلمات في الجملة.»[1]

ومن هنا يتضح لنا أن الدلالة النحوية هي: «الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعا معينا في الجملة حسب قوانين اللغة، إذ أن كل كلمة في التركيب لابد أن تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها.»[2]

وبالتالي فإن للعلاقات النحوية داخل التركيب والخاضعة بدورها لنظام اللغة بالغ الأهمية لتحقيق المعنى النحوي؛ لأنه يعتبر نتاج ربط المعنى بعلم الدلالة، فالمعنى الدلالي بدوره يتضمن المعنى النحوي مع كيفية التركيب.

إذا فإن علم الدلالة علم حديث النشأة، وإن كانت بوادره بارزة مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولكن هذا لا يعني أن دراسة المعنى غير موجودة في الدراسات القديمة، بل على العكس تماما، فمنذ أن حصل وعي إنساني بالوجود، كان الاهتمام باللغة على وجه عام وبالدلالة على وجه خاص منذ القدم إلا أنه لم يبرز بهذا المصطلح وهذه التسمية، وهذا ما يذهب إليه أحمد مختار عمر: «لأن الطبيعة الحقيقية للغة يمكن فقط فهمها من خلال فهم المعنى.»[3]

ثالثا اللسانيات الوصفية في الثقافة العربية:

مع تطور الدراسات اللسانية في الغرب وقيامها على المبادئ التي أرساها دي سوسير (1857F. De. Saussure,1913م)،باعتباره أول من درس اللغة في ذاتها ولذاتها [4]، فجعل للدراسات الحديثة موضوعا وسيلة وغاية تمثلت في اللغة، فكانت نظرته لها نظرة وصفية بنيوية؛ حيث اعتمد المنهج الوصفي أساس الدراسة اللغوية و يرجع الفضل له في إرساء قواعده وأسسه[5].

---

(1) أحمد نعيم الكراعين، **علم الدلالة بين النظر والتطبيق**، ص98.

(2) زينب مديح جبارة النعيمي، **الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين**، 10، 9.

(3) أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص5.

(4) ينظر، محمود السعران، **علم اللغة**، ص 337.

(5) ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، بلا، ط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 2012، ص159.

ومنذ الاطلاع على محاضراته التي نشرها تلاميذه سنة 1916م، انتشر المنهج الوصفي ومبادئ هذا المنهج، فأدى ذلك على انتشار الدراسات اللغوية في العالم قاطبة ومست حتى العالم العربي أو الدراسات اللغوية العربية يشكل مخصوص، فأدى ذلك لظهور تيارات تجديدية في الوطن العربي تكابد «استئناف النظر في أعمال القدامى وبلوغ حقيقة المادة اللغوية على ضوء مناهج الدرس اللغوي الحديث في أوربا وأمريكا.»[1]

فأدى ذلك إلى مناظرة التراث مع التطور والحداثة حتى يكتسب خاصية العلمية وذلك من خلال الحركات التجديدية التي شهدها الوطن العربي، حتى يسترد هذا التراث لبريقه بحملة على المنظور الجديد من أجل تأسيس الحاضر والمستقبل على أصول التراث أو الماضي [2].

وحتى نتوصل إلى هذه الحركات المنادية بالتجديد، لابد أن نتطرق الى أبرز المحطات التي تبرز لنا البدايات الفعلية لاتصال العرب بالثقافة الغربية والأكثر احتمالا أن البدايات الأولى لهذا الاتصال تومئ بـ«الاتصال الفعلي بالحضارة الغربية في العصر الحديث وفي مصر بالتحديد،إذ برز التأثر بهذا الفكر في كتابات رفاعة الطهطاوي الذي دعا إلى إنشاء مجامع للغة العربية على غرار المجمع العلمي الفرنسي»[3].

فكان بذلك الطهطاوي أول العائدين من البعثات العلمية إلى فرنسا وأول فكر حامل للتجديد إلى الوطن العربي، وقد برز تأثره بالفكر الغربي أن ألف كتابا مخالفا للنحاة العربية وسمه بالتحفة المكتبية في تقريب العربية سنة 1873م[4].

وكان هدفه تسيير النحو للناشئة حيث حاول أن يقدم نصوصا للقارئ العربي يخالف به ما تعود عليه القارئ، فكان بذلك أول كتاب يخرج عن أمثلة العربية والتعقيدات التي اتهم بها النحو العربي.

---

[1] عبد المقصود محمد عبد المقصود، **دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006، ص55.

[2] ينظر، حافظ اسماعيلي العلوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي والكتابة**، ط1، بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 20009، ص131.

[3] فاطمة الهاشمي يكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي**، ط1, مصر: إيتراك للنشر والتوزيع, 2004, ص12.

[4] ينظر، **المرجع نفسه**، ص58.

وتبعه في ذلك إبراهيم مصطفى في سنة 1937م بكتاب عنونه بـ "إحياء النحو"، حيث عده العلماء كتاريخ فاصل بين الدراسات العربية القديمة والدراسات التي تدعو إلى التيسير والتجديد, إذ نادى بوجوب إعادة النظر في قواعد اللغة العربية وفي مبنى العربية ومعناها ودعا إلى فكرة تيسير النحو للناشئة ظنا منه أن أسلافنا من العلماء لم يعنوا به, وفي ذلك أوضح شوقي ضيف بقوله :«تعالت أصوات تدعو إلى تيسير النحو للناشئة، وكان في مقدمة السابقين إلى تلبيتها الأستاذ الجليل إبراهيم مصطفى، على نحو ما يتضح في كتاله إحياء النحو، وفيه يرى إن الجملة العربية تتكون من جزئين أساسيين هما المسند إليه المسند, وأن تختزل أبوابه الكثيرة في ثلاث أبواب كبيرة، وهي باب الضمة وعلم الإسناد, وباب الكسرة وعلم الإضافة، وباب الفتحة، وذهب أنها ليست علامة إعراب.»[1].

فأراد بذلك إبراهيم مصطفى أن يغير منهج ومبنى اللغة العربية حتى يخلص الناشئة والمتعلمين من جملة من التعقيدات، حيث يذهب إلى إن الإعراب يندرج في الضمة والكسرة[2]. يعني بذلك أن دلالة الحركة الإعرابية الضمة هي علم الإسناد يعني إنه موضع الفاعلية[3] يعني الفاعل والمبتدأ أو نائب الفاعل والخبر وخبر إن وأخواتها وغيرها مما يضم علم الإسناد من مرفوعات والكسرة عنده متعلقة بعلم الإضافة يعني المضاف وحروف الجر، و (الفتحة) عنده ليست علامة إعراب ولا هي دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد بها الكلمة كلما أمكن ذلك [4] إذ تعد بمثابة السكون في العامية.

إن ما أورده إبراهيم مصطفى لم يخرج عما قدمه النحاة القدامى وأراءهم في ذلك إلا أنه غير في المصطلحات، فالنحاة القدماء جعلوا من المسند والمسند إليه والفضلة هي الرابطة للعلاقات في الكلام العربي، كما تنبه البلاغيون إلى المسند والمسند إليه ودرسوا العناصر التي تشترك في المسند إليه ويعرضون للذكر والحذف والتقديم والتأخير وغيرها أما النحاة فهم يدرسون المعاني الأصلية والثابتة في التراكيب وهي تختلف عن علم المعاني. إذا فإبراهيم مصطفى جعل من الضمة والكسرة حركتي إعراب أساس.

---

[1] شوقي ضيف، **مجمع اللغة العربية في خمسين عاما** (1934م، 1984م)، ط1، مصر: مجمع اللغة العربية 1404هـ، 1984م، ص169.

[2] ينظر، إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، بلا، ط، القاهرة، مؤسسة هنداوي، 2014م، ص43.

[3] ينظر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، ص18.

[4] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، ص43.

فرغم أن جهودهم حول بناء نظرية نحوية جديدة إلا أن محاولاتهم التيسيرية لم تستطع تجاوز نحو الخليل وسيبويه، وهذا راجع للفكر العربي واحترامه للتراث، فكانت هذه بمثابة صعوبات تواجه عرض المناهج اللسانية الغربية أمام التراث ويمكن أن نرجع هذا إلى ما قاله حافظ إسماعيلي العلوي بأن اللسانيات الغربية «تعد شكل من أشكال الامبريالية العالمية لأنها تبقى جاهدة إلى تشجيع كل صوت يضرب على وتر الانسلاخ عن اللغة العربية الواحدة والثقافة العربية الأصيلة»[1].

وتعد عودة البعثات همزة وصل بين اللسانيات الغربية ولسانيات العربية، ومن هذا المنعرج بدأ تطبيق المنهج الوصفي على الدرس اللغوي العربي، فكيف شق طريقه إلى الدرس اللغوي؟

رابعا بروز المنهج الوصفي في الكتابات العربية الحديثة:

وإذا أردنا أن نستحضر اللسانيات الوصفية في الدراسات العربية، نستحضر الصلة التي انعقدت بين الجامعات المصرية والدرس اللساني الغربي منذ مطلع الأربعينيات، إذ ترتبط بنقل نتائج البحث اللساني الحديث وعودة الموفدين المصريين متحديين بذلك الأفكار اللسانية الغربية منهجا لهم وكان من العائدين من تخصصوا في اللسانيات أو في أحد فروعها، ومن تتلمذوا على يد فيرث J.R. FIRTH (1890-1960) في مدرسة لندن وبعد عودة هؤلاء تصدروا للتدريس والبحث اللغوي في الجامعات المصرية [2].

ولعل لحظة نشأة اللسانيات العربية هي تاريخ صدور أول كتاب تبنى صاحبه المناهج اللسانية العربية البنيوية، والتي اتضحت معه معالم الدراسات الوصفية هو كتاب الأصوات العربية لإبراهيم أنيس وذلك في سنة 1941م إذ يعد أو لمحاولة عربية لوصف أصوات العربية وصفا جديدا، افاد فيها من جهود القدماء والمحدثين كليهما.[3]

فكان بذلك كتاب إبراهيم أنيس فاتحه لعهد اللسانيات الوصفية في الكتابات العربية.

---

[1] حافظ اسماعيلي العلوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**، ص67.

[2] **المرجع نفسه** ، ص42.

[3] فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث**، ص32.

فكتابه دلالة الألفاظ (1958م) ركز فيه على عرض النظريات الدلالية الحديثة،إذ درس فيه علم الدلالة، كما ناقش فيه أنواع الدلالة اللغوية[1].

تعتبر الجهود اللغوية العربية القديمة والتي تأسست في إطار النظرية النحوية والتي تعتبر لغة واصفة متكاملة على جميع المستويات اللغوية سواء صوتية أو تركيبية، وسيركز البحث على إعادة وصف اللسانيين العرب المحدثين للمستوى التركيبي للغة العربية، كما يقول في ذلك محمود السعران أن«المعول في الدراسات النحوية عامة، انما على ما يؤديه الكلام من وظيفة، وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها»[2]

حيث شكل بذلك الإعراب مدار اهتمام النحويين منذ القدم بوصفه ظاهرة استمرت في اللغة العربية، حيث كانوا يهتمون بالكلمة باعتبارها أساسا للوحدة النحوية، وأهملوا مفهوم الجملة التي تمثل وحدة أساسية في المستوى التركيبي، لذا لا نجد مفهوما لها في التراث العربي إلا ما ورد عند البلاغيين العرب القدماء خاصة في مباحث علم المعاني، وهذا ما دعا الى الاهتمام بظاهرة الاعراب وكذا العوامل في محاولة جادة منهم تخليص النحو العربي منها [3].

فأراد بذلك إبراهيم أنيس إعادة وصف النظرية النحوية من خلال:

أ- نظرية الإعراب والعوامل:

عرض " إبراهيم أنيس " لموقفه من نظرية الإعراب في كتابه "من أسرار اللغة سنة1951م تحت عنوان كبير (قصة الإعراب) وكانت دراسته لهذه الظاهرة اللغوية إثباتا منه إنها«ليست ذات مدلول بل إنها لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن تقرأ خبرا صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره.»[4]

---

[1] ينظر، إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**، ص39.

[2] محمود السعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، ص233.

[3] ينظر، فاطمة الهاشمي يكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث**، ص137.

[4] حافظ اسماعيلي، **العلوي اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**، ص239، 240.

ومن هذا المنظور يرى أن الحركات الإعرابية ليست دلائل على المعاني وأن الأصل في الحركات هو لهدف صوتي غايته وصل الكلمات بعضها ببعض،وهذا يدل أن اللغة عنده ليست إعرابية إذ يعد الأصل فيها هو السكون، ومثال في ذلك: أن القراءات القرآنية أثناء الوقف تحذف الحركات الإعرابية وهذا ما نجده عند عمر وبن العلاء (70-154هـ)، وإن الحركات الإعرابية من نصب وجر لبعض الكلمات لا يغير في معناها.[1]

ودليله الآخر أن الإعراب بالحروف كالمثنى أو الجمع أو جمع المذكر السالم والأفعال الخمسة ما هو إلا لنطق لهجي نتيجته هو خلطهم بين لهجات عربية لقبائل مختلفة وهذا ما يطلق عليه النحاة إعرابا فباعتباره أن الإعراب قضية اختلقها النحاة [2].

وإن ما يحدد المعنى النحوي أو الوظائف النحوية حسب إبراهيم أنيس «كالفاعلية والمفعولية هو نظام الجملة ورتبة مكوناتها والسياق الذي يحيط بإسناد الجملة وظروف قولها.»[3]

وبالتالي فإن إبراهيم أنيس قد اعتمد قرينتي الرتبة و السياق في تحديده للمعنى النحوي، إذ يبدو في ذلك أنه أسهب في نقده للنظرية النحوية القديمة، والظاهر أنه متشبع بمبادئ النظريات الغربية، حتى أنه لم يراع لجهود العلماء القدامى، وأفقد الإعراب قيمته بعدما كانت مرموقة عندهم،باعتبار أن الإعراب ظاهرة لغوية متأصلة ومتجذرة في النحو العربي فهو يحد المعنى ويبين الدلالة النحوية، و يقوم بدور مهم في تعيين الوظائف النحوية و لا يتم ذلك إلا من خلال تمييز الحركات بين كلمة وأخرى إذ يقول في ذلك ابن جني :« الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم بلا شك أشرف من الخادم »[4].

ولا نعيب عن إبراهيم أنيس كل ما جاء به إذ تعد أنضج جهد قام به والمتمثل في إصداره لكتاب دلالة الألفاظ سنة 1958م، حيث يعد أبرز دراسة لغوية عربية أصلت لدرس علم الدلالة، حيث كان سراجا منيرا أضاء به درب الباحثين بعده،واشتغل هذا الكتاب على العديد من القضايا الدلالية ولعل أبرزها رصده لأنواع الدلالة اللغوية حيث قسمها إلى أربع أنواع للدلالة من بينها الدلالة النحوية والتي تعنى بنظام الجملة، فالمقصود بالدلالة النحوية عند إبراهيم أنيس؟ وما العوامل المؤثرة في إبراز ووضوح الدلالة؟

---

[1] ينظر، **المرجع نفسه**، ص240.

[2] ينظر، حافظ اسماعيلي العلوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**، ص241.

[3] **المرجع نفسه**، ص241

[4] ابن جني، الخصائص، ج2، ص221.

ب- الدلالة النحوية عند إبراهيم أنيس:

أعرب إبراهيم أنيس أن بيان الدلالة الكلية التي تتسق من خلالها الجملة، وتتآلف عناصرها والذي يشكل ملحظا أساسيا يستعان به ويعتمد عليه هو: الترتيب، حيث يقول في الدلالة النحوية:«يحتم نظام الجملة العربية أو هندستها ترتيبا خاصا لو اختل أصبح من العسير أن يفهم المراد منها "[1].

ودليله على ذلك إيراده للمثال التالي: لا تصدقه، فهو كذاب، هل يعقل أن تنضخ العين بالنفط في وسط الصحراء بعد ثوان، ولما يختل نظام هذه الجملة إذ تصبح: «ولا تصدقه في وسط الصحراء فهو هل يعقل في ثوان أن النفط كذاب العين تنضخ»[2] وبالتالي فإن نظام الجملة يفقد اتساقه بتغير مواقع الكلمات لعدم مراعاة الدلالة النحوية، إذ الجملة الثانية قد اختل نظامها لتغير الوظيفة النحوية للكلمات داخل التركيب والذي يؤول إلى تغير المعنى.

وعليه فإن الدلالة النحوية عند إبراهيم أنيس أو المعنى النحوي لا يتجلى إلا عن طريق الترتيب والتآلف بين الكلمات في التركيب، وإذا انعدم هذا الترتيب ينعدم المعنى في الجملة وتختل. إذا فالجملة عنده في أقصر صورها وأطولها مكونة من ألفاظ مرتبة في نسق معين، «إذ تتركب من ألفاظ هي مواد البناء التي يلجأ إليها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر، يرتب بينها وينظم ويستخرج لنا من هذا النظام كلاما مفهوما، نطمئن إليه ولا نرى فيه خروجا عما ألفناه في تجارب سابقة.»[3]

وإن ما يميز المعاني النحوية حسب اعتقاد إبراهيم أنيس هو النظام الذي تحتكم إليه الجملة العربية، إضافة الى السياق، وظروف ملابسات الكلام حيث يقول: «أما الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب مرجعه أمران، أولهما: نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية.وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف ملابسات إذ إن الباحث في نحو لغة من اللغات يعنى كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض ويحاول التعرف على مواضع الفعل منها ومواضع الفاعل والمفعول، ثم مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر أساسية»[4].

---

[1] إبراهيم أنيس، **دلالة الالفاظ**، ص38.

[2] **المرجع نفسه**، ص44, 48.

[3] إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط3، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1966، ص262.

[4] **المرجع نفسه**، ص228.

إذن فالمعني حسب إبراهيم أنيس مرتبط أشد الارتباط بنظام الجملة وموقع هذه المعاني النحوية في تلك الجملة والسياق الذي يرد فيه الكلام، فهاتين الضميمتين هما اللتان تساعدان على إيراد وتحديد معنى الفاعلية والمفعولية وغيرها.

لكن لا يمكننا الجزم بأن الفاعل والمفعول به في الجملة العربية لهما موضع واحد لا يحيد عنه إذ تتغير المواضع أثناء التقديم والتأخير إذ يرد الفاعل مبتدأ أو ضميرا أو مستترا،فنظام الجملة يتسم بالمرونة في التركيب وفي ذلك يقول فندريس: «والمرونة من أروع صفات اللغة العربية، وأكثرها فائدة في طواعية اللغة للشاعر والأديب»[1]؛ لأن الإعراب يقدم للغة العربية الحرية في مواضيع الكلمات داخل الجملة اذ مواقع الكلمات تسهم في إيراد المعاني النحوية.

فإبراهيم أنيس يعتبر أن الموقع هو الذي يحفظ نظام الجملة، وما يحدد المعنى النحوي عنده إضافة إلى الموقع هو: ظروف وملابسات القول،إذ يعتمد عليهما لإيضاح المعاني النحوية. لكن نظام الجملة في النحو العربي عند القدماء هو المتحكم في الترابط بين أجزائه، إضافة إلى بيانه للمعنى من خلال العلامات الإعرابية أو الحركات مما يجعل فيه خاصية المرونة والاستبدال بين العناصر اللغوية. أما إبراهيم أنيس يجعل من العلامات الإعرابية أداة توصل الكلمات بعضها ببعض فجعل منها ضرورة صوتية لا أكثر.

فهو يلتقي مع قطرب بن المستنير(206هـ) الذي يرفض فكرة الإعراب وجعل الحركات الإعرابية لوصل الكلمات والتخفيف على اللسان، ومنع التقاء الساكنين، وإن هذه الحركات وضعت من أجل التوسع في الكلام.[2]

فأهمل بذلك إبراهيم أنيس وقطرب الغرض من الإعراب،باعتباره الجالب للمعنى وهو ضابط معين وأساس في إيضاح وإظهار المعاني، كما يعد أيضا مسألة جوهرية في الوصف الأول للغة العربية، إذ تعد من قرائن المعنى النحوي.

وما نلاحظه من خلال ما سبق أن إبراهيم أنيس، وما قدمه كنقد للنحو العربي التراثي أنه كان متأثرا بصاحب نظرية السياق، وذلك لاعتماده السياق كعنصر أساس ليبين عن المعنى وذلك من خلال

---

[1] فندريس، **اللغة**، ص187.

[2] ينظر، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70، 71.

تسييقيه للعناصر اللغوية، والرائد لهذه الفكرة هو العالم الإنجليزي " **فيرث** " (J.R. FIRTH) (1890-1960)، ولعل أهم ما قدمه فيرث في مجال الوظيفية هو ما أطلق عليه " سياق الحال Context ofsituation " وهو عند الغربيين جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي من شخصية المتكلم والسامع والظواهر الاجتماعية المحيطة باللغة والمرتبطة بها[1]. وإلى جانب هذا نجد أن فيرث هو الأخر قد تأثر بالعالم الأنثروبولوجي مالينوفسكي (Malinowski) " فكلاهما مهتم بتحديد المعنى بموجب السياق الذي تستعمل فيه اللغة "[2].

وإذا أردنا أن نستشف معالم هذه النظرية في الدرس اللساني العربي الحديث تشرئب الأعناق إلى شيخ اللغويين **تمام حسان** الذي أعتبر من أبرز المتأثرين بنظرية السياق الاجتماعي أو كما أطلق عليها مالينوفسكي سياق الحال كما تقدم ذكره، وذلك من خلال كتابه اللغة العربية بين المعيارية والوصفية سنة 1958م، إذ يعد هذا الكتاب من الكتب النظرية التي قدمت المنهج الوصفي للفكر اللغوي العربي الحديث بصورة أدق وأشمل من عبد الرحمن أيوب، إذ يصف الدراسات النحوية العربية القديمة بالتقليدية ويصفها تمام بالمعيارية " prescriptive " وهو مصطلح مستمد من الفكر اللغوي العربي في مقابل الوصفية " Descriptive"[3].

حيث توجه ببحثه صوب تطبيقه للمنهج الذي أتى به معتمدا في ذلك على نقده للتراث اللغوي العربي الذي وصفه بالمعيارية وفي ذلك يقول: «فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة.»[4]

ومن هذا فقد وجد الدرس اللغوي العربي التراثي نفسه أمام منهج جديد اتخذه واستقاه تمام حسان من الفكر اللغوي الغربي الحديث.

فهم بتطبيق النظرية اللسانية الغربية الحديثة على اللغة العربية وذلك من (خلال كتاب اللغة العربية معناها ومبناها سنة 1973)، فكان كتابه هذا قد تمخض عن طول نظر في المناهج الغربية

---

(1) ينظر، عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، إش: نهاد الموسى، رسالة دكتوراه، تح: لغة عربيه وأذابها، الجامعة الأردنية، الأردن: 1992، ص 305.

(2) بالمر، **علم الدلالة**، تر: مجيد الماشطة، بلا، ط، بغداد: الجامعة المستنصرية، 1985، ص61.

(3) ينظر، عبد المقصود محمد عبد المقصود، **دراسة البنية الصرفية**، ص68، 69.

(4) تمام حسان، **اللغة العربية بين المعيارية والوصفية**، ط4، القاهرة: عالم الكتب، 2000، 2001م، ص11.

وخاصة المنهج الوصفي البنيوي، فكان بذلك خلاصة أفكاره وأراءه ويؤكد ذلك قوله: «هذا الكتاب هو نتاج زمن طويل من إعمال الفكر ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة»[1]

فكان مجال بحثه في هذا الكتابهو:

- اللغة العربية الفصحى بكل فروعها.

- لابد أن يكون المعنى هو حجر الأساس في هذا الكتاب.

فوصفية تمام تشيد بالمعنى وتعطيه أهمية بالغة عكس دعاة الوصفية من مثل عبد الرحمن أيوب وغيرهم كثير،إذ كانت وصفيتهم شكلية دون الاحتكام للمعنى، وانطلق في وصفيته من مبدأ اجتماعية اللغة متأثر بطرحه لهذا المبدأ بأستاذه فيرث الذي ينادي باجتماعية اللغة.[2]

أو كما يسميه مالينوفسكي بسياق الحال وفي ذلك يقول محمد صلاح الدين الشريف: «وإن ما استشهدنا به من كتابه، لدليل على أن ما ذهب إليه في المعنى شبيه بما يذهب إليه أصحاب المدرسة اللغوية التي ترى الدلالة مكتملة إلا بالسياق الاجتماعي يصحبها ويحدد ما فيها،وهو ما يسميه تمام **(بالمقام)** ويقابله **(بالمقال)** الذي هو السياق اللغوي الصرف الجامع للمعاني الوظيفية والمعجمية.»[3]

فقد أخذ مصطلحي المقام والمقال من البلاغة على أساس أن علم المعاني هو قمة الدراسات النحوية، فكان عرضه لآراء القدماء في المعنى إلا من أجل مصطلح المقام باعتبار أن هذا الأخير يقف على دراسة الدلالة في سياقها الاجتماعي،إضافة إلى انتمائه لمدرسة لغويه غايتها المعنى هي مدرسة فيرث « فإن كان صحيحا ما رأيناه من اتصال الكاتب بآراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو العربي القديم وصفه وتحليله، ومن البلاغة اهتمامها بالنظم : ساكبا هذا كله في قالب واحد متبعا في عمله مبادئ مصدرها مدرسه لندن، معتنقا في دراسته هذه للعربية نظرية اللندنيين في الدلالة وهو موقفهم

---

(1) تمام حسان، **اللغة العربية بين المعيارية والوصفية** ، ص7.

(2) ينظر، عبد المقصود محمد عبد المقصود، **دراسة البنية الصرفية**، ص69, 70.

(3) محمد صلاح الدين الشريف، **النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان " اللغة العربية، معناها ومبناها** " حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجامعة التونسية، تونس: ع17، 1979، ص200.

المعارض للمدرسة البنوية الشكلية التي سادت الدراسات الانجليزية في الولايات المتحدة والتي عزلت المعنى وأهميته »[1].

فقد تجاوز بذلك تمام حسان من اعتمدوا الشكلية وربطوها بالدلالة، فكانت دعوته واضحة ناح السياق واستثماره في التراث اللغوي القديم وإعادة هيكلته وجدولته معتمدا في ذلك على اراء فيرث في دراسة المعنى.

حيث كان المقصود بالمعنى عند فيرث هو: «مجموعة من الخصائص والمميزات اللغوية للحدث المدروس، وهذه الخصائص لا تدرس دفعه واحدة، بل لابد من تناولها على مراحل أو مستويات مختلفة.»[2]

فالمعنى عند فيرث يكمن في إبراز مجموعة من الوظائف اللغوية المركبة من وظائف صوتية وصرفية ومعجمية ونحوية ودلالية، ثم تتولى هذه العناصر إبراز المعنى الاجتماعي وذلك بجواز استعمالها – الكلمة – في سياقات متعددة.[3]

ويعد كتاب اللغة العربية معناها ومبناها أول كتاب في الوطن العربي أدخل آليات المنهج الوصفي على اللغة العربية،أو ما يعرف بالمنهج الوصفي البنوي في إطاره العام فبرز بذلك المنهج الوظيفي السياقي بوجه عام، وما أعني هنا نظرية فيرث السياقية مطبقا ذلك على كل مستويات اللغة العربية ويقول في ذلك: «والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»[4].

ففتح بذلك على التراث آفاقا جديدة له ليساير الدرس اللغوي الحديث.

حيث انطلق في دراسته للغة من المعنى وصولا إليه، فجعل من المعنى موضوعا خاصا باللغة وربطه بالمبنى،كما يربط في دراسته بين الشكل والوظيفة وفي ذلك يقول :« لابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفيه ارتباطه بأشكال التعبير

---

[1] المرجع **نفسه**، ص 201، 202.

[2] ستيفن أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، تع: كمال محمد بشير، بلا، ط، النيرة: مكتبة الشباب، 1975م، ص 67.

[3] ينظر، ستيفن أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، ص 67, 68.

[4] تمام حسان، اللغة العربية، **معناها مبناها**، ص10.

المختلفة،فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات الى الصرف إلى النحو إلى المعجم فالدلالة .»[1]

فلقد تجاوز بذلك **تمام حسان** ما قدمه القدماء باعتباره أن دراستهم لا تحتكم للمنهج الوصفي لأنها لا تبت للمعنى بصلة، فحاول بذلك إعادة وصف قواعد اللغة العربية، فكانت بذلك أجرأ محاولة هي التي قام بها **تمام حسان**،حيث نجده في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها صاحب أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر[2].

وذلك بضم دراسته للمنهج الوصفي، فكان بذلك دقيق المنهج وواضح الهدف وكانت آراءه صورة واضحة المعالم، وذلك في التقاء الفكر العربي الأصيل بالنظريات النحوية الغربية الحديثة من خلال نقده للتراث اللغوي العربي، من أجل غاية علمية تتمحور ضمن تأسيس نظرية نحوية عربية حديثة، وسميت **بنظرية القرائن النحوية** أو كما يسميها البعض **بنظرية تضافر القرائن**، فحملت بذلك مؤلفاته بين دفتيها احتضان لنظرية لسانية عربية متكاملة ورائدة.

خامسا نظرية القرائن النحوية:

نادى **تمام حسان** بأن اللغة العربية نظام يتألف من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من العلاقات التي ترتبط ارتباطا إيجابيا والفروق (القيم الخلافية) التي تربط سلبيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني، حيث يتألف النظام اللغوي عند **تمام حسان** من ثلاث أنظمة: النظام الصوتي (حروف)،النظام الصرفي،والنظام النحوي(يعتمد الإحاطة بهذين النوعين)، حتى يعبر عن علاقاته السياقية [3]. وسنفصل الحديث عن النظام النحوي فيما يأتي:

يرتكز النظام النحوي كما أدرج **تمام حسان** على النظام الصوتي والصرفي فاللغة عنده يعتبرها منظمة كبرى مكونة من أنظمة، حيث تجعل هذه الأنظمة تترابط في مسرح الاستعمال اللغوي، حيث يستحيل الفصل بينها إلا صناعة أو لأغراض التحليل فقط.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 9.

[2] **المرجع نفسه** ص10.

[3] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية، **معناها مبناها**، ص34.

[4] ينظر، **المرجع نفسه**، ص37، 38.

ويقوم النظام النحوي حسب **تمام حسان** على المرتكزات التالية [1]:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء (جمل وأساليب).

2- مجموعة المعاني النحوية الخاصة كمعاني الأبواب (الفاعلية والمفعولية...).

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة وهي القرائن المعنوية.

4- وهو ما يقدمه علماء الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب.

5- مجموعة القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق كأن نرى الخبر في مقابل الإنشاء وغيرها.

والأنظمة السالفة الذكر (صوتي،صرفي،نحوي) هي وظائف أو معاني وظيفيه تؤديها المباني التي تشمل عليها، وهذا المعنى الذي تدل عليه المباني يسمى بالمعنى الوظيفي Functionalmeaningوالمعنى المعجمي للكلمة Lexical meaning ثم المعنى الدلالي Semanticmeaningأو المعنى المقامي Contextuelmeaning.[2] ومن هذا المنطلق كان لزاما الأخذ بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية لتحديد المعنى.

وقد أضاف بعض الدارسين أن تمام حسان قد أضاف بعض التجديد وذلك باستيعابه للتراث النحوي والبلاغي ومحاولة الربط بينهما وبين الأفكار الحديثة، حيث مزج بين بما جاء في النظام النحوي من أبواب نحوية، وكذا معطيات علم المعاني وما يرد فيها من أساليب [3].

وصفوة القول إن محاولة **تمام حسان**«أعطت للنحو مفهومه، ومكانه الصحيح ضمن أنظمة اللغة العربية،إذ لم يعد علما مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، ولا علما خاصا بدراسة الأبواب أو ما يسميه تمام (القرائن *المعنوية الخاصة*) وهي الغالبة على منهج النحاة الأقدمين في دراسة النحو، فقد أصبح نظاما يحاول ذلك كله، ويتعداه إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوي من حيث

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية، **معناها مبناها** ، ص36 ، 37.

[2] **المرجع نفسه** تمام حسان ، ص39.

[3] ينظر، محمد صلاح الشريف، **النظام اللغوي بين الشكل والمعنى**، ص 214.

بناؤه وفهم مدلوله معا، وهو (التعليق) الذي يتمثل في العلاقات السياقية والقرائية اللفظية والقرائن الحالية أو المقامية.»[1]

يتبين من خلال ما سبق أن تمام **حسان** جعل من مفهوم النحو واسع النطاق وليس محصورا في دائرة الإعراب فقط، بل ربطه بالسياق وجعل لكل مبنى مكان ووظيفة خاصة وذلك بتظافر القرائن بنوعيها.

وأقر **تمام حسان** أن مستعمل اللغة يستطيع أن يعرب نصا هرائيا ليس له معنى، ولا دلالة، فقال بيتا من الشعر:

" **قاص التجين شحالة بتريسه الـ**

فاخيفلم يستف بطاسيه البري "

فقد اشتمل هذا النسق النطقي الهرائي على حروف العربية والمحافظة على إدغام ما تماثل أو تقارب من هذه الحروف على الطريقة العربية، وتقليد المباني الصرفية العربية سواء مباني التقسيم أو التصريف أو القرائن والمحافظة على مظهر العلامات النحوية، مع تجاهل الاعتبارات المعجمية فنجعل مباني التي اخترناها محققه بألفاظ هرائية لا معنى لها في المعجم، ولا يكون هذا النسق النطقي جملة عربية بأي صورة من صور الجملة وهذه هي الشروط التي حددها لهذا النسق النطقي ليبين أهمية المعنى عموما وأهمية المعنى النحوي خصوصا، ويقول يمكننا أن نعربه :

قاص: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحالة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر[2]. حتى تمام إعراب البيت.

---

[1] عبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية**، ط1، الكويت: دار القلم، 1406هـ، 1985م، ص176.

[2] ينظر، تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 184، 183.

يتبين من خلال ما سبق أن للإعراب علاقة وطيدة بالمعنى الوظيفي، وبالتالي فالإعراب فرع للمعنى الوظيفي، حيث كان الإعراب الكامل معتمدا على دور التحليل اللغوي أو ما يعرف بالمعنى الوظيفي؛ فهذا المعنى يحدد الفهم صوتيا؛ من حيث أن الحرف مقابل استبدالي، وصرفيا؛ من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويا؛ من حيث العلاقة السياقية التي تحدد لنا ترابط المباني، والتي حققتها العلامات في سياق النص.[1]

وحري بالبيان أن **تمام حسان** بنى منهجه على فكرة التعليق مقتفيا بذلك أثر عبد القاهر الجرجاني حيث يرى إن «الكشف عن قرينة التعليق هو الغاية الكبرى في التحليل الإعرابي لأنها أم القرائن»[2].

فقد ذهب إلى ما ذهب إليه الجرجاني على أقوى احتمال إن التعليق: «هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وإن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق مع تفسير العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية.»[3]

وتعتبر كلمة تعليق تعريب بمعنى التأصل والتأصيل لمفهوم ألسني حديث هو: العلاقات السياقيةSyntagmatic Nations .[4]

ويقول في ذلك: «لابد لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما: العلاقات السياقية والثاني القرائن اللفظية.»[5]

فتمام **حسان** قد اعتمد في دراسته على: " **فكرة التعليق النحوي** "التي تأثر بها عند الجرجاني،ومقتفيا متأثرا بأستاذه فيرث الذي أقام نظريته على العلاقات السياقية، فربط بين هذين الفكرين فتمخض عنه ما يطلق عليه "**بسياق الحال**"، أو ما يعرف بالمقامية، فالسياق اللغوي أو ما يعرف بالمقالية، ومنه فقد اكتملت عنده الرؤية لتبنيه المنهج الوصفي الوظيفي، فاهتم بذلك **تمام حسان**

---

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص184.

[2] **المرجع نفسه**، ص189.

[3] ينظر، **المرجع نفسه** ، ص 189.

[4] ينظر، محمد صلاح الدين الشريف، **النظام اللغوي بين الشكل والمعنى**، ص 216.

[5] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص186.

بفكرة التعليق وتضافر القرائن المعينة على إدراكها، إذ يقول :« ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي: ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح (التعليق)، وقد كتب دراسته الجادة في كتابه (دلائل الإعجاز) تحت عنوان النظم»[1]؛ فكان المعنى عند **تمام حسان** ينطوي تحت مسمى المعنى الدلالي وينقسم إلى:[2]

1- المعنى **المقالي أو ما يعرف السياق اللغوي:** ويضم هو الآخر نوعين:

أ- **المعنى الوظيفي:** ويضم معنى ووظيفة المباني على مستوى الأنظمة من نظام صوتي وصرفي ونحوي.

ب- **المعنى المعجمي:** ويندرج إزاء معنى الكلمة المفردة كما هي المعاجم.

2- **المعنى المقامي أو ما يعرف بسياق الحال:** وهو نتيجة لكل مقام مقال إذ يشتمل هذا النوع على القرائن الحالية والظروف المحيطة بالمقال.

وجدير بالذكر إن **تمام حسان** قد نقد بذلك القدماء في اعتمادهم قرينة واحدة لإيراد المعنى ألا وهي الإعراب. فدعا بذلك لإقامة بديل لنظرية العامل تكمن في نظريه تظافر القرائن؛ وذلك بإنشاء علاقات نحوية لإنشاء المعنى بواسطة ما يعرف بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، وإن التعليق الذي استلهمه من الجرجاني كافي للقضاء على خرافه العامل، وقبل أن نعرج على بيان هاته القرائن لا بأس أن ندرج مفهوم القرينة في العرفين اللغوي والاصطلاحي.

أ. **مفهوم القرينة:**

- **لغة:** هي من الفعل (قرن)، وقرنت الشيء أقرنه قرنا؛أي شدته إلى الشيء، ولعل ما يستوقفنا أثناء الاطلاع على المعاجم العربية، مجموع الدلالات التي توزعت عليها دلالة الفعل (قرن)

---

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص186.

[2] **المرجع نفسه**، ص186، 187.

فهي بمعنى المصاحبة، فالقرنية هي الزوجة وقرينة الرجل امرأته وهي النفس، والناقة تشد إلى أخرى والقرين هو المصاحب والذي يقارنك فصرت له قرينا أي مطيقا.[1]

إذن فالملازمة أو التلازم مقرون بمعاني ودلالات القرينة إضافة إلى المصاحبة.

- **اصطلاحا:** يورد الشريف الجرجاني مفهوم القرينة اصطلاحا بقوله: «هي أمر يشير إلى المطلوب»[2]، ومنه فهي كل ما يشمل إلى لفظ أو معنى المقصود والمراد. فتكون بذلك القرينة هي دال والمقصود منها مدلول فيلتقي بذلك المعنى المعجمي للقرينة مع المفهوم الاصطلاحي وذلك في أنها تعتبر مصاحبة للمعنى المراد وملازمة له وذلك لوجود قرينة دالة على المعنى.

ويقسم علماء العربية القرينة إلى: قرينة لفظية وحالية ومعنوية ويقول الجرجاني عنها: والقرينة إما حالية أو معنوية أو لفظية نحو:" ضرب موسى عيسى " و "ضرب من في الدار على السطح ", فإن الإعراب والقرينة منتف فيه بخلاف، فإن في الأول قرينة لفظية، وفي الثاني قرينة حالية.[3]باعتبار أن اللفظية والمعنوية تابعة للمقال والحالية مقامية فكان تحديدهم لهذه القرائن من أجل تخصيص الدلالة.

ولم يخرج المحدثون عن ما جاء عند القدماء؛ حيث عد تمام حسان من الأوائل الذي وضعوا وأعادوا جدولة النحو العربي في إطار فكرته (نظرية تظافر القرائن) وقد بنى فكرته هذه من خلال التراث النحوي العربي الذي استعمل مصطلح القرينة، وإلمامه بهاو بنظرية النظم، وكذا تشبعه بمناهج الدرس اللغوي الحديث بدءا من دوسوسير إلى غاية نحو النص، وكان بذلك التعليق في رأيه ورأي الجرجاني هو بيان المعاني النحوية عن طريق إنشاء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، كما ذكرنا آنفا إن التعليق فكرة مركزية في النحو العربي،على حد قول تمام :« والغاية التي نسعى إليها دراسة النحو

---

[1] ينظر، الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ج3، 1424هـ، 2003م، ص 383.

[2] الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص146.

[3] الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص146.

هي أن ننظر في العلاقات لنفهم بها النص ولا يمكن النظر إليها إلا من خلال القرائن بنوعيها المعنوي واللفظي.»[1]

فصارت بذلك القرائن بنوعيها اللفظي والمعنوي معينة على إدراك العلاقات القائمة في التركيب لإنشاء المعاني النحوية وهي تغني عن القول بفكرة العامل النحوي ويكون الكشف عن هذه العلاقات بالتحليل النحوي، وسندرج رسما تخطيطيا للقرائن بنوعيها.

وهذا المخطط يبين التشابك بين معاني النحو الخاصة ومعاني النحو العامة وهذا التشابك يتم عن طريق العلاقات السياقية (القرائن المعنوية)

إن الغاية من التأمل في النص هي فهمه والوسيلة إلى ذلك هو التدبر في العلامات المصاحبة سواء أكانت مكتوبة أو منطوقة، وذلك للانطلاق من المبنى وصولا للمبنى فلا يحتاج هذا لجهد كبير؛ لأنها تعتمد على الحس والإدراك، ولكن الشيء الأكثر صعوبة هو الانتقال من المبنى إلى المعنى فيحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية والتي يصدق أننطلق عليها بالقرائن المقالية لأنهما تؤخذان من المقال وليس المقام[2].

---

[1] تمام حسان، **القرائن النحوية وإطراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي**، اللسان العربي، مكتب التنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المملكة العربية، م11، ج1، 1974، ص 38.

[2] ينظر، تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 191.

وفيما يلي تخطيط القرائن النحوية:[1]

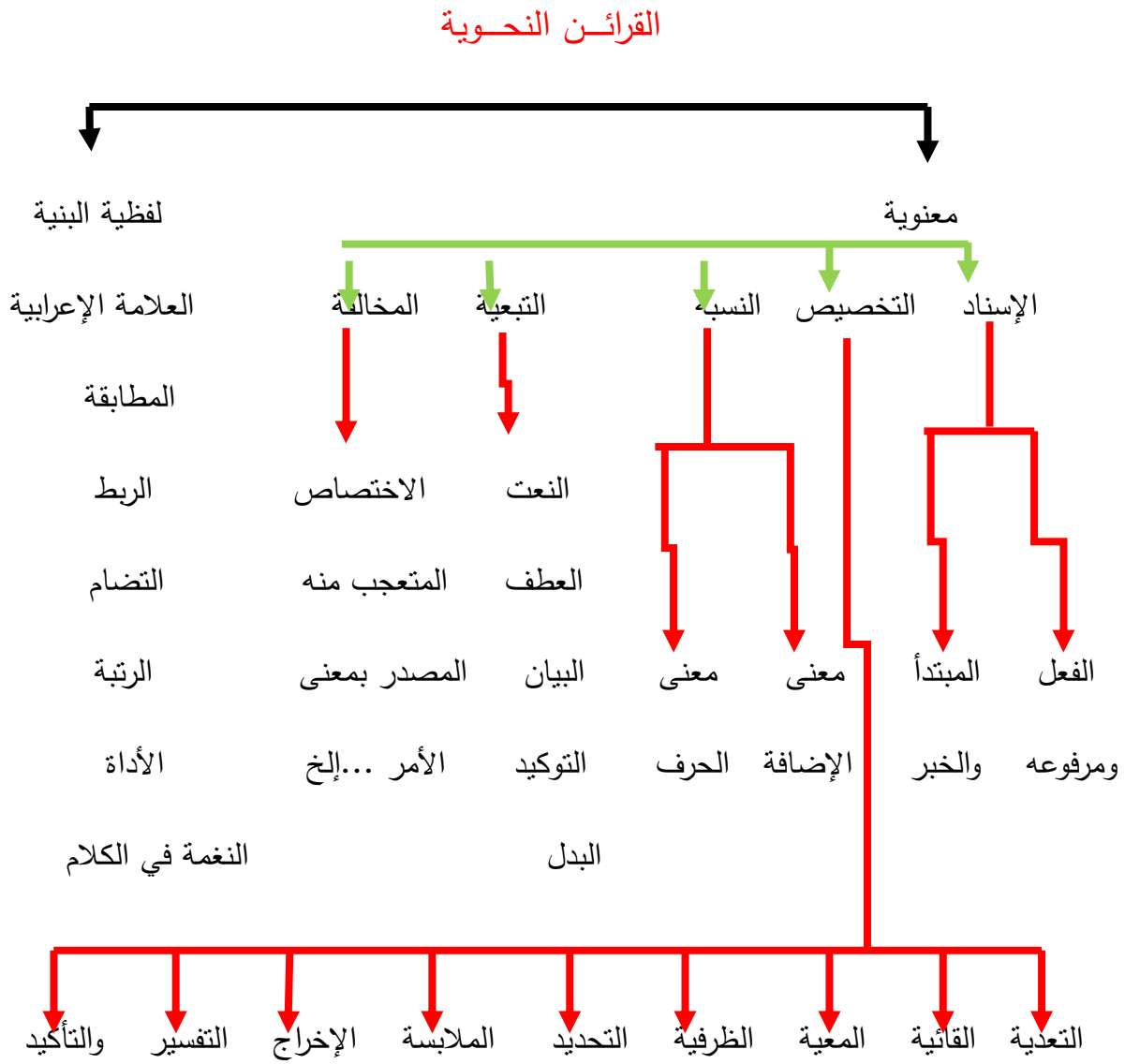

لتكون بذلك القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية التي تفيد في تحديد المعنى النحوي وتشمل[2]:

أ. علاقة الإسناد: وهي التي تربط بين المبتدأ والخبر وبين الفعل وفاعله أو نائبه.

ب. علاقة التخصيص: هي علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها وهي كما يلي:

---

[1] تمام حسان، **القرائن النحوية**، ص41.

[2] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 191، 192، 194.

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
1- التعدية	المفعول به
2- الغائية (وهي تشمل غائية العلة وغائية المدى)	المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن ...إلخ
3- المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
4- الظرفية	المفعول فيه
5- التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
6- الملابسة	الحال
7- التفسير	التمييز
8- الإخراج	الاستثناء
9- المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

وتعد هذه قرائن خاصة تشملها قرينة كبرى هي قرينة التخصيص، وهذه القرائن المتفرعة عنها تهم كل واحدة منها في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه المعنى الذي تدل عليه.

أما فيما يخص القرائن اللفظية فقد وضحت من خلال المخطط السالف الذكر، وتعد هذه القرائن أن لها دورا مهما في إيراد الأبواب النحوية والتعرف عليها، كما تعتبر من قرائن فهم القرائن المعنوية فيكون بذلك المعرب أقل خطأ لما يهتدي بها إلى الإعراب الصحيح[1]. وتشمل هذه القرينة ما يلي:

أ. **العلامة الإعرابية:** تعد العلامة الإعرابية أوفر حظا من القرائن، وذلك في اهتمام النحاة إذ جعلوا الإعراب نظرية بأكملها وسمت بنظرية العامل.« ومن اللافت للنظر أن العلامة الإعرابية لا تعني وجود العامل النحوي عند تمام حسان، فقد ألغى العامل وانتظمت العلامة في

[1] تمام حسان، القرائن النحوية، ص46.

سلسلة القرائن المكلفة بالبحث عن المعنى، فهي ترتبط بالتركيب إلا من جهة المعنى، وبهذا يكون قد حول أول مسار للنحو العربي، وهو العلامة الإعرابية من الاتجاه الشكلي إلى الاتجاه المعنوي، حيث أبعدها عن التفسير السطحي الذي وضعه فيها النحاة، فهذا التحويل لإخراج النحو من المنهج المعياري إلى المنهج الوصفي الذي اتسمت به الدراسات العربية الأولى ودعت إليه الدراسات الحديثة.»[1]

وبالتالي فإن العلامة الإعرابية وحدها بالنسبة **لتمام حسان** لا تعيين على إبراز المعنى فلا قيمة لها دون تضافر القرائن، وإن العامل النحوي ليس إلا تفكيرا سطحي وتقليدا أعمى، وفي ذلك يقول **تمام:** «بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف»[2].

وبالتالي فإن العلامة الإعرابية غير كافية وحدها لتحديد المعنى فلابد من التوجه بالنحو صوب الدراسات الوصفية، والقضاء على خرافة العامل التي شابها ولامسها القصور ويوضح ذلك **تمام حسان بقوله:**«وإذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنوييها ولفظييها، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام.»[3]

ب.الرتبة:

إن رأي **تمام حسان** في الرتبة هو رأي عبد القاهر الجرجاني حين صاغ اصطلاحه (الترتيب)، وقصد به دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب؛أي إنها دراسة تتم في نطاقين **الأول:** مجاله حرية الرتبة حرية مطلقة، و**الثاني:** مجال الرتبة غير المحفوظة، وبالتالي لا يتناول التقديم والتأخير مجال **الرتبة المحفوظة** في النحو؛ لأنها لو اختلت لاختل التركيب، لتكون بذلك ضمن القرينة اللفظية التي تحدد معنى الأبواب، ومن هذه الرتب المحفوظة في النحو العربي:أن يتقدم

---

(1) دليله مازوز، **الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية**، إش: محمد خان ومنصف عاشور، رسالة دكتوراه، علوم اللسان، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007, 2008، ص269.

(2) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص205.

(3) المرجع نفسه، ص232.

الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، وكذا تقدم حرف الجر على المجرور، والفعل على الفاعل.[1]

لتصبح بذلك الرتبة المحفوظة محفوظة؛ إذا اقتضى ذلك المعنى أو المبنى وإذا لم يقتضي أحدهما حفظ الرتبة يكون هناك حرية التقديم والتأخير.[2]

أما الرتبة غير المحفوظة في النحو هي: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، والرتبة غير المحفوظة هي رتبة قد تهدر إذا أُمن اللبس،أو اقتضى السياق تخلفها، ولكنها تحفظ إذا توقف المعنى عليها أو اقتضى السياق الاحتفاظ بها.[3]

وتكون بذلك قرينة الرتبة من القرائن المتظافرة على تعيين معنى الباب النحوي، وتحديد معالمه، فقرينة الرتبة عند **تمام حسان** نوعين رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة وفي ذلك تخطيط يبين الرتبة.

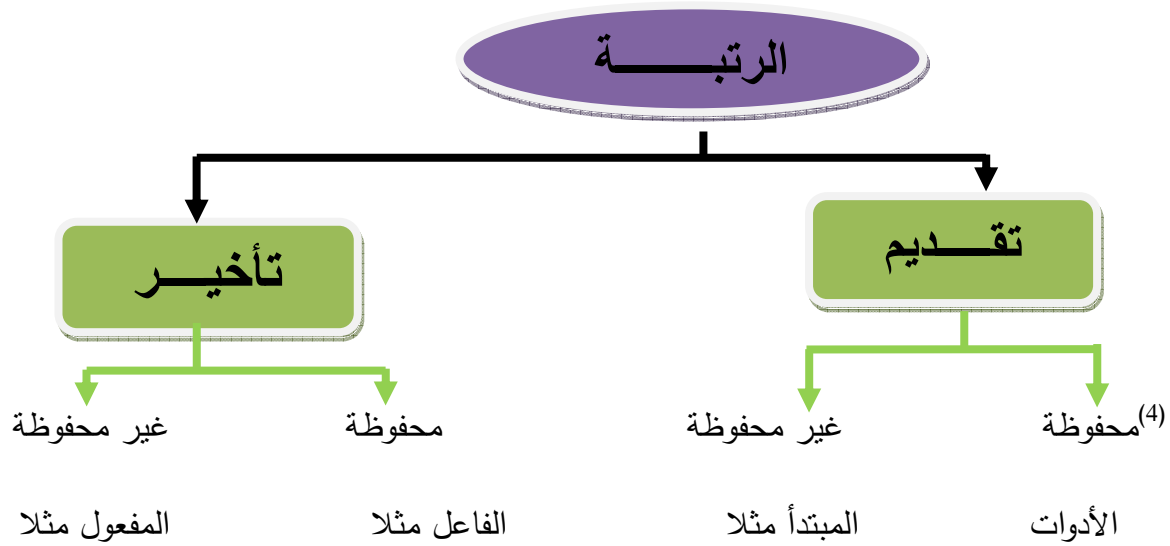

[4]

---

[1] ينظر، تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص207.

[2] ينظر، تمام حسان، **القرائن النحوية**، ص50.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص50.

[4] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص208.

وصفوة القول إن **تمام حسان** جعل من القرائن المعنوية واللفظية مسمى هو (التعليق)، مقتفيا في ذلك فكر عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم، وذلك في مزاوجة النظام النحوي مع علم المعاني، فتظافر القرائن يكون المعنى النحوي.

ويضرب لنا **تمام حسان** مثالا يبين لنا فيه تضافر القرائن الدالة على الإعراب فيما يأتي [1]:

الجملة (زيد قائم)

تعرب بناء على فكرة القرائن الدالة على الإعراب على النحو التالي:

زيد ← مبتدأ ← لأنه اسم ← قرينة لفظية (البنية).

لأنه مرفوع ← قرينة لفظية (العلامة الإعرابية).

إنه أول الاسمين ← قرينة لفظية (الرتبة وإن لم تكن محفوظة تكن محفوظة)

لأنه مخبر عنه ← قرينة معنوية (الإسناد)

قائم ← خبر ← لأنه وصف مطابق = قرينة لفظية (البنية والمطابقة)

لأنه مرفوع ← قرينة لفظية (العلامة الإعرابية)

لأنه يصف المبتدأ فيخبر عنه في المعنى ← قرينة معنوية (الإسناد)

لأنه بعد المبتدأ ← قرينة لفظية (رتبة غير محفوظة)

ويتجاوز بذلك **تمام حسان** القدماء بإنشاء مبدأ هام جدا لم يتفطن إليه النحاة وهو مبدأ تظافر القرائن وهذا حسب رأيه.[2]

وصفوة القول إن ما أتى به **تمام حسان**، أراد به أن يخرج التراث من حيز التاريخ إلى فضاءات التنظير العالمي، حيث حملت فكرته الجدة وفكر الحداثة الغربية متشبعا بمناهج الدرس اللغوي الحديث، إلا أنه يعد صاحب أجرأ محاولة «أحسن فيها نظم ما قاله العرب منثورا مشتتا فكان بتأليفه

---

[1] تمام حسان، **القرائن النحوية**، ص40، 41.

[2] المرجع نفسه، ص61.

لكلامهم قد أضاف فيه ما ليس لهم.»[1] فأتى لنا بفكر معاصر متجدد غيور على التراث ومتمسك به وسنابل فكره المعاصر ملأى بالحداثة الغريبة، وكثير من اتبع خطاه في مؤلفاتهم أمثال محمد حماسة عبد اللطيف.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل تقديم صورة واضحة وشاملة ومفصلة عن نظرة النحاة والبلاغيين واللغويين للمعنى.

حيث تفطن العلماء إلي أهمية التركيب في اللغة، وذلك ببيان الدلالة النحوية ودورها في بيان المعنى الوظيفي لعناصر التركيب، حيث أقام النحاة النظرية النحوية على جعل المادة اللغوية ذات أبعاد خارجية للمعنى وكان لقصد المتكلم فيها حظ ونصيب، لأن هذا الأخير له دور في إنشاء العلاقات بين المفردات ليكون مفيدا ويحتوي التركيب دلالة نحوية صحيحة.

وهذا ما جاء به سيبويه الذي التقى مع أحدث المدارس الغربية في نظريته النحوية الدلالية القابعة في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، وعدت ذات أهمية بالغة لديه ومن هؤلاء العلماء تشومسكي وكانت بذلك هذه النظرية شاملة معممة على أمثلة العربية.

قد استعان النحاة في تفسيرهم للظاهر النحوية على الاعتكاف بدراسة النحو خاصة الإعراب الذي جعلوا منه نظرية أقاموا عليها صرح النحو العربي وهي مقولة العامل باعتباره ضابطا معينا على المعنى إذ يصور العلاقة بين العامل والمعمول والأثر الإعرابي لدلالته على المعنى داخل التركيب، وكان هذا كله من أجل فهم القرآن الكريم وبيان إعجازه والحافظ على اللغة العربية من اللحن والاندثار.

إلى جانب ذلك نجد عبد القاهر الجرجاني الذي جعل من النحو نحوا ثان بإدراجه المعاني النحوية ويقصد بها المعاني المستفادة من ترتيب وتضام الكلم بعضه ببعض مع توخي معاني النحو، وتطور على يده تطورا ملحوظا عندما ربطه بعلم المعاني، فغدا بذلك صاحب نظرية نحوية دلالية متميزة غرفت من النظرية النحوية الأولى للخليل وسيبويه حيث وضع قوانين النحو متشابكة مع قوانين البلاغة ووسمت هذه النظرية بنظرية النظم وكان هذا من خلال البحث الأول.

أما المبحث الثاني فقد تعالت أصوات للتجديد وإعادة قراءة النحو العربية وتخليصه مظان التقليد والفلسفة والمنطق ووضع بدائل تمثلت في خطوات كل من إبراهيم مصطفى في إعادته لتبويب النحو العربي وجعل الحركات الإعرابية محدودة أما إبراهيم أنيس آثر الإعراب ودوره في إبراز المعنى من خلال

[1] محمد صلاح الدين الشريف، **النظام اللغوي بين الشكل والمعنى**، ص 218.

تلاحم عناصر الجملة، أما تمام حسان فنادى بفكرة القرائن النحوية بنوعيها كبديل لإبراز المعنى باعتبارها نواة مركزية في دراسة اللغة متأثرا بالنظرية السياقية وفكرة التعليق للجرجاني وعاب على النحاة اعتمادهم لقرينة الإعراب على إبراز المعنى وأنها غير كافية دون تظافر هذه القرائن.

الفصل الثالث:

الجملة اللغوية بين وظائف المعنى النحوي وخصائصه

المبحث الأول: وظائف المعنى النحوي وخصائصه في الجملة اللغوية.

المبحث الثاني: المعنى النحوي والنص.

المبحث الأول: وظائف المعنى النحوي وخصائصه في الجملة اللغوي

أقيم صرح النحو العربي على أحكام وقوانين تتماشى وكلام العرب حيث اعتمد فيها النحاة أسسا ونظما دقيقة لتقعيد اللغة العربية ووصفها وتشكلت من ذلك نظرية نحوية متناسقة مبنية على التحليل والتفسير واتبعوا فيها معايير لوصف التراكيب النحوية التي تمثلها تضام الكلمات بعضها ببعض لتكوين الدلالة النحوية إذ اعتبرت هذه الأخيرة من أهم المسائل التي أثارت جدلا في أوساط الباحثين والدارسين على تعدد مناهجهم(من قدماء ومحدثين ومعاصرين) فكانت بذلك موضوع بحثهم لكون الفهم الصحيح للنحو يكون أساس في الدلالة، وهذه الدلالة هي مكمن للعلاقات النحوية في التركيب وذلك حين نتخذ لكل كلمة وظيفة نحوية تمتاز بها. إذ تعد الوظيفة النحوية هي ما تقتضيه الكلمة من معنى داخل التركيب ومجاورتها مع كلمات أخرى في سياق يكون نتاجه التفاعل بين المفردات إذ تكون لكل منها موقع خاص في ذلك وفق القوانين التي يقرها نحو كل لغة. فما المقصود بمصطلح الوظيفة النحوية؟ وما نظرة النحاة القدماء واللغويين المحدثين العرب والغربيين لهذا المصطلح؟ وما مكمن ودور الوظائف النحوية في انتاج الدلالة؟

أولا مفهوم الوظيفة النحوية:

1- لغة:

من المعاجم العربية التي حملت بين دفتيها مشتقات مادة (و. ظ. ف) نجد معجم لسان العرب لابن منظور حيث يرى أن: وظف: الوظيفة من كل شيء: ما يقدر له في كل يوم من رزق أم طعام أو علف أو شراب وجمعها الوظائف والوُظَفُ، ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفا ألزمها إياه، وقد وظفت له توظيفا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل، والوظيف لكل ذي أربع: ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق. ووظيفا يدي الفرس ما تحت ركبتيه إلى جنبيه، ووظيفا رجليه مآ بين كعبيه إلى جنبيه ...والجمع من ذلك أوظفة ووُظُفٌ، والوظف هي الدول أي مرة لهؤلاء ومرة لهؤلاء جمع الوظيفة.[1]

فقد تراوح مصطلح الوظيفة على معنيين أحدهما التقدير أي ما قدر وكتب، وتارة أخرى على الدور وتغير الحياة وتبدلها من حال إلى حال، وهذه المعاني مستوحاة من البيئة العربية.

أما عند الغرب تميز معجم لاروس الصغير بإيراد مشتقات كثيرة للفظ (الوظيفة) كالموظف Fonctionnaire والوظيفية fonctionnalisme، والوظائفية fonctionnalité وغيرها، حيث لا نجد

[1] ينظر، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بلا. ط، بيروت: دار صادر مج9، بلا.ت، ص358.

لهذه الصيغ مقابلا اشتقاقيا في اللغة العربية من مادة (و. ظ. ف) في بعض الأحيان كصيغة والوظائف التي تقابلها لفظة اشتغال.Fonctionnement الوظيفة

كما ترد الوظيفة أيضا على أنها الدور الطبيعي الذي يقوم به أي شيء داخل الكل باعتباره جزءا منه[1]، وفي هذا المقام نكتفي بعرض ما ورد في المعاجم الأجنبية ما ذكرته في مجالي اللسانيات والنحو بصفة خاصة ففي المجال الأول ينظر اللسانيون الوظيفيون إلى اللغة على أنها نسق واحد، يتألف من عناصر متفاعلة، يؤثر بعضها ببعض، وعليه تكون اللسانيات الوظيفية هي: دراسة العناصر اللغوية من خلال وظيفة كل منها في الملفوظ ضمن عملية التبليغ.

أما في المجال النحوي تتفق جل المعاجم الأجنبية على ربط الوظيفة بالوظيفة التركيبية؛ أي الوظيفة النحوية؛ أي الدور النحوي الذي يقوم به حد أو عبارة ما داخل القول.[2]

فقد ظهر من خلال معجم لاروس توسع في معاني واشتقاقات لفظة الوظيفة حيث عبرت عن الحضارة في مجالات شتى (اقتصادية اجتماعية سياسيو وغيرها) كما تخللت أيضا العلوم اللسانية وعبرت عن الدور الذي يتخذه كل عنصر في الملفوظ من وظيفة أثناء عملية التبليغ، وهذا ما يندرج أيضا في مجال النحو.

الإصلاحي للوظيفة:المفهوم

حتى نرفع اللبس الذي يعتري مصطلح الوظيفة باعتباره واكب مفاهيم متعددة حيث أدى به إلى التقريب بين مفاهيم وأنحاء متباينة مثل: النحو الوظيفي والنحو المعجمي الوظيفي، حيث توزع مصطلح الوظيفة بين مفهومين اثنين هما الوظيفة كعلاقة والوظيفة كدور.[3]

1- الوظيفة كعلاقة

«هي حين يرد مصطلح الوظيفة دلال على علاقة، فالقصود العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة، ونجد هذا المصطلح يستخدم في شتى الأنحاء بما فيها الأنحاء التقليدية، إذ يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقة الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير

---

[1] ينظر، يحيى بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، إش: عبد الله بوخلخال، رسالة دكتوراه دولة، تح: اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص21-22.

[2] المرجع نفسه، ص23، نقلا عن Le robert o p –cit .

[3] ينظر، أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، ط1، الرباط: مطبعة الكرامة، مكتبة دار الأمان، 1426هـ-2005م، ص21.

المباشر، أما في النحو الوظيفي فيستخدم هذا المصطلح للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو التركيب.»[1]

2- الوظيفة كدور:

يعد ثاني مفهوم لمصطلح الوظيفة، «ويقصد به الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعة من اجل تحقيقه.» [2]

يتضح لنا من خلال ما سبق أن الوظيفة يتراوح مفهومها بين العلاقة والدور والمتأمل في هذين التعريفين يدرك تمام الإدراك أنهما متباينان باعتبار أن العلاقة هي التي تربط بين عناصر الجملة ومكوناتها داخل التركيب، بينما الدور يجعل من اللغة أداة تواصل بين بني البشر، في حين لا ينكر ترابطهما لأن اللغة تعد نسقا متكاملا وأداة للتواصل بين مستعملي اللغة لتشكل بذلك وظائف تركيبية.

أضاف الدكتور فاضل مصطفى الساقي أن الوظيفة «هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي.»[3]

فالوظيفة إذن حسب مصطفى الساقي هي المعنى المستوحى من اللفظة داخل التركيب أو في صورته التركيبية سواء على مستوى النطق أو الكتابة.

ثانيا معنى الوظيفة النحوية:

يعتقد فاضل مصطفى الساقي أن مصطلح الوظيفة النحوية هو ما أطبق عليه الجرجاني مسمى " المعاني النحوية" وقسم بذلك الوظائف النحوية إلى عامة وخاصة.[4]

ويرى آخرون أن الوظيفة النحوية هي دور أي عنصر لغوي في علاقته بعنصر آخر، خاصة الوظائف النحوية التي تحدد العلاقات التركيبية بين العبارات، فعبارات رجال، ذئاب، قتلة، لا تعط قولا مفيدا، في حين أن العلاقات التركيبية النحوية غير محددة، أما قولنا: الرجال قتلوا الذئاب، أو الذئاب قتلت الرجال، فإن وظيفة الذئاب تختلف عن وظيفة الرجال بحسب موقعيهما من الفعل.[5]

---

(1) أحمد المتوكل، **تركيبات وظيفية قضايا ومقاربات**، ص21-22.

(2) المرجع نفسه، ص23.

(3) فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، تق: تمام حسان، بلا. ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1397، 1977، ص203.

(4) ينظر، المرجع السابق، ص209.

(5) ينظر، يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص39.

وبالتالي تعد الوظيفة النحوية هي الدور الذي يؤديه عنصر بالنسبة لعنصر آخر داخل المجموعة اللغوية كوظيفة المسند إليه والمسند أو المسند والمسند إليه.

ثالثا الوظيفة النحوية في رؤى النحاة القدامى والمحدثين العرب:

تعد الوظيفة النحوية ، وما تمثله من علائق تركيبية بين عناصر الجملة ذات أهمية بالغة في توضيح وتحديد المقاصد وسبك الكلام وحسنه حتى يكون صحيحا نحويا وتركيبيا، فقد حظيت الوظيفة النحوية بعناية النحاة واللغويين على تعدد مشاربهم.

فعندما نتصفح التراث النحوي ونلتمسه نجد أن النحاة لم يكن لديهم مصطلح الوظيفة النحوية قارا، إلا ما يدل عليه من خلال وصفهم ودراستهم للتراكيب وتحديد وظيفة كل وحدة صغرى التي تبني الهيكل العام وإبراز العلاقات الكامنة بينها ثم إعرابها، حيث حوى تراثنا نصوصا تدل بوضوح على عنايتهم واهتمامهم بمصطلح الوظيفة النحوية: «إلا أن ادراكم إياه لم يكن من التبلور حيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قار.»[1]، ويعود عدم قرار هذا المصطلح لاستعمالهم مصطلح " المعنى" دون تقييده بشكل خاص ووصف عام دال على الوظيفة أو المعنى النحوي.

ويظهر ذلك جليا في قول الزجاجي خاصة في حديثه عن الإعراب للأسماء: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني.»[2]

لقد جعل الزجاجي المعاني النحوية تنبئ بالعلاقة الرابطة لأجزاء وعناصر الكلام داخل التركيب الواحد، إلى جانب ذلك جعل من الإعراب دالا على المعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة.

وحقيق بنا أن نبين أن النحاة أتوا على ذكر الوظيفة النحوية بما أطلقوا عليه مسمى الباب النحوي، لذا فإن عملية وصف التراكيب اللغوية لديهم تقوم على إفراد كل وظيفة نحوية بباب خاص يفصل القول فيه عن طبيعة هذه الوظيفة.[3] ، وذلك من حيث قوانين نظمها ومعانيها وشروطها وإعرابها، حيث كانوا يتدارسون باب المرفوعات من فاعلية ومنصوبات من مفعولية وباب المجرورات وغيرها.

---

[1] لطيفة إبراهيم النجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، 144.

[2] الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص83.

[3] ينظر، لطيفة إبراهيم النجار، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ص143.

ويرجع صاحب الفضل في ذلك إلى إمام النحاة **سيبويه** حتى وإن لم يصرحبمصطلح المعنى النحوي في كتابه إلا أننا نجده مبثوثا في ثناياه، وبين ما تشغله التراكيب النحوية من حالات للرفع والنصب والجر وغيرها.

وهذا ما يدل على وعيه التام بالوظيفة النحوية أو المعنى النحوي فإن سيبويه منذ البدء يضع لنا مقاييس نعتمدها لتقسيم الكلام منطلقين فيها من المعنى وفي هذا التقسيم يتضح لنا أن سيبويه كان على وعي تام بين المعنى النحوي المرتبط بوظيفة الكلمة في التركيب أو المرتبط بالمستوى النحوي الوظيفي والمعنى المرتبط بقدرة وكفاءة المتكلم على التبليغ أو الأداء الفعلي لعملية التواصل بين المتكلمين... لقد كان سيبويه مدركا وجود مستويين متميزين في اللغة، مستوى النظام النحوي القائم على تجريد الوظائف اللغوية وتحديد العلاقات بينها دون تدخل من المتكلم، ومستوى الحدث اللغوي الذي قد يخرج على قواعد النظام النحوي ويتجاوزها، وكان مدركا أن المعنى في المستوى الأول قد يختلف عنه في المستوى الثاني. [1]

وهذا ما وجدناه في باب له وسمه بباب الاستقامة من الكلام والإحالة الذي وصف في الكلام في مستواه النحوي متصلا بذلك بالمعنى الوظيفي للكلمات –وقد تمت الإشارة إلى هذا النص من المبحث الأول في الفصل الثاني– وهذا النص يعد نظرية نحوية دلالية اندمجت فيها قوانين النحو بدلالتها الأولية المعروفة بالوظيفة النحوية مع قوانين دلالات المفردة أو المعاني المجمعية لها، كان فيها سيبويه على وعي تام بالتفريق بين المعنى المعجمي للكلمة والمعنى النحوي الدلالي ليكون بذلك المعنى النحوي المقصود هو:« النسب التي تقوم بين مواقع الوحدات في التركيب، كالفعل والفاعل والمفعول، وتفاعل هذه الوحدات فيما بينها.»[2] حتى نسمي هذا التفاعل بالوظيفة النحوية وهو« محصلة التفاعل وتواؤم المفردة منفردة مع قوانين النحو، فالجملة التي تكون صحيحة دلاليا ونحويا هي الجملة التي يكون فيها اختيار المفردة متوافقا بين الدلالة الأولية، والمعنى النحوي.»[3]، فكان بذلك المعنى النحوي الانطلاقة في تحليل أي نص من النصوص.

---

[1] ينظر، لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص145، 146، 147.

[2] أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة، ص98.

[3] حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص59.

فاهتم بذلك سيبويه بما يطرأ من تغيرات على التراكيب من استقامة واستحالة كما انتقل من دراسة أقسام الكلام إلى وظائفها ومعانيها.[1]

ثم انتقل للحديث عن (علاقة الإسناد) باعتبارها علاقة تلازميه بين المسند والمسند إليه ولا يخلو أي تركيب منهما سواء في الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، حيث تجمع بينهما علاقة نحوية وظيفية، فقد اتخذ من الجملة مبدءا للتحليل وذلك في ابانة اركان الإسناد وقال في ذلك سيبويه« هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.»[2]

فعد بذلك هذين الطرفين الأساس في بناء المحتوى المعنوي للجملة وتحصل الفائدة من ورائهما وهو ما نستطيع أن نطلق عليه "**بالأصل اللغوي**".

1- المبتدأ والخبر:

الجملة العربية قائمة على الإسناد، فالمبتدأ والخبر يتعالقان تركيبيا تعالقا وثيقا وقال في ذلك سيبويه: «وهو ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبيد الله أخوك وهذا أخوك.» [3]

وفي موطن آخر يؤكد سيبويه بقوله: «فالمبتدأ كل اسم أُبتدئ يبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه.»[4]

صرح سيبويه من خلال التعليقين السابقين أن المبتدأ والخبر متعالقان وبالخبر يصير المبتدأ تام المعنى، وتحصل الفائدة من خلاله فيتم معنى الجملة وفي ذلك أضاف ابن يعيش: «اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة.» [5]

إذن فالمبتدأ والخبر علامتهما الرفع فتكون بذلك الوظائف النحوية في الجملة الاسمية من خلال الأمثلة التي أبرزها سيبويه كالآتي: عبد الله أخوك وهذا أخوك.

---

[1] ينظر، سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص12.

[2] المرجع **نفسه** ، ج1، ص23.

[3] المرجع **نفسه**، ج1، ص23.

[4] المرجع **نفسه** ، ج1، ص126.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تع: ايميل بديع يعقوب، بل، ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، 1424هـ، 2001م، 94.

الجملة	الوظيفة النحوية (المعنى النحوي)
عبد الله أخو ك	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف لفظ جلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره خبر مرفوع بالواو نيابة بالضمة لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه
هذا أخوك	اسم إشارة مبتدأ مرفوع مبني على السكون خبر مرفوع بالواو نيابة بالضمة لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه

نلاحظ أن عبد الله وهذا في الجملتين أخذا نفس الوظيفة باستبدال الاسم باسم الإشارة إلا أن عبد الله افاد دلالة مخصوصة على أن عبد الله هو أخوك بينما اسم الإشارة أفادت دلالة عامة غير محددة.

2- الفعل والفاعل:

حد سيبويه الفعل بقوله: «فأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهوا كائن لم ينقطع.»[1]

ومع ضرورة الاعتماد على المعنى النحوي يمكن تصنيف الفعل لدى سيبويه بما يأتي:

أ- **الفعل اللازم:** أي «الفعل الذي لا يتعدى فاعله إلى مفعول مثل: ذهب زيد، وجلس عمر وذلك لتمام المعنى. والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعدى إليه فعل فاعل كقولك: ضُرب زيد، ويُضرب عمر.»[2]

ليكون إعرابها كما يأتي:

الجملة	الوظيفة النحوية (المعنى النحوي)
ذهب زيد	فعل ماض مبني على الفتح فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره
ضُرب زيد	فعل ماضي مبني للمجهول مبني على الفتح نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره

[1] سيبويه، **الكتاب** ، ج1، ص 12.

[2] المرجع **نفسه** ، ج1، ص33، 34.

نلاحظ أن جملة ذهب زيد جملة مبنية للمعلوم وقع فعلها ومعلوم فاعلها أي دلالتها واضحة أما جملة ضُرب زيد جملة مبنية للمجهول وقع فعلها وغير معلوم فاعلها رغم أن الفعل وقع إلا أن صيغة المبني للمجهول أنتجت دلالة غير التي أنتجتها الجملة المبنية للمعلوم فالأول تتسم بالوضوح أما الثانية فيشوبها الغموض.

- **الفاعل:**

ترتبط هده الوظيفة النحوية بالفعل بعلاقة إسنادية خالصة ويقول في ذلك ابن السراج: «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله كان فاعلا في الحقيقة، أو لم يكن.»[1] فالفاعل هنا قد يكون فاعلا نحويا أو فاعلا حقيقيا المهم أن الفاعل ما يذكر بعد الفعل المبني للمعلوم مسندا إليه.

ب- الفعل المتعدي:

هو الفعل الذي يتعدى إلى مفعول مثل: «ضرب عبد الله زيدا فعبد الله ارتفع هاهنا مثلما ارتفع في ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول.» [2] فزيد هنا تعرب مفعولا به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره.

وهذه الوظيفة النحوية-مفعول به – تتسم بديناميكية الحركة حيث نستطيع التقديم والأخير بحسب المعنى الذي نريده فتصبح ضرب زيدا عبد الله للتعجيل والأخبار بمن قام بالفعل كما يضيف سيبويه «أن العرب يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم.»[3]

فكان بذلك المفعول به يعد من المنصوبات إذ يمد الجملة الإسنادية في علائق تركيبية يقول ابن الحاجب: «المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، وما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب فيما ضربت زيدا.»[4] فالمقصود هاهنا التعلق التركيبي بالفعل. فالمفعول به هنا يسهم في وضوح الدلالة.

---

[1] أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، (ت316هـ)، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج1، 1999، ص88.

[2] سيبويه **الكتاب**، ج، ص34.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص34.

[4] محمد بن الحسن الاسترابادي السمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، تح: حسن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، بلا، ط، جيزة: هاجر للطباعة والنشر، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، ج1، 1417هـ، 1960م، ص161.

أما بالنسبة للفعل المتعدي إلى أكثر من مفعول إن شئنا اقتصرنا على المفعول الأول وإن شئنا تعدينا إلى المفعول الثاني والثالث إلا أن الجملة تبقى حاملة للدلالة وتامة المعنى إذا اقتصرنا على المفعول الأول فقط وتبقى الجملة صحيحة نحويا ودلاليا أما إذا أردنا التعدية فإننا نحتاج أن نقوي التركيب وبالتالي قوة الدلالة ومثال ذلك قول سيبويه: أعطى عبد الله زيدا درهما تعادل التركيب اخترتُ الرجال عبد الله.

إن الجملة الفعلية تقوم على ركنين أساسين الفعل والفاعل أو نائبه، إذ يعد الفعل أصل العوامل فهو الذي يرفع الفاعل ليصبح المعنى تاما وإن لم يكن كذلك احتيج لمعان إضافية نضيفها للتركيب للمعنى الأساسي فيضم إليها ما يعينها على إتمام المعنى وهذا ما يسميه النحاة بالفضلات.[1]

لقد تطرقنا إلى هذه الأمثلة على أساس من تصور قائم لدى النحاة في نظرتهم لبنية الجملة العربية، حيث قسموا وظائفها النحوية إلى عمدة وفضلة باعتبار منهم أن العُمد هي ما يمثل المسند والمسند إليه وهما البنية الأساس للجملة، وباقي الوظائف هي فضلات ولكن في بعض الحيان نحتاج إلى هذه الفضلات لنبين عن المعنى والدلالة المقصودة ويوضح ذلك حماسة عبد اللطيف بقوله: أن النحاة قد مكنتهم قريحتهم التمييز بين النظام النحوي القائم على عنصر الإسناد الذي يعقد من خلاله بناء الجملة وتحصل الفائدة، فلا بد أن يتواجد في التركيب سواء لفظا أم تقديرا، وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية في التركيب وقد يستغنى عنها، أما الحدث اللغوي فإنه قد يهتم ببعض الفضلات لما لها من غاية وقصد في بيان المعنى ومثال ذلك[2] قوله تعالى: (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين)[3]

وقسموا بذلك الجمل حسب تصورهم للوظيفة النحوية وتقيدوا في دراستها «مدى قدرتها على تعويض المفرد فانتهوا إلى تصنيف الجمل إلى نوعين: ما له طاقة يعوض المفرد فيكون له محل من الإعراب، وبالتالي يندرج ضمن البناء الوظائفي للكلام، وما ليس له تلك الطاقة فلا يكون له محل من الإعراب وبالتالي يعجز عن أداء دور وظائفي في الكلام.»[4]

فتجلى عن هذا لتقسيم جمل لها محل من الإعراب كالجمل الواقعة خبرا والجملة الواقعة حالا وغيرها، ونقصد بها الجمل التي لها وظيفة نحوية وبالتالي تؤدي دلالة محددة وجمل ليس لها محل من

---

[1] ينظر، عبد الراجحي، **التطبيق النحوي**، ط2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص188.

[2] ينظر، حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ط1، الكويت: دار القلم، 1402هـ، 1982م، ص46، 47.

[3] سورة الأنبياء، الآية16.

[4] لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص143.

الإعراب كالجمل الابتدائية أو الجمل المستأنسة، والجمل المعترضة، وغيرها ونقصد بها الجمل التي ليس لها وظيفة نحوية ولا ترتبط نما قبلها وما بعدها بعلاقات نحوية، ووجد النحاة أن هذه الأخيرة لا تمتلك خاصية الوظيفة النحوية وهذا خاضع لتصورهم لمعنى الوظيفة النحوية «وتفريقهم بين الكلام من حيث هو كلام نحوي وبينه من حيث هو كلام فعلي منطوق»[1]

ومنه فإن مصطلح الوظيفة النحوية عند النحاة «مرتبط ارتباطا وثيقا بما يتبوؤه أي جزء من أجزاء الكلام في البنية التركيبية في السياق الذي يرد فيه.»[2]

كما أوردنا سالفا أن سيبويه بفطنته وعبقريته يفرق بين مستويين هما الحدث اللغوي ومستوى النظام النحوي.

ونجد مثل هذا التفكير أو التفريق بين هذين النظامين عند **ابن جني**، حيث لجأإلى التفريق بين الفاعل من حيث هو وظيفة نحوية، وبينه من حيث هو فاعل في الحقيقة ويقول في ذلك:« اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيفا واه ساقط غير متعال، وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضُرب زيد فترفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيدا قام فتنصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عجبت من قيام زيد فنجر وإن كان فاعلا ونقول أيضا: قد قال الله عزوجل(ومن حيثُ خرجت)[3]، فرفع "حيث" وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشناعة قوله تعالى: (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ)[4]، وما يجري هذا المجرى.»[5]

ويضيف: «ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة لاسيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه، ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو اسم ذكرته بعد الفعل، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء.» [6]

ومجمل القول إن الفاعل في العربية هو ما أُسند إلى الفعل ليحصل تمام المعنى في الجملة.

---

[1] لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، ص144.

[2] المرجع نفسه، ص147، 174.

[3] سورة البقرة الآية 148.

[4] سورة الروم الآية3

[5] ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص250.

[6] المرجع نفسه ، ج1، ص250.

كما جعل ابن جني الإعراب دالا على المعاني حيث حده بأنه «الإبانة عن الألفاظ بالمعاني.»[1]فأراد بذلك المعاني النحوية، ويضيف موضحا ما سبق: «ألا أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا لاستبهم أحدهما من صاحبه.»[2]

إذن فالإعراب هو الفارق بين المعاني الفاعلية والمفعولية، حيث تتحدد المعاني بواسطة اللفظ، فالإعراب عند ابن جني يفوق مجرد أواخر الكلم، وليس مقتصرا عليها فحسب، وإن ظاهر الإعراب أوسع وأشمل من هذا، لأنه يمد بمعان كثيرة من التي تحدث عن تغيير أواخر الكلم، باعتبار أن الكثير من الكلمات لا يحدث فيها تغيير مثل الكلمات المبنية، فالإعراب عند ابن جني هو استخدام الألفاظ في التعبير عن المعاني قاصدا بذلك المعاني النحوية ويقول عبد الراجحي مفسرا ما مضى:« فعلامات الإعراب إنما هي الإبانة عن المعاني؛ أي عن الأفكار، وهو في هذا يلتقي مع تعريفه للغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وأن قوله أن الفاعل مرفوع وذاك مفعول به منصوب، إنما يعني أن تركيب الكلمة مع غيرها يؤدي إلى فكرة معينة تصورها العلاقة بين كلمة وأخرى وتدل عليها علامة الإعراب.»[3]

وبالتالي لا يمكن فصل المعنى عن الإعراب لأنه يعد عند ابن جني هو الدلالة عن المعاني النحوية في الجملة العربية، وان خلو الكلام من الإعراب يوقع في اللبس وعدم الفهم وهذا ما كان واضحا من خلال تعريفه للإعراب.

لقد أخذ مصطلح المعنى النحوي يستقر حتى نصل إلى عبد القاهر الجرجاني، حيث نجده يكثر من مصطلح المعاني النحوية ووظفها في ظواهر لغوية من تقديم وتأخير، وحذف، ووصل وفصل وغيرها وجعلها مرتبطة بالفاعلية والمفعولية، حيث عالج هذه القضايا في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، منطلقا من الواقع الوظيفي الصرف، بأمثلته المشهورة "زيد منطلق" و"زيد ينطلق" و"ينطلق زيد «و"منطلق زيد" و"زيد المنطلق" و"المنطلق زيد" و"زيد هو المنطلق" ، وقد أتت هذه الأمثلة لتبين عن المعاني المختلفة والتي تقدمها كل جملة ليعرف موضع كل عنصر منها وغرضها الخاص وفائدتها في التركيب حيث

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، ج1، ج1، 35.

[2] المرجع نفسه، ج1، 35.

[3] عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص211.

تختلف هذه الفائدة من جملة إلى أخرى .[1] والجدول الاتي يوضح دلالة خاصة وفائدة نستقيها من كل جملة لا نجدها في الجمل كلها رغم تشابهها.

الجملة	الوظيفة النحوية (المعنى النحوي)
زيد منطلق	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ترتيب هذه الجملة يفيد معنى أن كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد ولا من آخر فالانطلاق معلوم والمنطلق هو المخصوص بالذكر
زيد المنطلق	مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ترتيب هذه الجملة يفيد معنى أن الخبر معلوم لدى السامع في حين أن صاحب الانطلاق غير معلوم
المنطلق زيد	خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ترتيب هذه الجملة يفيد معنى أن هناك تخصيصا وتأكيد على أن فعل الانطلاق قام به زيد لا غيره

نستشف مما سبق أن المعاني النحوية تستوحى من خلال التركيب الذي ترد فيه فتظهر دلالة الكلمات النحوية ووظائفها عندما تخضع لنظام اللغة داخل التركيب حيث ترتب ترتيبا مخصوصا، فالدلالة النحوية مرتبطة بمواقع الكلمات في الجملة وتغيرها «فتغير الوظيفة النحوية يتبعه تغير في المعنى فجملة: الرجل يعاتب المرأة، تختلف في المعنى عن: المرأة تعاتب الرجل، وهذا التغيير في المعنى ناشئ عن تغير مواقع الكلمات، أي تغير الوظيفة النحوية.»[2]

وقد أورد عدة أمثلة دلالة على ما ذهب إليه هي: أفعلت؟ أأنت فعلت؟

وحتى نفرق بين المعاني في الجملة الأولى التي بدأت بالفعل (أفعلت؟) أنها كانت الشك في الفعل نفسه حتى يكون الغرض من الاستفهام أن تعلم وجوده أما الاستفهام بالضمير في (أ أنت فعلت؟) يكون

---

[1] ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

[2] محمد محمد داوود، **العربية وعلم اللغة الحديث**، بلا، ط، القاهرة: دار غريب 2001، ص184.

الشك في الفاعل من هو، وكان التردد في وجود من قام بالفعل ويجوز لك أن تنفي وجوده وكأنه لم يكن.[1]

وقوله في مثال آخر: ضربت زيدا، وزيد ضربته فقال: «لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، ضربت وتجعله في موضع الخبر له.[2]

لقد تميزت نصوص الجرجاني بالانسجام والتوافق بين معانيها وأغراضها ومناسبة ألفاظها بعضها ببعض.

فارتبطت بذلك المعاني النحوية عند عبد القاهر الجرجاني بنظرية النظم فقد قال في ذلك عبد السلام سيد حامد: «ومن الجدير بالذكر أن علم الدلالة النحوي وهو معنى النحو الوظيفي الذي يدرس في علم اللغة الحديث بهذا المسمى، هذا يلتقي في كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، إذ كلاهما يجري في الأساس وراء تجلية المعنى ودراسة مشكلاته عن طريق النظر في النحو وقواعده.» [3]

وقد كان بهذا عبد القاهر الجرجاني أسبق من المحدثين في الإبانة عن المعاني النحوية وهذا ما يؤكده منعم الكراعين بقوله: «أن عبد القاهر الجرجاني أوضح من هؤلاء.»[4]

ثم يسوق لنا قول الجرجاني: «وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف وقبل ان تصير إلى الصورة التي يكون فيها الكلم إخبارا أو أمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة.»[5] فجعل بذلك مدار النظم على توخي معاني النحو.

---

[1] ينظر، عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص111.

[2] المرجع نفسه، ص107.

[3] عبد السلام سيد حامد، **الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى**، بلا، ط، القاهرة: دار غريب، 2001-2002م، ص29.

[4] أحمد نعيم الكراعين، **علم الدلالة بين النظر والتطبيق**، ص99.

[5] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص44.

ولعل من النظريات اللغوية الغربية التي تحدثت عن الدلالة التركيبية والتقت مع ما قاله علماء العربية من نحاة وبلاغيين ما قاله أصحاب النحو التحويليtransformation من كلام حول البنية السطحية والبنية العميقة، وهو الربط بين الصورة الصوتية والصورة الدلالية.[1]

فعبد القاهر هنا يوضح العلاقة الوطيدة التي تربط المعنى بالإعراب.

فنظرية النظم قائمة على علاقات مخصوصة ومراعاة للمعاني النحوية وطريقة ترتيبها، إذ المعاني ترتب داخل سياق لغوي وهي ما يعرف بالمعاني النحوية الوظيفية.

ومن الإنصاف القول أن: «مبادرة العلامة عبد القاهر الجرجاني بدراسته للنظم، وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب.»[2] إن الإشادة التي قدمها تمام حسان في حق الجرجاني تثبت تأثره بنظرته للنظم.

بيد أنه رأى أن الدراسات العربية القديمة يعتريها القصور إذ تتمثل هذه الأخيرة في اعتمادها الشكل دون المعنى، حيث وضعوا الإعراب إزاء نظرية كاملة متكاملة تتمثل في نظرية العامل التي تهتم بها أيما اهتمام، فكان تحليلهم للعناصر اللغوية في الجملة من وظائف وغيرها على حساب المعنى، ويظهر تأريخ مرحلة نقد النحو العربي بظهور كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى الذي عاب على النحاة تتبعهم لأواخر الكلمات والكشف عن أسرار تبديلها، وكان النحاة قد تتبعوا أثر سيبويه وشغلوا به حيث قال فيه الإمام عثمان المازني(ت247هـ) :«من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح» دون التنبه إلى أثر الإعراب في المعنى وتتبع أسرار تأليف العبارة في السياق.[3]

فدعا بذلك إلى التخلص من التعقيد الذي شل حركية النحو وتسهيله على الجيل الناشئ كما دعا إلى إعادة تبويب النحو العربي، وهذا ما أشرنا إليه سابقا، وأن يوازن بين أبوابه من حيث الوظيفة، وكذا التخلص من العامل، وأبان أن العلامات الإعرابية دوال على معان تشير إليها كل كلمة في الجملة

---

[1] أحمد نعيم الكراعين، **علم الدلالة**، ص100. وهذا ما قاله الجرجاني قديما: «اعلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وان الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها.» الجرجاني دلائل الإعجاز، ص28

[2] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص18.

[3] ينظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 15-22.

وتختلف باختلاف موضع هذه الكلمة والأحرى لها أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم.[1]

وقد اتبعه في دعوته تلك تلميذه **مهدي المخزومي** (ت1993) الذي دعا هو الآخر وسار على نهج استاذه إبراهيم مصطفى إلى تخليص النحو العربي من مظان الفلسفة والمنطق والتي حملت إليه فكرة العامل، إذ حاول- كما يقول مهدي المخزومي- توجيه الدرس النحوي إلى الوجهة اللغوية التي أراها أشبه بطبيعته.[2]

كما يرى أن الجملة هي موضوع الدرس النحوي، وأن الإعراب ليس أثرا للعامل بل هو ما للكلمة أو للجملة من وظيفة أو قيمة نحوية، ككونها مضافا أو مضاف إليه أو فاعلا أو مفعولا، وعلاماته كما أدرج هي الحركات الإعرابية الثلاث: الضمة للإسناد، والكسرة لعلم الإضافة، وأن الفتحة فعلم ما ليس بإسناد ولا إضافة.[3]

ومما أوضحه:

- **متعلقات الفعل:** «هي كلمات تؤدي وظائف لغوية ينبني عليها تمام المعنى، وتكون هذه الكلمات مكملات للمعنى المعبر عنه بأصل الجملة، فيبعثن في الجملة حياة لم تتأت لها بدونهن.»[4]

ومن هذه المتعلقات:[5]

❖ **المصدر:** يذكر المصدر بعد الفعل ليؤدي عدة وظائف منها:

- أن يؤكد الفعل توكيدا يشبه التوكيد اللفظي؛ لأن هذا المصدر يتضمن المعنى الذي عُبر عنه بالفعل نحو: أكرمت الضيف إكراما، ويعرب "إكراما" مصدرا لفعل منصوب
- يبين صفة الحدث الذي عبر عنه بالفعل نحو: نمت نوما عميقا، وسرت سيرا وئيدا؛ فنوما عميقا وسيرا وئيدا وظيفتهما هنا هي بيان الصفة التي سمى بها إحداث الفعل.
- بيان عدد المرات التي أُحدث فيها الفعل كقولنا: لكم البطل خصمه لكمتين، فقولنا لكمتين جاءت لبيان عدد اللكمات التي سددها البطل لخصمه.

---

(1) ينظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، 42.

(2) ينظر، مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي، 1986، ص15-18.

(3) ينظر، المرجع نفسه، ص65-67.

(4) مهدي المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط2، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي، 1986، ص105.

(5) ينظر، المرجع نفسه، ص105-106.

- أن يبين علة إحداث الفعل كقولنا: قمت لك إجلالا، وجئت إليك رغبة في رؤيتك؛ فالإجلال في المثال الأول علة القيام، والرغبة في المثال الثاني علة المجيء.

❖ **المكنى به عن المكان والزمان:** ووظيفته في الكلام بيان المكان أو الزمان الذي أُحدث في الفعل كقولك: رأيت الهلال بين السحاب وزرتك ضحى، فبين دلالة على المكان، وضحى دلالة على الزمان.

❖ **جواز تقديم الفاعل على فعله:** إذ يقول في إعراب الأوراق تساقطت: الأوراق: مسند إليه، فاعل مرفوع قدم للاهتمام به والجملة فعلية لأن المسند فيها فعل تقديرها تساقطت الأوراق، وتساقطت: فعل ماض والتاء للتأنيث.[1]

❖ **قد يتعدد الفعل والفاعل واحد** نحو: ذهب ورجع علي، وتعرب ذهب فعل ماض والواو أداة تشريك أو عطف، ورجع في فعل ماض وعلى مسند إليه أو فعل للفعلين.[2]

❖ **وقد يتعدد المبتدأ والخبر واحد** نحو: خالد وعمر كريمان ويعرب خالد: مبتدأ مرفوع والواو: أداة تشريك وعمر: مبتدأ أيضا لأنه شريك لخالد في الخبر، بدلالة الواو. وكريمان: خبر لخالد وعمر لذلك سنا.[3] كانت هذه نظرة مهدي المخزومي للوظائف النحوية.

أما الدكتور **تمام حسان (ت2011) في** كتابه اللغة العربية معناها ومبناها قد بنى توجهات وظيفية كانت غايتها المعنى والذي جعله وجهة جل الدراسات اللغوية وبدا بذلك متأثرا بفيرث واستعارته لفكرة التعليق عند الجرجاني الذي عدها النواة المركزية في النحو العربي.[4]كما سبق وذكرنا في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

وتحدث عن تناوله لفكرة التعليق ووصفه للقرائن المعنوية والقرائن اللفظية –كما رأينا سابقا في المخطط المذكور في الفصل الثاني– حيث يرى تمام أن تظافر القرائن بنوعيها يؤدي إلى وضوح المعاني النحوية الوظيفية في التركيب وتبرز علاقتهما، فيما بينها بصورة أوفى وأكثر نفعا في التحليل اللغوي مما يجعلها تغني عن فكرة العامل والقضاء عليها باعتبارها خرافة نحوية إذ لا تبين إلا على قرينة واحدة لفظية هي العلامة الإعرابية وهذه الأخيرة وحدها لا تعين على تحديد المعنى الوظيفي للمكون فلا قيمة لها دون تظافر القرائن.[5]

---

[1] ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص90.

[2] المرجع نفسه، ص98.

[3] المرجع نسفه، ص151–152.

[4] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص9–10–، ص189.

[5] ينظر، المرجع نفسه، ص189–208.

ونستطيع أن نقدم مثالا عن تظافر القرائن بإعراب المكون عمر في قولنا: (ضرب زيدٌ عمرا)[1]

ونلاحظ من خلال إعرابها تظافر القرائن التي قال بها تمام حسان: [2]

المكون عمرا
- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم ⟸ قرينة الصيغة ⟺ قرينة لفظية
- إنه منصوب ⟸ قرينة العلامة الإعرابية ⟺ قرينة لفظية
- أن العلاقة التي تربطه بالفعل علاقة تعدية ⇦ قرينة التعدية ⟺ قرينة معنوية
- أن رتبته من الفعل والفاعل رتبة تأخر ⇦ قرينة الرتبة ⟺ قرينة لفظية
- أن رتبته غير محفوظة ⟸ قرينة الرتبة ⟺ قرينة لفظية

وبما أن المكون عمر رتبته التأخر بالنسبة للفعل والفاعل وباعتبار أن رتبته غير محفوظة فإن وظيفته النحوية في هذه الجملة هي: مفعول به.

ونريد الإشارة حسب رأي –تمام حسان– أن بعض القرائن قد تغني عن أخرى إن أُمن اللبس، باعتبار أن أمن اللبس غاية لا يمكن التفريط بها؛ لأنه من خلاله يمكن الفهم والإفهام في اللغة، ولكن إذا أمكننا الوصول إلى المعنى دون لبس لعدم توفر القرينة اللفظية الدالة على هذا المعنى يمكننا الترخيص فيها باعتبار أن اللبس يتحقق بها وبغيرها على حد ما وجد في التراث العربي.[3]

ومجمل القول من خلال ما سبق أن تمام أراد أن يكون للنحو العربي مضمون، وذلك بمزج معطيات علم المعاني وهذه المزاوجة بين العلمين تؤدي بنا إلى تنظيم دراسة العربية على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا الجرجاني، وتعد هذه أجرأ محاولة قام بها تمام حسان ولم يسبقه إليها أحد، وفحوى هذه الدراسة أن امتزاج العلمين ينتج لنا دراسة نحوية تعنى بالتراكيب كما تعنى بالتحليل وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب الفرعية داخل الجمل.[4]

ويبدو أن تمام حسان من خلال اهتمامه بقرائن التعليق وتظافرها لا يبتعد عما جاء به النحاة القدامى حيث اعتمدوها في ضبطهم وتحليلهم وتفسيرهم للأبواب النحوية إضافة لاعتمادهم الرتبة والاعراب لإقامة العلاقات بين عناصر التركيب والوظائف النحوية التي تربطها حيث أن تمام حسان قد غالى في

---

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص181–182.

[2] المخطط من انجازنا وفق ما ورد عند تمام حسان. ص181.

[3] ينظر، **تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها**، ص233.

[4] ينظر، **المرجع نفسه**، ص336.

تعميم ثنائية المعنى والمبنى على أنظمة اللغة الثلاثة مع ما لكل نظام من عناصر مختلفة، من حيث طبيعتها وعلاقاتها فيما بينها.[1]

أما بالنسبة لما يتعلق بوظائف المعنى النحوي وخصائصه عند الغرب فنجد أن **دي سوسير** كما ذكرنا في الفصل الأول قد ركز في دراسته على اللغة ونظر إليها على انها شبكة من العلاقات المتداخلة حتى انه شبهها بلعبة الشطرنج، فهي تمثل تتابعا من العلامات وكل علامة تضيف شيئا إلى المعنى ضمن علاقات تركيبية وترابطية.

ويذهب سوسير إلى أن التركيب أو السياق يتركب دائما من وحدتين متتاليتين فأكثر مثل: رغم ذلك، ال–حياة ال–بشرية، الله كريم، فالكلمة إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق ولما هو لا حق بها أو بكليهما معا.[2]

ويشير إلى أن هناك كلمات تستعمل بمثابة جمل تامة مثل "نعم"، "لا"، "شكرا" ويرى أنها حالة استثنائية؛ لأننا في الاستعمال العادي لا نتكلم بواسطة دلائل منعزلة بل بواسطة مجموعات من الدلائل وكتل منسقة تكون بدورها دلائل.[3]

يؤكد دو سوسير ما للسياق اللغوي أو التركيب من أثر في بيان معنى أو وظيفة أو قيمة كل عنصر لغوي وما له من تأثير في اكتساب الوحدات اللغوية لقيمتها ضمن تقابلها مع ما هو سابق وما هو لاحق لها.

ويذهب في بيان كيف تؤدي أو تكون للكلمة أو لمجموعة من الكلمات وظيفة أو كما عبر هو بقوله: «قيمة»، فيقول: «إن قيمة مجموعة من الكلمات كثيرا ما تكون مرتبطة بصورة ترتيب عناصرها، فعندما يحلل المتكلم سياقا من السياقات فإنه لا يقتصر على تمييز العناصر التي تكونه بل يلاحظ كذلك بين تلك العناصر ترتيبا معينا، فمعنى كلمة بحر–ي، أو الكلمة الفرنسية désir–euxأو الكلمة اللاتينية signi–fer رهين موقع الوحدات الفرعية التي تكونها إذ لا معنى لقولك ي–بحر أوeux–desirأو –fer signum.

---

[1] لطيفة إبراهيم النجار، **منزلة المعنى**، ص261.

[2] ينظر، فردنان دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تع صالح القرمادي، محمد شاوش، محمد عجينة، بلا ط، بلا ب، الدار العربية، 1985، ص186.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص193.

وإن اختلفت العبارتان الفرنسيتان je dois يجب علي، و dois je هل يجب علي؟ في المعنى فمرد ذلك ترتيب الكلمات لا غير.[1]

ويضيف سوسير أن اللغات تختلف في طرق تأدية الأفكار أو المعاني بقوله: «فأنت تجد أحيانا لغة تؤدي بواسطة تعاقب العناصر فكرة تؤديها لغة أخرى بواسطة عنصر ملموس أو أكثر ، فاللغة الإنجليزية تعبر في النموذج السياقي الذي من قبيل gooseberry wine أو gold wath بمجرد نظم الكلمات على نسق معين عن علاقات تعبر عنها اللغة العربية بتركيب الإضافة أو بحرف الجر او النعت (أنظر قولنا: "خمرة الكشمش" و" ساعة من ذهب «أو "ذهبية") وتعبر عنها اللغة الفرنسية الحديثة بواسطة بعض الأدوات أنظر قولهم:" vin de groseilles " و"monter en or ".»[2]

كما أن: «الفرنسية تعبر بدورها عن مفهوم المفعول به بمجرد وضع الاسم بعد الفعل المتعدي مثل قولهم: «je cueille un fleur»، بينما تعبر عنه اللاتينية والعربية ولغات أخرى باستعمال حالة المفعولية المتميزة بعلامات خاصة في الاعراب.»[3]

إن حديث سوسير عن القيمة له أثره إلا أنه لم يفصل في الوظائف النحوية والمعاني التي تترتب عنها ضمن الجملة إنما تحدث بشكل محصور على معنى أو قيمة الكلمة التي تتحدد ضمن موقعها في السياق، كما أشار إلى أن اللغات تختلف في طرق ووسائل تأدية الأفكار أو المعاني.

أما بالنسبة للمعنى النحوي أو الوظيفة النحوية لدى أصحاب مدرسة براغ الوظيفة فقد كان قائما على تقسيمهم الجملة إلى موضوع وخبر الذي يتطابق في كثير من الأحيان مع التقسيم النحوي إلى مبتدأ وخبر في العربية كما ذكرنا ووضحنا بمثال في المبحث الثاني من الفصل الأول.

نأتي إلى النظرية السياقية وتحديدها لوظائف المعنى النحوي في الجملة فإلى جانب ما ذكرناه سابقا من تقارب اتحاد المعنى مع الوظيفة لدى فيرث. فإنه ينهض بالمعنى الوظيفي على المستوى النحوي أو التركيبي ما يطلق عليه في الدرس الحديث " الوحدات النحوية" التي تقابل مصطلح Tagmèmes الذي صاغه للمرة الأولى اللغوي الأمريكي بلومفيلد Bloomfield في عام 1933.[4]

---

[1] ينظر، فرديناند دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، ص207.

[2] **المرجع نفسه**، ص207.

[3] **المرجع نفسه**، ص208.

[4] عبد الفتاح البركاوي، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص194.

وينقل الدارسون عن بلومفيلد في تحليل التراكيب: «فإن الصيغ النحوية أي التراكيب تحلل بنفس الطريقة إلى تاكسيمات أي ملامح نحوية ليس لها معنى، وإلى وحدات نحوية تدل على معان نحوية مستقلة وقد عرفت هذه الوحدات بأنها: أصغر وحدات التركيب النحوي التي تؤدي معان نحوية على سبيل الاستقلال وذلك مثل تلك الوحدات الدالة على الفاعلية والمفعولية أو الحالية.»[1]

وعرفت الملامح النحوية بأنها أصغر وحدات التركيب النحوي التي لا تدل على معنى في ذاتها ولكن يؤدي تغيرها إلى تغير المعنى النحوي للوحدات النحوية، وإن لم تكن ذات معنى مستقل فإن لها وظيفة هامة في الجملة هي الإشارة إلى المعنى النحوي والكشف عنه ومن ثم تحديد الوحدة النحوية، وقد يقوم بهذه المهمة أكثر من ملمح واحد في الجملة الواحدة ومن ثم فهي تعمل منفردة ومتضافرة للكشف عن المعاني النحوية بأنواعها المختلفة.[2]

ومنه فالملامح النحوية هي التي تحدد المعنى النحوية وتتحكم فيه وإن لم تكن ذات معنى مستقل فغن تغيرها يؤدي إلى تغير المعنى النحوي للوحدات النحوية.

وتختلف الملامح النحوية من لغة إلى أخرى وتكثر كلما كانت لغة ما ثرية في تراكيبها وأبنيتها وهي وفق طبيعة اللغة الإنجليزية التي بنى عليها بلومفيلد تحليله للجملة أربعة أنواع هي:[3]

1- **الترتيبOrdre** :يوضح علاقات النظم بين أجزاء الجملة مثال ذلك: Peter singt (بطرس يغني) يشير هذا الملمح إلى أن الجملة خبرية ولو عكسنا هذا الترتيب لكان المعنى على الاستفهام فاعتبار معاني الخبر والاستفهام ضمن معاني النحو له أهمية في التحليل النحوي وهي إشارة سبق إليها الجرجاني.

2- **الاختيار Sélection:** يقصد به اختيار الصيغة الشكلية المناسبة من حيث كونها اسما أو فعلا أو حرفا يمكن وروده في الموقع المعين ففي المثال السابق تطلب الفعلsingt فاعلا ينتمي إلى قسم الأسماء في اللغة الإنجليزية ومن ثم كان ورود هذا الاسم Pete ملمحا نحويا يشير إلى كونه فاعلا ويختلف المر لو أعقب الفعل بأداة كحرف العطف مثلا.

3- **التعديل الصوتي phonetic modification:** لوحدة أو أكثر في الصيغة الصرفية ويقصد به تعديل الصيغة الصرفيةكي تتلاءم معما يسمىmodous أي التعبير عن موقف المتكلم من

---

[1] عبد الفتاح البركاوي، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث** ، ص194، 195.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص195.

[3] ينظر، **المرجع نفسه**، ص195، 196، 197، 198.

موضوع الحديث كأن يكون هذا الحديث خبرا أو رغبة، يقينا أو احتمالا، نداء أو رجاء، وغيرها.

أما الحلات التي يشير إليها هذا الملمح فهي كما تصورها النحاة الإغريق:

أ- حالة الاخبار أو التعبير عن الحقيقة وتسمىIndicative .

ب-حالة الأمر وتسمى Impérative.

ت-حالة الرغبة او الطلب بوجه عام وتسمى Optative.

ث-حالة الشرط التي تفيد الربط بين امرين يصدق أحدهما إذا صدق الآخر وتسمى conjonctiveأو. subjunctive

ج-حالة التعبير عن الحدث المجرد (وهي الحالة التي يعبر عنها بالمصدر في العربية) وتسمىInfinitive .

وأضاف لاينز حالة أخرى هي الاستفهام.

4- الأداء Modulation: يختص هذا الملمح بالعناصر الأدائية ثل "النبر" و" التنغيم" و"المفصل" وغيرها وقد ذكرت مصادر الدرس اللغوي الحديث مثالين: المثال الإنجليزي توضحه عبارة: !Run التي يتحدد معناها النحوي من خلال ملمحين: أحدهما النغمة التعجبية والآخر يتعلق بالصيغة المصدرية للفعل وهنا تظافر الملمحان للكشف عن المعنى النحوي فالتنغيم Intonation وتحوير الصيغة لتكون في حالة المصدر هما المسؤولان عن تحديد المعنى. أما المثال الثاني فتوضحه الوحدة النحوية بمعنى Komm"أقبل" وقد تحددت هذه الوحدة أيضا من خلال النغمة الخاصة بالنداء وملمح الاختيار المتمثل في استخدام عنصر فعلي بلا من الصيغ الاسمية التي يمكن ان تحتل هذا الموقع.

إن فكرة الملامح النحوية التي قدمها اللغوي الأمريكي بلومفيلد لها أثر كبير في تحديد المعنى النحوي وبالتالي تحديد الوظائف التي تشغلها الوحدات النحوية وإن هذه الملامح لا تبتعد عما أتى به الجرجاني وغيره، كما أن الملامح النحوية تختلف من لغة إلى أخرى حسب أبنيتها وتراكيبها فقد تجد في لغة ملامح محدودة وتجد في لغة أخرى ملامح كثيرة كل تلك تخدم المعنى النحوي وتحديده وايضاحه.

أما فيما يخص وظائف المعنى النحوي في الجملة عند أصحاب الاتجاه أو النظرية التوليدية التحويلية، فقد سعى تشومسكي وفق تفكيري رياضي محض إلى صياغة معادلات لغوية تمثل ما يذهب إليه، إذ يرى أن هناك حقائق كثيرة عن اللغة والسلوك اللغوي تتطلب تفسيرا لا يكتفي بالقول إن هذا الخيط (الذي ربما لم ينتجه أحد) جملة أو ليس جملة، ومن المنطق أن نتوقع من أنظمة القواعد أن تفسر بعض

هذه الحقائق بدءا من المستوى الفونيمي في مثل كلمة:a neym التي يمكن أن تفهم فهما مبهما على أنها«aname»أو«an aim» لها تمثيل مبهم على المستوى المورفولوجي ومن الواضح أن أمثلة الإبهام لا يمكن تحليلها جميعا تحليلا نحويا.[1]

ويرى أنه من أجل فهم جملة ما، من الضروري أولا أن نعيد بناء تحليلها على كل مستوى في المستويات اللغوية ففي جملة: I found the boy studying in the library لا يمكن توضيح الابهام فيها دون اللجوء إلى المعايير التحويلية، وأن هذه الجملة في تفسيرها الثاني تحلل إلى: عبارة اسمية– فعل– عبارة اسمية وهو تركيب المفعول به فيه «the boy studying in the library».[2]

ويذهب تشومسكي إلى أن بعض المورفيمات ليس لها معنى أو وظيفة في ذاتها مثل: «to» في « I want go»، (أريد أن أذهب) والعنصر الفارغ «do» الذي يعمل سندا كما في «did he come?» يصعب أن نقول إن لها معنى مستقلا قائما بذاته[3].

ويرى تشومسكي أن قاعدة الشعور السياقي CONTEXT SENSITIVE RULE يعتمد عليها في بيان علاقة التوافق التي تربط بين المسند إليه والفعل سواء في اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات ومثال ذلك جملتي:the boy runs و the boys run.[4]

لقد وضع تشومسكي مجموعة من القواعد النحوية لتركيب أركان الجملة والتي تحدد فيها الوظائف التي تؤديها الكلمات في كل جملة على النحو الآتي:[5]

---

(1) ينظر، نوم جومسكي، **البنى النحوية**، ص113 وهامشها.

(2) ينظر، **المرجع نفسه**، ص115.

(3) ينظر، **المرجع نفسه**، ص130.

(4) ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص100.

(5) ينظر، **المرجع نفسه**، ص103.

1- الجملة ⟸ مركب اسمي + مركب فعلي

2- المركب الفعلي ⟸ الفعل + مركب اسمي

3- المركب الاسم مركب ⟸ اسمي(مفرد) + مركب اسمي(جمع)

4-مركب اسمي مفرد ⟸ أداة تعريف + اسم

5- مركب اسمي (جمع) ⟸ أداة تعريف+ اسم + علامة الجمع

6- أداة تعريف ⟸ ال

7- الاسم ⟸ (رجل، كرة، باب ، كتاب،...)

8- الفعل ⟸ فعل مساعد + الفعل

9- الفعل (ضرب، أخذ، حصل، أكل، فتح..)

10- زمن الفعل ⟸ مضارع مبني

11- صيغ الفعل.

إن تأثر تشومسكي بالرياضيات وتطبيقه لها على قواعد اللغة جعل من الصعوبة بمكان على أي دارس أو باحث التنسيق بين تفريعات المعادلات اللغوية التي وضعها، وقد ميز في كتابه ملامح النظرية النحوية بين أمرين في التركيب العميق للجملة هما: المسند إليه أو الفاعل والمفعول في البنية السطحية، وقال إن ذلك في الوظائف الدلالية للتركيب العميق للجملة، غير أن كثيرا من علماء اللغة لم يوافقوا على مقولة التفرقة هذه، وقالوا إن هذا الأمر شكلي ونسبي أيضا؛ لأن تعريف المسند إليه أو المفعول يختلف من لغة إلى أخرى وبناء على ذلك فهما غير ذي أهمية واضحة في تحديد معنى الجملة. [1]

وتظهر الوظائف النحوية بشكل أوضح فيما قام به فيلمور C.J. Fillmore عام 1968م، تحت عنوان حالة الحالة (The Case for case) فقد ناقش فيه نظرية الحالة النحوية CASE GRAMMARوقال إن التحليل النحوي الحقيقي للجملة هو ذلك التحليل الذي يكشف بصورة مقنعة عن مكونات كل جملة في أعمق مستوى من مستويات التحليل النحوي، أي يكشف عما أسماه بالحالات النحوية مثل: الفاعل AGAR، والأداة Instrumentو المكان place.[2]

والحقيقة أن استعماله لمصطلح "حالة" ما هو إلا تعميم وتوسيع لمصطلح تقليدي كان يدل في بعض اللغات على صيغ خاصة ببعض الأسماء التي تختلف كل صيغة منها باختلاف الحالة التي يكون

---

[1] ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص129.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص 129.

عليها هذا الاسم في الجملة مثل: حالة الفاعلية(الرفع)nominative والمفعولية(النصب) accusative، وحالة الإضافة (الجر) genitive، وغيرها، ومثل ذلك أيضا في الأفعال وحروف الجر حيث أنها تؤثر في حالات المفعول به ومتتمات الجملةcomplemente وكل ذلك يظهر في صور حالات معينة في اللغات اللاتينية تتخذ الأسماء المعربة inflected أوضاعا خاصة طبقا للحالة التي تقع فيها داخل التركيب كالفاعلية أو المفعولية أو الإضافة وغيرها.[1]

ولعل مفهوم الحالة بهذا المعنى هو الأصل حتى في اللغات المعربة لأن تغير حركات الإعراب قد لا يدل بالضرورة على تغيير الوظائف النحوية ففي اللغة العربية مثلا: جاء زيد، ورأيت زيدا، لعرفنا أن زيدا في الجملة الأولى فاعل، وفي الجملة الثانية مفعول به؛ ومعنى هذا أننا نتبين الوظائف النحوية للكلمة من موقعها في الجملة بالإضافة إلى حركات الإعراب.[2]

ويمكن القول إن حروف الجر أو أدوات الجر بعامة تقوم بالوظائف الدلالية النحوية التي تؤديها الحالات الإعرابية في اللغات المعربة، ولكن الفرق بين حروف الجر preposition مثل:to،by ،from وأدوات الجر في اللغة الإنجليزية هو أن حروف الجر تقع–عادة– قبل المركب الاسمي من الجملة وترتبط بها وأما أدوات الجر فتقع بعده وهي ظاهرة نجدها كثيرا في لغات مثل: التركية واليابانية وغيرها.[3]وينطق هذا الأمر على ما هو موجود في القواعد النحوية العربية.

وتعد نظرية فليمور واحدة من أشهر النظريات التي تناولت الحالة النحوية حديثا، يحتل الفعل فيها مركزا هاما وحيويا في الجملة حيث نجد ان كل فعل يعمل في مجموعة من الحالات النحوية داخل التركيب العميق سواء كانت هذه الحالات اجبارية أو اختيارية أو اجبارية واختيارية؛ حيث يظهر أثر هذا العمل على التركيب السطحي في شكل كلمات او عبارات تعمل عمل الفاعل او المفعول أو غيرها من الوظائف ومثال ذلك:

the jailer opened the door (with a key)

The door was oppened (by the jailer)(with a key)

The door opened

The key opened the door

---

[1] ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص129.

[2] ينظر، **المرجع نفسه**، ص130، الهامش.

[3] ينظر، **المرجع نفسه**، ص131، 132.

يمكن القول إن هذا الجزء من نظرية فيلمور يتصل بفكرة العامل والمعمول عند نحاة العربية وهي فكرة تجنح إلى التعليل إذ تقوم على ثلاث مرتكزات تلتقي فيها مع النحو العربي هي: العامل والمعمول وحركات الإعراب.

كما إن الوظائف النحوية تتضح في نظرية فيلمور أكثر مما هي عند تشومسكي ذلك أنه طغى على تفكيره اتجاهه الرياضي، ولا تعدو أن تبتعد عما هو موجود في نحو اللغة العربية.

ثالثا خصائص المعنى النحوي:

أما **خصائص المعنى النحوي** فمتعلق بخصائص التركيب، و خواص التراكيب هي أحوال مبانيها وما وراء هذه المباني من لطائف المعاني، وموضوعها هو أحوال الكلام وخصائص الألفاظ في التركيب، وطرائق تصور، ومعان تتولد في النفس، لها أحوال وخصائص وكيفيات تلبس بها الألفاظ على وجه يحفظ هذه المعاني، حتى يكون الكلام مبينا، تتلاقى فيه الكلمات بعضها ببعض وتبنى بعضها على بعض، وحتى تأخذ شكلا خاصا لها يكون تركيبها وترتيبها: دقيقا داخل التركيب حيث تكون ألفاظها تتراوح بين تقديم أو تأخير أو حذف أو حركات إعراب، حتى يكون لكل معنى أحوال تكتنفه وتخصه، ويجب أن نعبر عن تلك المعاني في تأدية المقصود منها.[1]

وهناك نمط آخر فيه تغير للموقعية، وترتيب الكلمات والأدوات، من ذلك العبارة، سوف لا أسافر بدلا من لن أسافر، قد لا يجوز بدلا من ربما لا يجو، وهناك أنماط أخرى خاصة بلزوم الفعل وتعديه ومن ذلك الفعل أكد يتعدى دون حرف جر، ويكثر استعماله في العربية المعاصرة متعديا بحرف الجر على: في مثل قولهم أكد على الأمر، والصواب أكد الحقيقة وأكد الأمر.[2]

---

[1] محمد محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، ط4، القاهرة: مكتبة وهبة، 1416هـ، 1996م، ص6، 31، 32، 35.

[2] ينظر، محمد محمد داوود، **العربية وعلم اللغة الحديث**، ص53، 54.

المبحث الثاني: المعنى النحوي والنص.

تتميز التراكيب أو الجمل، بكونها نظاما علائقيا تفاعليا؛ تتألف من وحدات لسانية صغرى تنتظم وفق علائق نحوية دلالية يشكل المعنى فيها جوهرها، وهذا الأخير متعلق بالوظائف والأدوار التي تؤديها هذه الوحدات في وضعياتها التجاورية مع بعضها بعض، كما يتعلق بعوامل تؤثر في وضحه ونخص بالذكر الإعراب في اللغة العربية إضافة إلى الرتبة وغيرهما –كما ذكرنا سابقا– وجدير بالذكر أن الجملة ليست هي الوحدة اللسانية الكبرى؛ إنما هي جزء من وحدة أكبر هي النص.

وكما بينا في الفصلين السابقين فإن البحث في دلالة الألفاظ والتراكيب قد عني به العلماء العرب والغرب قديما وحديثا فإننا هاهنا سنبين علاقة المعنى النحوي بالنص، وكيف يؤثر المعنى النحوي في وضوح دلالة لنص.

بادئ ذي بدء فإنه حري بنا قبل معالجة علاقة المعنى النحوي بالنص أن نعرج على مفهوم النص والمعايير النصية.

أولا مفهوم النص:

1– لغة:

أورد علماء اللغة في كتبهم مجموعة من التعريفات لكلمة "النص" فالنص لغة مأخوذ من الجذر الثلاثي المضعف (نصص) ففي لسان العرب: «نصص": النصُ: رفعك الشيء، نص الحديث ينصه نصا: رفعه. وكل ما أُظهر، فقد نُص. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت رجلا أنص للحديث من الزهري أي أرفع له وأسند. يقال نص الحديث إلى فلان أي رفعه، وكذلك نصصته إليه. ونصت الظبية جيدها: رفعته.»[1]

وفي مقاييس اللغة: (نص): النون والصاد أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء...ونص كل شيء منتهاه ... ونصصت الرجل: استقصيت مسألته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده وهو القياس، لأنك تبتغي بلوغ النهاية.[2]

ومنه فالنص في اللغة يرتد معناه إلى:

أ– الرفع بنوعيه الحسي والمجرد ومنه نص الحديث ينصه، ونصت الظبية جديها.

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، م7، ص97.

[2] ينظر،ابن فارس، **مقاييس اللغة**، م5، ص356–357.

ب-أقصى الشيء ومنتهاه، ومنه نص كل شيء منتهاه.

ت-الاستقصاء؛ أي البحث والإحاطة بالأمر.

والنص في معجم متن اللغة: انتصت العروس: جلست على المنصة... النص: مصدر وأصله أقصى الشيء الدال على غايته أو الرفع والظهور... ونص الحقاق كناية عن منتهى بلوغ العقل[1]

كما يرتد معناه من خلال ما سبق إلى: الظهور ومنه جلست العروس على المنصة غاية ظهورها. ومنه سمي النص نصا لما فيه من ظهور ووضوح وارتفاع.

أما الجذر اللغوي للنص عند الغرب فقد ورد كالتالي:

يشير الأصل اللاتيني لكلمة" text"، "texte" المشتقين من "textus" إلى النسج"tissu" المشتقة بدورها من "texere" بمعنى نسيج.[2]

ولا تبتعد دلالة الجذر اللغوي عند الغرب عن دلالته عند العرب رغم أنه لم يرد بمعنى النسيج.فالنسيج يوحي بالتلاحم والانتظام وكذلك لابد للنص أن يكون.

2- اصطلاحا:

يذهب الجرجاني في تعريفه للنص بأنه: «ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في المتكلم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل: أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي ويغتم بغمي، كان نصا في بيان محبته. والنص: مالا يحتمل إلا معنى واحدا، وقيل مالا يحتمل التأويل.»[3]

فالنص عند الجرجاني ما كان موضحا لمعنى الكلام ولا يحتمل التأويل.

إن اعتناء العرب بألفاظها وقيمتها والبحث فيها كما قال ابن جني: «اعلم أنه لما كانت الألفاظ أزمَّة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بها، فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها.»[4]

إن إدراكهم لقيمة اللفظ ودلالته ناتج عن فهمهم أنه موجود في بناء جملي ولغوي ومنه كانت دراستهم التي أثمرت لنا علم البلاغة الذي اعتنى بالألفاظ والتركيب وبالبناء اللغوي ككل.

---

[1] أحمد رضا، **متن اللغة موسوعة لغوية حديثة**، (د. ط)، بيروت: مكتبة الحياة، 1960، م5، ص472، مادة (نصص).

[2] ليندة قياس، **لسانيات النص بين النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجا**، تق عبد الوهاب شعلان، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2009، ص18.

[3] الشريف الجرجاني، **التعريفات، ص202-203**.

[4] ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص312.

وما يمكننا قوله عن وجود النص بابا أو علما قائما بحد ذاته في الدراسات اللغوية العربية القديمة فإننا لا نجده؛ إنما يمكن أن نعد الدراسات البلاغية محاولات نصية متفردة لدراسة القرآن معتمدة الآية منطلقا للتحليل، ثم ربطها بسياقها النصي متجاوزة بذلك إطار الجملة إلى إطار أو فضاء أكبر هو النص بحثا منهم ورصدا لآليات التماسك بين آيات القرآن الكريم وسوره والمناسبة بينهما ومواطن إعجازه. ولعل أبرز الأعمال في ذلك نجد: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني كما نجد مفتاح العلوم للسكاكي والكشاف للزمخشري والإتقان في علوم القرآن للسيوطي فقد اهتموا بأبرز القضايا النصية كأدوات الربط بين الجمل والتكرار والالتفات والتقديم والتأخير وما إلى ذلك من عناصر تسهم في تماسك النص.

أما في الدراسات اللسانية المعاصرة فلم يكن للنص حظ أوفر، إذلم يسلم مثله مثل الجملة والعديد من القضايا اللغوية من جدلية تعدد المفاهيم خصوصا وأن مصطلح النص في الدرس اللساني المعاصر شهد تداخلا شديدا مع مصطلح الخطاب، وهذا ما يمنع وجود تعريف شامل موحد للنص فتعدد اتجاهات الباحثين فيه وآرائهم أسهم في تعدد التعريفات الموضوعة له وسنذكر فيما يأتي بعضا منها.

يعرف ريكور (Paul Ricoeur، ت2005) النص بقوله: «لنسم نصا كل خطاب ثبتته الكتابة، تبعا لهذا التعريف يكون التثبيت بالكتابة مؤسسا للنص نفسه.»[1]

فالنص حسب بول ريكور خطاب ثبت بواسطة الكتابة، يمكن القول إن هذا التعريف لا يحيط بالنص إحاطة كاملة فلا تكفي الكتابة لنحد بها النص.

يذكر الأستاذ محمد خطابي تعريف النص حسب ما3 يذهب إليه هاليداي وحسن بقوله: «مبدئيا، تشكل كل متتالية من الجمل- كما يذهب إلى ذلك هاليداي وحسن- نصا، شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات، تتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة.»[2]

فالنص انطلاقا من هذا التعريف متتالية من جمل بينها علاقات تتم بين عنصر وآخر في جملة سابقة أو لاحقة.

---

[1] بول ريكور، **من النص إلى الفعل أبحاث التأويل**، تر محمد برادة، حسان بورقية، ط1، القاهرة، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2001م، ص105.

[2] محمد خطابي، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1991م، ص13.

ثم يضيف الأستاذ محمد خطابي في حديثه عن النص باعتبار الدلالة نقلا على هاليداي ورقيه حسن بقوله: «إن النص وحدة دلالية، وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص .»[1]

ومنه فإن الدلالة عنصر أساس في تكوين النص، وما الجمل إلا أداة أو وسيلة يتحقق بها النص.

والنص ليس فقط مجموعة من الجمل إنما «يمكن أن يكون منطوقا أو مكتوبا، نثرا شعرا، حوارا أو مونولوج، يمكن أن يكون أي شيء من مثل واحد حتى مسرحية بأكملها، من نداء استغاثة حتى مجموع المناقشة الحاصلة طوال يوم، في لقاء هيئة.»[2]

بهذا يكون للنص أشكال عديدة فهو ليس محصورا بعدد الجمل فقد يكون جملة واحدة كالمثل، أو كلمة واحدة كنداء الاستغاثة، أو حتى مسرحية وغيرها.

والنص في نحو النص أو علم لسانيات النص تضبطه جملة من المعايير التي تجعل منه نصا إذ تتحدد نصية "**Textuality**" نص ما وفق مجموعة من المعايير التي وضعها دي بجراند هي:[3]

1- **السبك Cohesion** وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق؛ بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي كما يمكن استعادته، ووسائل التضام تشتمل على هيئة نحوية للتراكيب وعلى أمور كالتكرار وأدوات الإحالة والحذف وغيرها.

2- **الالتحام Coherence**: يتطلب مجموعة من الإجراءات ما تتنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، وتشتمل على العناصر المنطقية كالسببية والعموم والخصوص، ومعلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف، والسعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية.

3- **القصد Intontionality** : يتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام وان النص وسيله من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها؛ حيث يظل القصد قائما من الناحية العملية حتى مع وجود المعايير الكاملة للسبك والالتحام.

---

[1] محمد خطابي، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، ص13.

[2] المرجع نفسه ، ص13.

[3] ينظر روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، تر تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1998، ص 103-105-140.

4- **القبول Acceptability:** يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام.

5- **رعاية الموقف Situationality:** تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطا بوقف سائد يمكن استرجاعه، ويأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيره.

6- **التناص Intertextuality:** يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة، أو أي ملخص يذكر بنص ما بعد قراءته مباشرة، وتكامل النصوص عامل أكبر في مجال تحديد أنواع النصوص.

7- **الإعلامية Informativity** هي العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزمفي الحكم على الوقائع النصية، أو الوقائع في عالم نصي في مقابلة البدائل الممكنة، في تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل.

تسعى المعايير النصية التي وضعها دي بوجراند إلى تحقيق الاتساق والانسجام النصي مع مراعاة عناصر أخرى لها أهمية في تحديد نصية النص كأن يكون للنص قصد أي غرض من كتابته وسياق صيغ فيه وغيرها.

ثانيا المعنى النحوي والنص:

لقد ارتبطت دراسة المعنى بالنحو منذ بدايته فهما متلازمان لا يمكن فصلهما، كما أن معرفة البنى النحوية في التركيب سبيل إلى معرفة الدلالة التركيبية وكذا الدلالة النصية، فقد تجاوزت الدراسات اللسانية النصية حدود البنية اللغوية الصغرى(الجملة) إلى بنية لغوية أكبر تتمثل في: النص، الذي يمثل صورة كاملة يتم بواسطته التواصل، ومما لا شك فيه أن نحو النص يتعامل مع النص على أنه بنية كلية، ومن ثم يكون المدخل إلى التحليل النحوي عن طريق تحليل الخواص التي تؤدي إلى تماسك النص وتعطي عرضا لمكوناته التنظيمية النصية.[1]

ويلتقي مبحث الجملة مع المبحث النصي في عنصري السبك والحبك الذين تم ذكرها سابقا فقد شرع علماء لسانيات النص يولون التماسك عناية كبيرة ويذكرون أنه خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى، ويشرحون العوامل التي يعتمد عليها الترابط فقد تجسدت أمامهم فائدة الترابط والتلاحم بدءا بالربط بين المستويات اللغوية المختلفة في النص الواحد.[2]

---

[1] أحمد عفيفي، **نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي**، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2001م، ص95.

[2] المرجع نفسه، 95.

فكان الإصرار من نحاة النص رفض الفصل بين المستويات اللغوية، هذا ما يؤدي إلى الاتساق الذي يتضح في تلك النظرة الكلية إلى النص دون فصل بين أجزائه ويؤكد أهمية ذلك الدكتور علي أبو المكارم بقوله: إن الاتساق اللغوي لا يمكن أن يعزل مستوى من مستويات النشاط اللغوي عن غيره من مستويات هذا النشاط ويستحيل أن يكون الأداء اللغوي صحيحا مع فقدان الصحة في أي مستوى من مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، والدلالية.[1]

وإن مهمة نحو النص البحث عن كيفية ارتباط الأول بالآخر-النص-، فترابط الجمل بعضها ببعض وتجاورها في بنية النص الواحد يجعلها كما يقول الدكتور حماسة عبد اللطيف مسؤولة عن تكوين سياق نصي معين، يساعد على تفسير التراكيب داخل النص، وكل جملة في النص لا يمكن فهمها إلا من خلال ترابطها بأخواتها في النص وتلك مسؤولية نحو النص.[2]

ومما لا شك فيه أن النحو لا يقف فقط عند دراسة حدود الجملة بل يتعداها إلى دراسة النصوص ومما إذ تظهر عناية اللغويين والنحاة والبلاغيين العرب القدامى منذ عهد مبكر بوظائف النحو أو معانيه. إذ يعلل الدكتور **تمام حسان** ذلك بقوله: «لأنهم اتخذوا من تلك القواعد والقوانين النحوية سبيلا إلى فهم النصوص اللغوية ومنها النص القرآني، مما يجعل النحو العربي منذ نشأته الأولى لصيقًا بعلم الدلالة».[3]

ومنه فإن جمل النص لا بد أن تترابط في نظام معين، ولا يتم ذلك ببساطة، إذ لابد من وجود سياق مناسب أيضا، ومن ثم كما يقول جون ليونز: إن النص بكليته لا بد أن ينطوي على مجموعة مميزة من الخصائص التي تؤدي إلى التماسك والانسجام.[4]

ويذهب الدكتور أحمد عفيفي إلى أنه إذا كانت جملة تشير إلى حقيقة بمجموعة من الكلمات، فإن توالي الجمل سوف يشير إلى مجموعة من الحقائق، وعلى نحو النص أن يكشف عن العلاقة المعنوية بين مجموع هذه الحقائق هذه العلاقة المعنوية تتأتى غالبا عن طريق الأدوات في ظاهر النص، فالربط بالأدوات واضح في نحو الجملة كأدوات العطف والشرط والقسم والتعليل وغيرها.[5]

---

(1) ينظر، أحمد عفيفي، **نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي** ، ص95، 96.

(2) ينظر، **المرجع نفسه** ، ط1، ص97.

(3) محمد قاسم محمد حسين، الأثر الدلالي في التوجيه النحوي، ص14.

(4) ينظر، **أحمد عفيفي**، ص98.

(5) ينظر، **المرجع نفسه**، ص99، 100.

كما ينقل الأستاذ أحمد عفيفي قول جون كوين في أن كل ربط يستلزم وحدة إلى حد ما وحدة في المعنى بين الأجزاء التي يربط بينها.[1]

إن عمليتي السبك والالتحام التي يقيمها الناص للكلمات والجمل والمعاني التي يؤلفها ضرورية لإقامة النص فهي تعتمد على قواعد النحو وصحة المعنى أي الجانب الدلالي وهنا يتبين لنا علاقة المعنى النحوي بالنص فهو المنطلق لبناء الجمل الصحيحة نحويا ودلاليا وكذا بناء النصوص وفهمها، فالنحو يوفر القواعد الضرورية لعملية السبك والسياق اللغوي يمنحها المعنى المقصود داخل التركيب فتتشكل لنا دلالة النص.

الخلاصة:

يتوخى هذا الفصل عرض وإبراز جملة الوظائف النحوية وخصائص المعنى النحوي في الجملة اللغوية في ضوء اللسانيات المعاصرة والدراسات اللغوية العربية القديمة منها والحديثة فكانت نظرة النحاة القدماء للوظيفة النحوية موزعة على الأبواب النحوية، وكان هذا المفهوم عندهم غير قار، وذلك لاعتمادهم المعنى دون تقييده بهذا المصطلح، إلا أن نظرتهم له قد تجلت في عدة نصوص مبثوثة في مؤلفاتهم، كما فرق النحاة بين المعنى النحوي القائم على نظام اللغة، والمنتج للعلاقات التركيبية، وبين ما هو متعارف عند مستعملي اللغة من قواعد لغوية، كما فرقوا بين النظام النحوي القائم في أساسه على الإسناد، وبين الحدث اللغوي الذي يحوي الإسناد والفضلات.

إلى جانب ذلك لقيت الدلالة النحوية أو المعنى النحوي الوظيفي اهتمام الدارسين العرب من قدماء ومحدثين، لاهتمامهم بالنحو، وقد جعلوا الوظائف النحوية على نوعين: خاصة (الأبواب النحوية) وعامة (معاني الجمل)، وتظافر القرائن في إبراز دورها ووظيفتها في الدلالة على المعنى.

ونخلص إلى أن الدلالة النحوية هي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالكلمات والحركات الإعرابية داخل التركيب، حتى يميز بين الفاعل والمفعول، فيستوجب بذلك مراعاة الرتبة التي نص عليها النحاة القدماء والمحدثون لما لها من أثر في إبراز المعنى.

أما المحدثون فقد تباينت دراستهم للوظائف النحوية كل يتبنى اتجاها في ذلك إلا أن وظائف المعنى النحوي وخصائصه لا تحيد عما جاء في النحو العربي كنظرية العامل والحركات الإعرابية وغيرها.

كما توخى أيضا العلاقة بين المعنى النحوي والنص، باعتبار أن المعنى النحوي هو الوسيلة إلى تكوين الجمل الصحيحة نحويا ودلاليا ، فإنه بالضرورة يسهم في بناء النص وترابط أجزائه وتلاحمها.

---

[1] محمد قاسم محمد حسين، **الأثر الدلالي في التوجيه النحوي** ، ص102.

خاتمة

لقد انطلقت هذه الدراسة من نقطة، وانتهت بنا إلى جملة من النقاط مثلت نتائج يمكن إجمال أهمها في النقاط الآتية:

- إن الدلالة أو المعنى النحوي هو: البحث عن الوظائف التي تؤديها الوحدات اللغوية داخل التركيب؛ فالبنية اللغوية لا تؤسس على فراغ إنما لها معانيها، وهو ما نجده في تعبير الجرجاني بمعاني النحو المستفادة من اختيار أجزاء الكلام وترتيبها وفق القصد المراد.
- العلاقة التكاملية التي تربط علم النحو بالدلالة لإنشاء الكلام فهما وجهان لعملة واحدة هي: اللغة.
- الدلالة النحوية في الاتجاه الوصفي تمثلت فيما يسميه دو سوسير العلاقات الترابطية والتركيبية التي تكسب الكلمة قيمتها في ارتباطها بمجموع كلمات أخرى تحتل فيها موقعا معينا تماما كلعبة الشطرنج.
- تعد النظرية الوظيفية أن البنية النحوية لا تتحدد إلا بالوظائف الدلالية والصوتيات الوظيفية التي تؤديها في إطار المجتمع، كما قسمت الجملة إلى موضوع وخبر.
- ارتباط مفهوم الوظيفة بالمعنى في النظرية السياقية، واعتبار السياق اللغوي بناء متكاملا من الوظائف التي تؤديها عناصره المختلفة وفق ملامح نحوية كالترتيب والاختيار التي تحدد معنى النفي من الاستفهام وغيرها.
- إن النظرية التوليدية التحويلية أشادت بالمعنى، وسعت إلى جعله أساسا في تحديد أصولية الجمل إلى جانب النحو اعتمادا على قواعد التوليد والتحويل.
- تتجسد الوظائف النحوية بصورة واضحة فيما قام به فيلمور، والتي تتمثل في العامل والإعراب والحركات الإعرابية في العربية.
- يعد النحو عند النحاة عبارة عن حركات إعرابية تميز بين الخطأ والصواب لحماية اللغة من اللحن والضياع.
- بيان علاقات المكونات التركيبية عند النحاة القدماء قائم على الرتبة حتى تكون الجمل صحيحة نحويا وتركيبيا ودلاليا.
- كان النحاة القدماء على وعي تام بالمعنى النحوي وذلك ظاهر في نصوصهم، وكيفية تحليلهم وتفسيرهم للظواهر اللغوية، حتى وإن لم يكن مصطلح المعنى النحوي قارا على مستوى الاستعمال.
- استقر مفهوم المعنى النحوي عند النحاة العرب القدماء والمحدثين على ارتباطه بدور ووظيفة المعنى الذي تحققه اللغوية داخل التركيب.

- يطلق المعنى النحوي عند النحاة القدماء على معنى الأبواب النحوية، حيث استندوا عليه لمعرفة وظيفة كل باب من فاعلية ومفعولية وإضافة واعتماد الإعراب الفارق بين هذه المعاني، كما قسموا الجمل العربية إلى عمد (مسند، ومسند إليه) وفضلة، حتى يبرزوا وظائف الجمل التي لها محل من الإعراب وهي التي تعوص المفرد، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، يقصد بها هي التي ليس لها علاقة بما قبلها وما بعدها.
- اتصل مصطلح الوظيفة النحوية عند سيبويه بوصفه الكلام في مستواه النحوي متصلا بالمعنى الوظيفي للكلمات، باعتبار أن الجملة التي تكون صحيحة نحويا ودلاليا هي التي يكون فيها اختيار المفردة متوافقا مع الدلالة والمعنى النحوي.
- استند الجرجاني في نظرية النظم على المعنى النحوي باعتباره ضابطا معينا ورئيسا إذ يرى أنه لا وجود لنظم دون توخي معاني النحو.
- يهدف عبد القاهر الجرجاني إلى البحث في طريقة يتجاوز بها أواخر الكلم والإعراب وهي الربط بين النظام النحوي وأوضاعه ومقتضى المعاني النحوية في نظرية النظم، حيث تقع هذه المعاني قاسما بين الدرس النحوي والأنظار البلاغية حتى تكفل اللغة أن يصل إلى المعنى النحوي للكلمة موضوعة في التركيب.
- جعل النحاة من الإعراب قرينة ذات أهمية بالغة للكسف عن المعنى النحوي للمادة اللغوية داخل التركيب، وهذا الشق الذي اختلفت وتمايزت فيه الآراء بين القدماء والمحدثين، خاصة وإن النحاة القدامى جعلوا منه نظرية كاملة شاملة أقيم عليها صرح النحو العربي ألا وهي نظرية العامل، بيد إن العرب المحدثون نادوا إلى التحلل منها لأنها غير كفيلة بإيراد المعنى لولا تظافرها بمجموعة من القرائن.
- نقد علماء اللغة العرب المحدثون النحو العربي في أنه يعتمد الشكل دون المعنى واعتمادهم ظاهر اللفظ وتتبع أواخر الكلم والتغيرات الطارئة عليه.
- ارتباط المعنى النحوي بالنص فهو الأساس في بناء الجملة ومنه الجمل فالنصوص.
- خصائص المعنى الوظيفي متعلقة بخصائص التركيب.
- لقد ناد العرب المحدثون في كتاباتهم بضرورة إعادة النظر في النحو العربي وإيجاد بديل للنظرية النحوية القديمة(العامل) من خلال إبراز قرائن التعليق عند تمام حسان بديلا لها؛ لأنها الوحيدة القادرة على ابانة المعنى وخدمة النحو في كل جوانبه.

-

قائمة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أولا الكتب العربية:

1- إبراهيم أنيس:

دلالة الألفاظ، بلا، ط، مكتبة الانجلو المصرية، 1958.

من أسرار اللغة، ط3، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1966.

3- إبراهيم مصطفى:

احياء النحو، بلا. طن القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012.

إحياء النحو، بلا، ط، القاهرة، مؤسسة هنداوي، 2014م.

5- ابن يعيش:

شرح المفصل للزمخشري، تع: ايميل بديع يعقوب، بل، ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، 1424هـ، 2001م، 94.

6- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا:

مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، بلا، ط، بلا، ب، دار الفكر، (د.ت)، م4.

7- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:

المقتضب، تح، محمد عبد الخالق عقيمة، ط2، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج4، 1399، 1979م.

8- أبو الفتح عثمان بن جني:

الخصائص، تح محمد علي النجار، بلا، دار الكتب المصرية، 1371 هـ،1952 م، ج1.

الخصائص، تح: محمد علي النجار، بلا، ط، بلا، ب: المكتبة العلمية، بلا، ت، ج1.

10- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري:

لسان العرب، بلا، ط، بيروت: دار صادر، بلا، ت، م11.

لسان العرب، بلا. ط، بيروت: دار صادر مج9، بلا. ت.

12- أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ):

الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، بيروت: دار نفائس، 1399هـ-1979م.

13- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري:

أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م، ج1.

14- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180 هـ):

الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الجبل، ج1، بلا، ت.

15- أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، (ت316هـ):

الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج1، 1999.

16- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ:

البيان والتبين، تح: عبد السلام هارون، ط7، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998، ج1.

الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج4، 1966،1385م.

18- أبي فرج قدامة بن جعفر:

نقد الشعر، ط1، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، 1302.

19- إحسان عباس:

تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن من هجري، ط4، بيروت، لبنان: دار الثقافة، 1404، 1983.

20- أحمد المتوكل:

التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، ط1، الرباط: مطبعة الكرامة، مكتبة دار الأمان، 1426هـ-2005م.

21- أحمد حساني:

المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي، بلا، ط، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة وهران، 1993.

مباحث في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث دلالي، مبحث تركيبي)، ط2، الإمارات العربية المتحدة: سلسلة الكتاب الجامعي منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية،2013م.

23- أحمد رضا:

متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، (د. ط)، بيروت: مكتبة الحياة، 1960، م5.

24- أحمد عفيفي:

نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2001م.

25- أحمد مختار عمر:

علم الدلالة، ط5، القاهرة: عالم الكتب،1981م.

علم الدلالة، ط6،القاهرة: عالم الكتب، 1427 م هـ 2006 م.

27- أحمد مومن:

اللسانيات النشأة والتطور، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005م.

28- أحمد نعيم الكراعين:

علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط1 بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، 1413هـ, 1993م.

29- تمام حسان:

الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، بلا، ط، القاهرة: أميرة للطباعة، 1420هـ، 2000م.

القرائن النحوية وإطراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، مكتب التنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المملكة العربية، م11، ج1، 1974.

اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ط4، القاهرة: عالم الكتب، 2000، 2001م.

اللغة العربية معناها ومبناها، بلا، ط، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1994م.

33- الجاحظ:

البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، ط7، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج2، 1418، 1998.

34- جلال الدين السيوطي:

الاقتراح في أصول النحو، تع: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي،2006،1427.

35- حافظ اسماعيلي العلوي:

اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي والكتابة، ط1، بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2009.

36- حسام البهنساوي:

علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2009.

37- حلمي خليل:

الكلمة دراسة لغوية معجمية، بلا، ط، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011م، ص62.

38- حماسة عبد اللطيف:

في بناء الجملة العربية، ط1، الكويت: دار القلم،1402هـ،1982م.

39- الخليل بن أحمد الفراهيدي:

كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ج3، 1424هـ، 2003م.

40- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر:

المفصل في علم العربية، تح: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، بلا، ط، بيروت: دار الجدل، مج1، 1978م.

41- سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي: مفتاح العلوم، ط2، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية ،1987م.

42- السعيد شنوفه:

مدخل إلى المدارس اللسانية، ط1، القاهرة مصر: دار السلام الحديثة للطباعة، 2008م.

43- سمير شريف ستيتية:

منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، مجلة أذاب المستنصرية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ع16، بلا، ت.

44- شوقي ضيف:

مجمع اللغة العربية في خمسين عاما (1934م، 1984م)، ط1، مصر: مجمع اللغة العربية 1404هـ، 1984م.

45- عبد الراجحي:

التطبيق النحوي، ط2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.

46- عبد الرحمن الحاج صالح:

بحوث ودراسات في علوم اللسان، بلا، ط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 2012.

47- عبد الرحمن أيوب:

التحليل الدلالي للجملة العربية، ع10، جامعة الكويت: المجلة العربية للعلوم الإنسانية،1983م.

دراسات نقدية في النحو العربي، ط1، جامعة الكويت، مؤسسة الصباح للنشر، بلا، ت.

49- عبد السلام المسدي:

اللسانيات وأسسها المعرفية، بلا، ط، تونس: دار النهضة للنشر والتوزيع، 1986م.

50- عبد السلام سيد حامد:

الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى، بلا، ط، القاهرة: دار غريب، 2001-2002م.

51- عبد الفتاح عبد العليم البركاوي:

دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، بلا، ط، بلا، ب: دار الكتب ،1991م.

52- عبد القادر الجرجاني (ت 421هـ):

دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، بلا، ط، مكتبة الخانجي، بلا، ت.

53- عبد القادر الفاسي الفهري:

اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط3، المغرب: دار توبقال للنشر،1993م.

54- عبد الكريم مجاهد:

الدلالة اللغوية عند العرب، بلا، ط، عمان: دار الضياء، 1985م.

55- عبد الله أحمد جاد الكريم:

المعنى والنحو، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 1423هـ، 2006م.

56- عبد المقصود محمد عبد المقصود:

دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006.

57- عبد الوارث مبروك سعيد:

في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ط1، الكويت: دار القلم، 1406هـ، 1985م.

58- عبده الراجحي:

فقه اللغة في الكتب العربية، بلا، ط، بيروت: دار النهضة العربية، بلا، ت، ص161.

59- عبود خليفة:

علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ص144.

60- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816 هـ:

معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، بلا، ط، القاهرة: دار الفضيلة، 2004م.

61- علي سليمان الحيدرة اليمني:

كشف المشكل في النحو، تح: عطية مطر، ط1، بغداد: مطبعة الإرشاد ،1404هـ-1984.

62- فاضل مصطفى الساقي:

أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تق: تمام حسان، بلا. ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1397، 1977.

63- فاطمة الهاشمي يكوش:

نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، ط1, مصر: إيتراك للنشر والتوزيع, 2004.

64- فايز الداية:

علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية نقدية، ط2، دمشق: دار الفكر،1996م.

65- ليندة قياس:

لسانيات النص بين النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجا، تق عبد الوهاب شعلان، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2009.

66- ماجد بن محمد الماجد:

المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني، جامعة الملك سعود، بلا.ت.

67- مازن الوعر:

نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ط1، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،1987م.

68- محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضي:

شرح الرضي لكافية ابن حاجب، تح: حسن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، بلا، ط، جيزة: هاجر للطباعة والنشر، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، ج1، 1417هـ،1960.

69- محمد حماسة عبد اللطيف:

النحو والدلالة مدخل الدراسة المعنى النحوي الدلالي، بلا، ط، القاهرة: دار غريب، 2006م.

70- محمد خطابي:

لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1991م.

71- محمد علي التهناوي:

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية عبد الله الخالدي، تر: جورج زيناتي، ط1، بيروت لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1996، ج1.

72- محمد قاسم محمد حسين:

الأثر الدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع، ع8، مصر، دار الكتب المصرية، جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية، 1435هـ، 2014م.

73- محمد محمد أبو موسى:

خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط4، القاهرة: مكتبة وهبة،1416هـ، 1996م.

74- محمد محمد داوود:

العربية وعلم اللغة الحديث، بلا، ط، القاهرة: دار غريب 2001.

75- محمد محمد يونس علي:

المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، ط2، لا، ت، دار المدار الإسلامي،2007م.

76- محمود السعران:

علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، بلا، ط، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بلا، ت.

77- محمود فهمي حجازي:

مدخل إلى علم اللغة، بلا، ط، القاهرة: دار قباء، بلا، ت.

78- مشال زكريا:

الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ط2، لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986م.

79- مصطفى صادق الرفاعي:

إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ط9، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، 1393، 1973.

80- منذر عياشي:

اللسانيات والدلالة –الكلمة–، ط1، حلب: مركز الإنماء الحضاري، 1996م، ص48.

81- منقور عبد الجليل:

علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، بلا، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 م.

علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، بلا، ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2001م.

83- مهدي المخزومي:

النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي، 1986.

في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط2، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي، 1986.

84- نايف حَرما:

أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، بلا، ط، بيروت: عالم المعرفة، 1978.

85- نعمان بوقرة:

محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بلا، ط، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2006م.

86- هادي نهر:

علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، تق: علي الحمد، ط1، الأردن: دار الأمل، 1427هـ،2007م.

87- وليد محمد مراد:

نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند القاهر الجرجاني، ط1، سورية، دمشق: دار الفكر، 1403، 1983.

ثانيا الكتب المترجمة:

88- بالمر:

علم الدلالة، تر: نور الهدى لوشن، بلا، ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006

علم الدلالة، تر: مجيد الماشطة، بلا، ط، بغداد: الجامعة المستنصرية، 1985.

90- بول ريكور:

من النص إلى الفعل أبحاث التأويل، تر محمد برادة، حسان بورقية، ط1، القاهرة، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2001م

91- جون لاينز:

اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، مر يونيل عزيز، ط1، العراق: دار الشؤون الثقافية، 1987م.

92- فرديناند دو سوسير

دروس في الألسنية العامة، تع صالح القرمادي، محمد شاوش، محمد عجينة، بلا ط، بلا ب، الدار العربية، 1985.

علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر مالك يوسف المطلبي، بلا، ط، بغداد: دار آفاق عربية،1985م.

94- روبرت دي بوجراند:

النص والخطاب والإجراء: تر تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1998.

95- ستيفن أولمان:

دور الكلمة في اللغة، تع: كمال محمد بشير، بلا، ط، النيرة: مكتبة الشباب، 1975م.

96- كلود جرمان، ريمون لوبلون:

من النص إلى الفعل أبحاث التأويل، تر محمد برادة، حسان بورقية، ط1، القاهرة، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2001م

97- نوم جومسكي:

البنى النحوية، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر: مجيد الماشطة، ط1، العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، 1987م

98- جوزيف فندريس:

اللغة، تع: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، بلا، ط، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1950م.

ثالثا الرسائل الجامعية:

99- أسامة الزبير عبد الهادي احمد:

النحو عند عبد القاهر الجرجاني، دراسة نحوية صرفية تطبيقية، إ ش: ممد خالد عبد الرحمان احمد وحسونة حسب الرسول المقبول البشير،رسالة ماجستير، تح: نحو وصرف، جامعة الجزيرة، رفاعة،2013م.

100- دليله مازوز:

الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، إش: محمد خان ومنصف عاشور، رسالة دكتوراه، علوم اللسان، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007, 2008، ص269

101- عبود خليفة:

علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، إش: محمد عباس، رسالة ماجستير في البلاغة والنقد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1430، 2009.

102- عطا محمد موسى:

مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، إش: نهاد الموسى، رسالة دكتوراه، تح: لغة عربيه وأذابها، الجامعة الأردنية، الأردن: 1992

103- لطيفة إبراهيم محمد النجار:

منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، إش، نهاد الموسى، رسالة دكتوراه في اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون الأول، 1995

104- يحيى بعيطيش:

نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، إش: عبد الله بوخلخال، رسالة دكتوراه دولة، تخ: اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

رابعا المجلات والحوليات:

105- دليلة مازوز:

المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه، عد7، قسم الآداب العربي جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان2010

106- زينب مديح جبارة التعيمي:

الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط كلية التربية الأساسية، عد12، بلا.ت.

107- شتوح خضرة:

البنية والنظم عند الجرجاني، تأصيل جذور الدرس اللساني العربي، حوليات الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، عدد 9، م01، 2017.

108- عبد القادر بقادر:

مصطلح النظم في النقد العربي القديم، مجلة مقاليد، جمعة ورقلة الجزائر، عدد2، 2011.

109- عبد القادر سلامي:

التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، مجلة آفاق علمية، الجزائر: المركز الجامعي لتامنغست، ع13، 2017م.

110- عمار ربيح:

111- نظرية النحو الثاني في مفهوم عبد القاهر الجرجاني، الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة، الجزائر، وجامعة محمد خيضر بسكرة، عد: 4، 2005.

112- محمد صلاح الدين الشريف:

113- النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان " اللغة العربية، معناها **ومبناها** " حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجامعة التونسية، تونس: ع17، 1979.

114- محمد كاظم البكّاء:

نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه وإسهامها في علم اللغة العام، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، بلا، ت.

الفهرس التحليلي

المحتوى	الصفحة
شكر و عرفان	//
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: المعنى النحوي في الدرس اللغوي الحديث.	5-43
المبحث الأول: ماهية المعنى النحوي في الدرس اللغوي الحديث.	06
أولا مفهوم الدلالة:	06
ثانيا مفهوم المعنى:	08
ثالثا أنواع المعنى:	11
رابعا مفهوم النحو:	12
خامسا الفرق بين المعنى والدلالة:	14
سادسا الفرق بين المستوى النحوي والمستوى التركيبي:	16
سابعا العلاقة بين النحو والدلالة:	16
ثامنا مفهوم علم المعنى النحوي:	17
المبحث الثاني: المعنى والنحو في النظريات اللسانية المعاصرة	20
أولا الدلالة والنحو في النظرية البنيوية:	20
ثانيا الدلالة والنحو في النظرية الوظيفية/براغ:	22
ثالثا الدلالة والنحو في النظرية السياقية:	24
رابعا النحو والدلالة في النظرية التوليدية التحويلية:	27
خامسا الدلالة النحوية الفرضيات المعاصرة المعدلة نحويا ودلاليا:	40
الخلاصة:	42
الفصل الثاني: النحو والدلالة في الدراسات العربية	44-104
المبحث الأول: الدلالة النحوية في اللغويات العربية القديمة	45
أولا مفهوم الدلالة:	46
ثانيا أنواع الدلالة عند القدماء	47
ثالثا علاقة النحو بالدلالة:	48
رابعا النحو والدلالة في الدراسات العربية:	52

المبحث الثاني: الدلالة النحوية في الكتابات العربية الحديثة	75
أولا مفهوم علم الدلالة عند العرب المحدثين:	77
ثانيا مفهوم الدلالة النحوية: أو علم الدلالة التركيبي	80
ثالثا اللسانيات الوصفية في الثقافة العربية:	81
رابعا بروز المنهج الوصفي في الكتابات العربية الحديثة:	84
خامسا نظرية القرائن النحوية:	92
الفصل الثالث: الجملة اللغوية بين وظائف المعنى النحوي وخصائصه	138-106
المبحث الأول: وظائف المعنى النحوي وخصائصه في الجملة اللغوية.	107
أولا مفهوم الوظيفة النحوية	107
ثانيا معنى الوظيفة النحوية:	109
ثالثا الوظيفة النحوية في رؤى النحاة القدامى و الحدثين العرب	110
المبحث الثاني: المعنى النحوي والنص.	132
أولا مفهوم النص:	132
ثانيا المعنى النحوي والنص:	136
الخلاصة:	138
خاتمة	139
قائمة المصادر والمراجع	142
الفهرس التحليلي	154
ملخص	//

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تشكيل صورة واضحة وواسعة عن علم المعنى النحوي، وذلك من خلال طرح ومناقشة مختلف جوانب هذه القضية في الدرس اللساني الحديث والدرس اللغوي العربي والعمل على وصف كل ما يكتنه الدرس اللساني والدرس اللغوي العربي من متعلقات هذا الموضوع.

فالمعنى النحوي حصيلة تفاعل بين العناصر النحوية والدلالية وعملية تأثير متبادلة بينهما. فهو يرتبط بالوظائف التي تقوم بها الوحدات اللغوية داخل بنية النص، من حيث تحديد أنواعها وطرق تركيبها والعلاقات التي تربط بين عناصر تركيبها أو

بنائها، وتحديد الوظائف ودرجاتها التي تشغلها مكونات البنية اللغوية، وبيان طبيعة أو نوع النماذج التركيبية لأنواع الجمل. بمعنى أن الدلالة النحوية هي الدلالة الحاصلة من خلال التفاعل بين الوحدات اللغوية ضمن علائق نحوية محددة أو بعبارة أخرى هي الدلالة المستمدة من نظام الجملة وفق ترتيب خاص.

وقد تم هذا العمل في ثلاثة فصول جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: وقفنا فيه على مختلف المفاهيم المتعلقة بالمعنى النحوي وأهم النظريات اللسانية التي تطرقت إليه ضمن مبحثين.

الفصل الثاني: تمت فيه مناقشة مختلف الآراء المتعلقة بالمعنى النحوي في اللغويات العربية القديمة والكتابات العربية الحديثة، واشتمل على مبحثين.

الفصل الثالث: ارتكزت فيه الدراسة على بيان وظائف وخصائص المعنى النحوي في الجملة اللغوية وعلاقة المعنى النحوي بالنص واشتمل على ثلاث مباحث.

فللمعنى النحوي بالغ الأثر والأهمية في الدراسات القديمة والحديثة العربية منها والغربية، وهذا ما يسعى الدرس اللساني الحديث لبيانه وتوصل إليه علماء العربية من خلال بحوثهم وتطبيقاتهم النحوية وتأويلاتهم البلاغية للنصوص اللغوية العربية خاصة ما تعلق بالقران الكريم.

Summary:

This study aims to form a clear and broad vision of the science of grammatical meaning by presenting and discussing the various aspects of this topic in the modern Linguistic lesson and the Arabic language lesson. It also works to describe all the related features of the Linguistic lesson and Arabic Linguistics lesson.

The grammatical meaning is the result of an interaction between the grammatical and semantical elements and shares a mutual influence.

It connects the functions of language units within the structure of the text; in terms of its types, methods of composition, and its composition or structure elements' relationships. It also determines its functions and their degree of language structure, and the nature or compositions type of sentence types.

The significance of the grammatical meaning is the result of the interaction between linguistic units within specific grammar aspects. In other words, it is the significance derived from the sentence structure in a special order.

This study was carried out in three chapters, as follows:

Chapter I: We have tackled the various concepts related to the grammatical meaning and the most important linguistics theories that have been addressed to in two sections.

Chapter II: this chapter discussed various opinions concerning the grammatical meaning in the ancient Arabic languages and modern Arabic writings were discussed, it consists of two sections.

Chapter III: The study was based on the functions and characteristics of the grammatical meaning in the text, it consists of three sections.

The grammatical meaning is very important in the ancient studies both Arab and western studies. And this is what the modern linguistic lesson seeks to present and what the Arabic scholars reached through their research, grammar applications, and rhetorical interpretations of language texts especially what is attached to the Holly Quran.